IRANIANAFFAIRS
العدد 16 - ربيع الأول 1444 هـ - أكتوبر/ تشرين الأول 2022م

هل اعترف «حزب الله» أخيرًا بإسرائيل؟!

شؤون إيرانية

فضيلي

آخر أيام الملالي

IranianAffairsMagazine - No.16 - Oct 2022

مصر 30 جنيه مصري- السعودية 20 ريالاً – الكويت 1,5 دينار – الإمارات 20 درهماً – مملكة البحرين 2 دينار – سلطنة عُمان 2 ريال – لبنان 5000 ليرة – الأردن 3 دينار – الجزائر 500 دينار – المغرب 50 درهمًا – تونس 10 دنانير – فلسطين 10 دولارات
Austria,France,Germany and Italy: EURO 10 – United Kingdom £5 – USA $10.

من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية

تضمّن التقرير أشكالًا عديدة من الانتهاكات الجسيمة والمروّعة، والإعدامات، والقمع السياسي والاجتماعي المستمر، إلى جانب رصد مظاهر الحرمان من أبسط الحقوق الاقتصادية في العيش الكريم، فضلًا عن تصاعد الوضع الوبائي في البلاد جرّاء تفاقم الأوضاع الصحية، بسبب فشل النظام وتخبّطه في التعامل مع جائحة كورونا.

وكشف التقرير عن وقوع آلاف الانتهاكات الجسيمة خلال 2021، والتي أكدت أن نظام الملالي يلجأ إلى أساليب العصور الوسطى في السجون والمعتقلات، وأنه مسؤول عن أكبر عدد من حالات الإعدام على مستوى العالم.

وتعاملت قوات الأمن مع الاحتجاجات الواسعة التي اندلعت نتيجة غياب الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية، باستعمال بالقوة المفرطة وغير القانونية، بما فيها القوة القاتلة، واعتقلت آلاف المحتجين، بينما استخدمت الملاحقات القضائية والسجن كأداة لإسكات المعارضين والحقوقيين البارزين.

شؤون إيرانية

مجلة تصدر عن:
مركز الخليج للدراسات الإيرانية
لندن / القاهرة

www.alkhalej.net

العدد 16

السنة الثانية

ربيع الأول 1444هـ - أكتوبر/ تشرين الأول 2022م

رئيس المركز
شريف عبد الحميد
Sherif Abdelhamied
Center-in-Chief

مستشار التحرير
د. شادي العفيفي

مجلس التحرير
محمود رأفت
مروان محمود
أحمد النعماني

المراسلات:
البريد الإلكتروني (التحرير):
alkhalejnet@gmail.com

الاشتراكات:
السنة الواحدة (اثنا عشر عدداً) تشمل تكلفة البريد
داخل مصر:400 جنيه مصري – اتحاد بريد عربي: 100 دولارًا أمريكيًا –
أوروبا وأفريقيا: 120 دولارًا أمريكيًا – أمريكا وكندا: 130 دولارًا أمريكيًا –
باقي دول العالم: 150 دولار أمريكي.

الاشتراكات
باسم رئيس التحرير: sherif5566@gmail.com

هاتف: 201002686541+
واتس آب (المركز): 201015039040+
واتس آب (المجلة): 201145773008+

أكذوبة «العداء الإيراني» لإسرائيل!

بين فضيحة «إيران كونترا» عام 1985، وموقف «حزب الله» اللبناني، ذراع إيران الأولى، من قضية ترسيم الحدود البحرية اللبنانية- الإسرائيلية عام 2022، هناك خيط رفيع، وهو أكذوبة «العداء الإيراني» لإسرائيل!

في ذلك العام، 1985، وفي صفقة سرية، باعت إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريجان أسلحة إلى إيران التي كانت تخوض حربًا مع العراق، بوساطة إسرائيلية، مقابل إطلاق سراح بعض الأمريكيين الذين كان يحتجزهم «حزب الله» في لبنان.

وفي العام الحالي، غض «حزب الله» الطرف عن اتفاقية ترسيم الحدود البحرية مع (إسرائيل)، على الرغم من التهديدات النارية التي أطلقها حسن نصر الله زعيم الحزب، مرارًا وتكرارًا، بأن «صواريخ ومسيّرات» الحزب جاهزة لضرب حقل كاريش للغاز الطبيعي في البحر المتوسط، إذا ما أقدمت (تل أبيب) على استخراج الغاز منه، وهو ما حدث بالفعل دون أن يطلق «نصر الله» صاروخًا واحدًا!

ولأن «حزب الله» هو مجرد ذراع إيرانية، يتلقى أوامره من طهران، يتبين لنا حجم التناقضات بين الخطاب العدائي الرسمي للإيرانيين والإسرائيليين، وبين السياسة الفعلية التي تُمارس من وراء الكواليس، وأن الصراع المعلن بين طهران و(تل أبيب) في منطقتنا، إنما هو صراع على الهيمنة، وليس صراعًا على الوجود، كما يحاولان تصويره للرأي العام العربي.

ويعتبر الكثيرون في لبنان اليوم، اتفاقية الحدود نوعا من «التطبيع» مع (إسرائيل)، غير أن «حزب الله» لا يراها كذلك، ويلتزم قادته الصمت التام تجاه هذا الأمر. ولو كان ذلك قد حدث في بلد آخر غير لبنان، لأقاموا الدنيا ولم يقعدوها كلامًا وتصريحات عنترية، لا تسمن ولا تغني من جوع!

إن هذا هو الحاضر، الذي يؤكده ما حدث في الماضي، فقد اعترف رئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي الأسبق آرييل شارون بصفقات الأسلحة السرية التي تمّت مع إيران، قائلًا: «إن مبيعات الأسلحة لإيران، تترك لنا نافذة مفتوحة لإمكانية إقامة علاقات ودية معها في المستقبل».

كما قال شارون أيضًا في مذكراته: «شخصيًا طلبت توثيق الروابط مع الشيعة والدروز، حتى أنني اقترحت إعطاء قسم من الأسلحة التي منحتها إسرائيل ولو كبادرة رمزية إلى الشيعة، لم أر يومًا في الشيعة أعداء لإسرائيل على المدى البعيد».

وهناك فارق كبير بين الدعاية العدائية الواسعة وبين المحادثات والصفقات السرية التي تُعقد بين إيران و(إسرائيل)، ففي أسلوب التعامل الإيراني- الإسرائيلي، الشعارات والأيديولوجيات لها استهلاك عام وشعبوي.

والمحرك الأساسي للأحداث بين الجانبين، الإيراني والإسرائيلي، يكمن في المصالح المشتركة والتنافس الإقليمي والجيوستراتيجي، وليس الأيديولوجيات والشعارات الرنانة، من قبيل «الشيطان الأصغر"، ذلك التعبير الذي يطلقه الملالي على الكيان الصهيوني علنًا، بينما يتعاونون معه سرًا.

وإضافة إلى ذلك، فإن الإيرانيين والإسرائيليين يعتقدون أنهما منفصلان عن المنطقة ثقافيًا وسياسيًا وإثنيًا. الإسرائيليون محاطون ببحر من العرب، والإيرانيون محاطون ببحر من المسلمين السنّة. وحسب ما يقوله المحللون الإسرائيليون: عدو النظاميّن الإيراني والإسرائيلي مشترك وواحد!

«شؤون إيرانية»

الأخبار

7 كيف تحولت احتجاجات إيران إلى انتفاضة وطنية؟
8 الإيرانيات يطالبن بتغيير شامل بعد سنوات القمع والاستبداد
13 ناجيات من قبضة «شرطة الأخلاق» الإيرانية يسردن «التجربة المرعبة»

الملف السياسي

16 عندما أشعلت «انتفاضة البنزين» إيران

19 «احتجاجات الغلاء».. ثورة الجياع

22 «انتفاضة العطش».. الأحوازيون طليعة الثورة

25 سقوط عمامة الملالي.. مسألة وقت

28 كيف يسحق الملالي الاحتجاجات بـ«الحديد والنار»؟

31 «ثورة الحجاب».. الشعب يريد إسقاط الملالي

34 «الحركة الخضراء».. زلزال في قلب إيران

حدث الساعة

37 هل اعترف «حزب الله» أخيرًا بإسرائيل؟!

إنفوجراف

40 اتفاقية ترسيم الحدود بين (إسرائيل) ولبنان

تقارير

41 «جمعة الدماء».. مقتل 82 في مذبحة بلوشستان

مقال

50 المشروع المجوسي في بلاد الإسلام

حوار

46 الناشط الأحوازي حامد الكناني:
هكذا ستتحوّل احتجاجات إيران إلى «ثورة»

كاريكاتير

إيران: المواجهات مفتوحة وآلة النظام لا تنجح في وقف تمددها

■ بقيت التحركات والمظاهرات المناهضة للنظام الإيراني على وتيرتها التصاعدية بعد نحو شهر من اندلاعها عقب وفاة الشابة مهسا أميني في 16 سبتمبر/أيلول الماضي، رغم تصعيد آليات الصد والقمع النظامية بمختلف أشكالها وأدواتها، واستخدام العنف والرصاص الحي، ومواصلة قطع الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي.

وجدد المرشد الإيراني علي خامنئي، الحديث عن «تورط الأعداء في أعمال الشغب» في إيران. وقال إن «قضية تورط الأعداء في أعمال الشغب الأخيرة هي محط إقرار من الجميع»، وذلك خلال استقباله أعضاء «مجمع تشخيص مصلحة النظام»، الذي يؤدي مهام عدة؛ منها تقديم المشورة في أمور يوكلها إليه المرشد نفسه .

وكان خامنئي، عدّ يوم 3 أكتوبر/تشرين الأول الحالي أن الاحتجاجات في إيران كان «مخططاً لها مسبقاً»، متهماً الولايات المتحدة وإسرائيل، بالوقوف خلفها. وأعاد الأربعاء التأكيد على أن «أعمال الشغب» الأخيرة ليست عفوية، مشدداً على وجوب «التمييز بين فئات مختلفة» من الناس تنزل إلى الشارع.

وقال: «أعمال الشغب الأخيرة ليست أمراً عفوياً داخلياً. فالقصف الدعائي، والتأثير الفكري، وإثارة الحماسة، وأعمال مثل تعليم كيفية تُصنيع زجاجات المولوتوف... أفعال تجري بوضوح على يد العدو». وأضاف: «حكم المُشاركين في أعمال الشغب ليس على نحو واحد. بعضهم عناصر للعدو أو ذوو توجّه متوافق معه، وبعضهم متحمسون». وأوضح: «بالنسبة إلى الفئة الثانية، هناك حاجة إلى عمل ثقافي. أما الفئة الأولى، فكلا. هنا المسؤولون القضائيون والأمنيون ملزمون بأداء مهامهم».

وحضّ خامنئي المسؤولين على عدم «الابتعاد» عن مهامهم في ظل اقتراب المواجهات من إتمام شهرها الأول. وقال: «أحد أهداف العدو شغل مسؤولي البلاد بأعمال الشغب الأخيرة حتى يبتعدوا عن الأعمال الرئيسية... على المسؤولين إنجاز الأعمال الرئيسية، وأن يحرصوا على ألا تتعثر، سواء أكانت مرتبطة بداخل البلاد أم بخارجها».

إلا إن كل ذلك الضخ النظامي المضاد، لم ينجح في كبح جماح التحركات في الشارع وغيره... وأفادت تقارير عدة بحصول احتجاجات في طهران وسواها؛ خصوصاً في: رشت، وساري آمل، ومشهد، وشيراز، وأصفهان، وشاهين، وكرج ومحيطها، وشارع لاله زارفي - العاصمة، من دون أن تعرف حصيلتها .

وحسب «منظمة حقوق الإنسان في إيران»، التي تتخذ من أوسلو مقراً، فإن قوات أمن النظام قتلت 108 أشخاص على الأقل منذ أكثر من 3 أسابيع في مختلف أنحاء البلاد، إضافة إلى قتل 93 شخصاً آخرين على الأقل، في مدينة زاهدان بمحافظة سيستان بلوشستان (جنوبي شرق).

واندلعت المواجهات في زاهدان في 30 سبتمبر/أيلول الماضي خلال احتجاجات غاضبة إثر تقارير عن اغتصاب قائد شرطة في المنطقة لمراهقة. وقال مدير «منظمة حقوق الإنسان في إيران»، محمود أميري مقدم، الأربعاء، إن «على المجتمع الدولي أن يمنع وقوع مزيد من القتل في كردستان بإصدار رد فوري».

وأكدت المنظمة أن التحقيق الذي أجرته في مستوى «القمع» في كردستان عرقلته قيود الإنترنت، وحذرت من «قمع دموي وشيك» للمتظاهرين في المحافظة الواقعة غرباً، وفي عاصمتها مدينة سنندج التي تتحدر منها مهسا أميني.

وفي الإطار نفسه؛ أدانت «جمعية حماية حقوق الطفل»، التي تتخذ من طهران مقراً لها، قوات الأمن بسبب اللجوء إلى العنف ضد الأطفال. وانتقدت «عدم إبلاغ العائلات عن مكان وجود أطفالها، وإدارة ملفاتهم في غياب محامين، وعدم وجود قضاة مختصين بملفات الأطفال والشرطة»، وأكدت أنه «يجب تحميل الحكومة مسؤولية ذلك».■

كيف تحولت احتجاجات إيران إلى انتفاضة وطنية؟

■ بعد ما يقرب من شهر من بدء الاحتجاجات في جميع أنحاء البلاد، تحمل أجزاء من إيران الآن بصمات مناطق القتال، حيث تشتعل نيران الأسلحة في السماء، وتنتشر أصوات إطلاق النار في الأرجاء، وسط تداول مقاطع فيديو دامية على مواقع التواصل تظهر قمع المتظاهرين بالقوة.

واندلعت الاحتجاجات لأول مرة بوفاة الشابة الكردية الإيرانية مهسا أميني (22 عاماً) في 16 سبتمبر/أيلول بعد ثلاثة أيام على توقيفها من قبل شرطة الأخلاق في طهران بسبب مخالفتها قواعد اللباس الصارمة بالبلاد، لكن المتظاهرين تجمعوا منذ ذلك الحين حول مجموعة من المظالم تجاه النظام الحاكم، لتتحول هذه الاحتجاجات إلى «انتفاضة وطنية»، بحسب وصف النشطاء والخبراء.

وقال روهام ألفاندي، أستاذ التاريخ المشارك في كلية لندن للاقتصاد، لشبكة «سي إن إن» الأميركية: «هذا ليس احتجاجاً من أجل الإصلاح. هذه انتفاضة تطالب برحيل النظام الإيراني. وهذا شيء مختلف تماماً عما رأيناه من قبل».

والشهر الماضي، استهدف المتظاهرون الإيرانيون المراكز الاقتصادية والسياسية الهامة للنظام. وأظهرت مقاطع فيديو أشخاصاً يرشقون الشرطة بالحجارة في وسط طهران. وشوهدت قوات الأمن وهي تهرب من المتظاهرين في سوق العاصمة. حتى في المدن المحافظة مثل مشهد وقم -اللتين تعدان أساس قاعدة القوة للنظام الإيراني- يظهر المتظاهرون بشكل متكرر.

علاوة على ذلك، تحولت بعض مصافي الغاز والنفط إلى مواقع احتجاجات واسعة في جنوب غربي البلاد. وقال مجلس عمال مقاولي النفط في البلاد إنه من المحتمل أن يدعو إلى إضراب ويوقف إنتاج النفط.

وصناعة البترول هي شريان الحياة للاقتصاد الإيراني، الذي كان ينهار تحت وطأة العقوبات الأميركية التي فرضتها إدارة الرئيس السابق دونالد ترمب في عام 2018. ومن ثم فإن إضراب العمال ووقف إنتاج النفط سيشكلان أزمة ضخمة للنظام الإيراني.

وأشار مقطع فيديو إلى أن المظاهرات في المصافي بدأت على شكل احتجاجات على الأجور، لكنها تحولت بعد ذلك إلى احتجاجات مناهضة للنظام، حيث هتف العمال «الموت للديكتاتور»، في إشارة إلى المرشد علي خامنئي. وفي جميع أنحاء البلاد، يضغط المتظاهرون من أجل إضرابات اقتصادية، وقد حققوا بعض النجاح في هذا الخصوص.

ففي المناطق ذات الأغلبية الكردية، حيث يُعتقد أن الاحتجاجات أكثر تنظيماً من أي مكان آخر في البلاد، أظهرت مقاطع فيديو على وسائل التواصل الاجتماعي إغلاق عدد هائل من المتاجر.

وفي سوق طهران، أغلقت أبواب عدد كبير من المتاجر في الأيام الأخيرة، رغم أن العديد من التجار يقولون إنهم فعلوا ذلك لحماية متاجرهم من الاحتجاجات والقمع التي تلت ذلك. فإن هذا الأمر في النهاية يؤثر على اقتصاد البلاد. ويقول الخبراء إن احتجاج العمال والتجار على نطاق واسع قد يمثل تصعيداً آخر في الاحتجاجات.

وقال ألفاندي: «إن حدوث إضراب عام على مستوى البلاد سيشل الدولة تماماً ويظهر عجزها في مواجهة الاحتجاجات المتزايدة». ويبدو أن خوف الدولة من هذه النتيجة أدى إلى استخدامها المفرط للعنف تجاه المتظاهرين في محاولة لقمعهم بسرعة. ويبدو هذا القمع للمظاهرات قاسياً، خصوصاً في مدينة سنندج عاصمة محافظة كردستان، حيث استخدمت السلطات كما تقول منظمات حكومية، أسلحة ثقيلة في أحياء محددة.

وانتشرت على مواقع التواصل الاجتماعي صور ومقاطع فيديو تظهر مشاهد من القمع والعنف من قبل قوات الأمن تجاه متظاهري سنندج، رغم فرض قطع الإنترنت بشكل شبه كامل في البلاد.

يذكر أنه منذ وفاة أميني يوم 16 سبتمبر/أيلول، قُتل 108 أشخاص على الأقل في قمع الاحتجاجات، حسب منظمة حقوق الإنسان الإيرانية. كما اعتقل مئات الأشخاص.■

الإيرانيات يطالبن بتغيير شامل بعد سنوات القمع والاستبداد

■ كسر الموت المأساوي للشابة مهسا أميني بعد اعتقالها من قبل قوات الأمن النظامية في طهران، جداراً من القمع الاستثنائي كان يحجب نساء إيران عن الضوء والحرية والحياة الطبيعية، في بلد يدفع أهله، منذ أكثر من أربعة عقود، أثماناً باهظة لسياسات النظام وطموحاته غير العقلانية.

وكالة «رويترز» نشرت تقريراً عن آخر مستجدات الغضب النسوي الإيراني، وجاء فيه أنه «على مدار عقود، رضخت المعلمة الإيرانية المتقاعدة، سُمية، لقمع القوانين المتشددة في بلادها. وقبل أن تفارق مهسا أميني الحياة في حجز لشرطة الأخلاق الشهر الماضي، كان خوف سمية الشديد يمنعها من الوقوف في وجه رجال الدين الحاكمين... لكن النساء تصدرن الاحتجاجات التي اندلعت أثناء تشييع جثمان أميني وانتشرت عبر البلاد، ما شكل أحد أكبر التحديات للبلاد منذ ثورة 1979».

وبينما يعتقد محللون، أن فرص التغيير السياسي في إيران ضئيلة، فإن وفاة أميني أصبحت محور حشد غير مسبوق للنساء اللواتي يقتحمن مخاطر كبيرة في كفاحهن في سبيل الحرية، مُطالبات بسقوط رجال الدين الحاكمين في مجتمع يهيمن عليه الرجال.

وقالت سمية، متحدثة عن أميني، «كسر موتها ظهر البعير. هذا نتيجة سنوات من قمع الإيرانيات. سئمنا القوانين التمييزية ومن اعتبارنا مواطنين من الدرجة الثانية... الآن، نريد تغييراً سياسياً».

ومضت سمية تقول: «لا أستطيع العيش في خوف من وقوع ابنتي في صدام مع شرطة الأخلاق ومقتلها على أيديهم... أظهر موت مهسا أنه يتعين علينا التصدي لهذه المؤسسة».

وتتصدر قواعد اللباس الإلزامية قائمة طويلة من مظالم الإيرانيات اللائي يشكلن أكثر من نصف السكان، وهن من بين أكثر النساء تعليماً في الشرق الأوسط. فمعدل معرفة القراءة والكتابة بينهن تزيد على 80 في المائة، ويشكلن أكثر من 60 في المائة من طلاب الجامعات الإيرانية. لكن بموجب النسخة الإيرانية من الشريعة التي فرضتها الثورة، فإن تطليق الرجل لزوجته أسهل بكثير من خلع المرأة زوجها. وحضانة الأطفال الذين تزيد أعمارهم على سبع سنوات تذهب تلقائياً إلى الأب. والنساء، حتى المشرّعات والمسؤولات البارزات، لا بد أن يحصلن على إذن من أزواجهن إذا أردن السفر إلى الخارج. وربما بوسع النساء من الناحية القانونية شغل معظم الوظائف أو التصويت أو قيادة السيارات، لكن لا يمكنهن الترشح لمنصب الرئيس أو يتولين منصب القاضي.

ضغط متصاعد

وتصاعد الضغط على النساء منذ فوز

الرئيس المتشدد إبراهيم رئيسي، في سياق خضع لسيطرة شديدة العام الماضي، ما أدى إلى ترجيح كفة ميزان القوى في غير صالح التأثير المعتدل للسياسيين الليبراليين. وفرض تطبيق الرئيس الإيراني «قانون الحجاب والعفة» في يوليو/تموز مزيداً من القيود، مثل منع النساء من دخول بعض البنوك والمكاتب الحكومية وبعض وسائل النقل العام. وزاد عدد سيارات «شرطة الأخلاق» في الشوارع، وظهرت مقاطع مصورة على مواقع التواصل الاجتماعي لضباط يضربون النساء ويعاملوهن بطريقة سيئة أثناء احتجازهن.

وأثار هذا غضب إيرانيين كثيرين ممن يؤمنون بحقهم في العيش في بلد حر، وبأن لهم الحقوق ذاتها التي يتمتع بها آخرون في جميع أنحاء العالم.

وقالت نسرين (38 عاماً) من مدينة يزد بوسط البلاد: «الأمر لم يعد يتعلق بقواعد اللباس بعد الآن. هذا يتعلق بحقوق الأمة الإيرانية. ويتعلق بأمة واقعة رهينة في أسر رجال الدين منذ عقود». ومضت تقول: «أريد أن أعيش كما أريد. نناضل من أجل إيران أفضل لا يديرها رجال الدين».

«العيش بحرية»

وقالت جينوس (27 عاماً)، وهي مترجمة حرة ، «نشأت في إيران وأنا أحلم بالعيش في بلد حر، يمكنني فيه أن أغني بحرية، وأرقص بحرية دون خوف من شرطة الأخلاق». وأضافت: «لست خائفة على الإطلاق. نذهب إلى الاحتجاجات مع والدتي وأخواتي لنقول (فاض الكيل)».

ويلقي رجال الدين الحكام باللائمة في الاضطرابات على خصوم وأعداء أجانب، ويقولون إن المرأة «تتمتع بحماية أفضل في إيران عن مثيلاتها في الغرب، الذي يستخدم النساء كأدوات للإعلان عن المنتجات، وتلبية الاحتياجات الجنسية غير المنضبطة واللا مشروعة».

وقالت مسيح علي نجاد، الناشطة الحقوقية الإيرانية - الأميركية المقيمة في نيويورك، «الحجاب الإجباري هو أضعف ركائز إيران. لهذا السبب يخاف النظام حقاً من هذه الثورة». وصعدت موجات الاحتجاجات الرافضة للحجاب ضد المؤسسة الدينية في السنوات الماضية. ففي عام 2014، دشنت مسيح حملة على «فيسبوك» بعنوان: «حريتي المختلسة»، ونشرت صوراً لنساء إيرانيات غير محجبات مرسلة إليها. وأعقبت ذلك حملة في عام 2017 لنساء كي يرتدين غطاء رأس أبيض أيام الأربعاء، ثم احتجاجات الحجاب في عام 2018. وقالت منظمات حقوقية، إن عشرات النساء في السجون بسبب نشاطهن ضد فرض الحجاب.■

«الباسيج» الإيراني.. سلاح المرشد لسحق الاحتجاجات

■ سلط تقرير لوكالة أسوشيتد برس، مؤخرًا، الضوء على قوات الباسيج الإيرانية، والتي تقود عمليات قمع ممنهجة ضد المتظاهرين في عدة نقاط من إيران، مخافة أن تعم الثورة البلاد، ما يهدد وجود النظام بأكمله.

وقالت الوكالة في وصف هذه الميليشيا المسلحة "يظهرون عند أولى علامات الاحتجاج في إيران، هم رجال يرتدون ملابس سوداء، يركبون دراجات نارية، ويحملون البنادق أو الهراوات في كثير من الأحيان، إنهم أعضاء ما يعرف بالباسيج".

ما هي قوات الباسيج؟

تتكون الباسيج أساسا من متطوعين شبه عسكريين موالين بشدة للجمهورية الإيرانية.

اضطلعت هذه القوات المعروفة باسم "قوات الصدمات" التابعة لمرشد إيران علي خامنئي بدور قيادي في قمع أي حراك شعبي معارض منذ أكثر من عقدين.

وخلال الاحتجاجات الأخيرة، التي اندلعت بعد وفاة مهسا أميني، الشابة التي قتلت أثناء الحجز في مركز لشرطة الأخلاق، الشهر الماضي، انتشرت قوات الباسيج في المدن الكبرى، وهاجمت واحتجزت متظاهرين.

ولمعرفة مآلات الاحتجاجات الأخيرة، "هل تنجح؟" تقول الوكالة، "لا بد أولا من معرفة كيفية استجابة الباسيج وقوات الأمن الأخرى للغاضبين".

متى تأسست؟

أسس موسوي الخميني جماعة الباسيج، التي يُترجم اسمها الرسمي إلى "منظمة تعبئة المستضعفين" بعد فترة وجيزة من الثورة الإيرانية عام 1979 لأسلمة المجتمع الإيراني.

خلال الحرب العراقية الإيرانية في الثمانينيات، قاد الباسيج هجمات "الموجة البشرية" سيئة السمعة ضد جيش الرئيس العراقي الراحل، صدام حسين، حيث لقي عدد كبير من المقاتلين ذوي التسليح السيئ، وكثير منهم من المراهقين، حتفهم أثناء اندفاعهم عبر حقول الألغام وفي نيران المدفعية.

مع بداية الثورات الطلابية في أواخر التسعينيات، تولى الباسيج دورًا محليًا يشبه تقريبًا دور أي حزب حاكم في أي دولة استبدادية.

تعمل قوات الباسيج تحت قيادة الحرس الثوري الإيراني وهي موالية بشدة لخامنئي، الذي يمتدحها بشكل روتيني تقريبا، باعتبارها أحد أعمدة الجمهورية الإيرانية.

أنشأ الباسيج فروعا في جميع أنحاء البلاد، بالإضافة إلى منظمات طلابية ونقابات.

يُذكر أن وزارة الخزانة الأميركية، فرضت عقوبات على ما تقول إنها شبكة من الشركات

بمليارات الدولارات تديرها الباسيج.

الأجهزة والتعداد.. والتجهيز الإيديولوجي

تشمل الأجهزة الأمنية للباسيج كتائب مسلحة وقوات مكافحة الشغب وشبكة واسعة من المخبرين الذين يتجسسون على جيرانهم.

ويقدر سعيد جولكار، الباحث الإيراني بجامعة تينيسي تشاتانوغا الذي كتب مؤلفا عن الباسيج، أن إجمالي عدد أعضائها يبلغ حوالي مليون شخص، ويبلغ عدد قوات الأمن عشرات الآلاف.

وقال: "لأنهم إيرانيون عاديون بدون زي رسمي، فإن الجمهورية الإسلامية تعتبرهم من المؤيدين للنظام"، في إشارة إلى أولئك الذين يواجهون المتظاهرين.

وفي الوقت نفسه، يتلقى معظم هؤلاء رواتب من النظام الإيراني.

يقول خبراء إن العديد من أولئك الذين ينضمون إلى "الباسيج" يفعلون ذلك بسبب الفرص التي تتاح لهم، حيث توفر العضوية ميزة في القبول بالجامعات والتوظيف في القطاع العام.

لكن المجندين يخضعون أيضا لإعداد مكثف، بما في ذلك 45 يوما من التدريب العسكري والأيديولوجي.

"لقد تعلموا أن الثورة الإسلامية هي صراع إلهي ضد الظلم، صراع يهدده أعداء كثر من الولايات المتحدة وإسرائيل إلى جماعات المعارضة الإيرانية المنفية وحتى الثقافة الغربية نفسها" وفق وصف أسوشيتد برس.

يقول جولكار إنه حتى لو كان المجندون الجدد مدفوعين في البداية بمكاسب شخصية، فإن "التلقين يمكن أن يساعد في تعديل هذه الدوافع".

ووصف قادة إيران الاحتجاجات الأخيرة بأنها جزء من مؤامرة أجنبية لإثارة الاضطرابات.

ويرفض المتظاهرون هذا التوصيف، قائلين إن المظاهرات هي تدفق عفوي للغضب على عقود من الحكم القمعي والحكم السيئ والعزلة الدولية.

تبدأ مراقبة المعارضة في إيران بمراقبة مشددة لمواطنيها، ويتم معظمها من قبل الباسيج، الذين لهم وجود في كل مؤسسة عامة تقريبًا.

تقيد إيران أيضا الوصول إلى الإنترنت، خاصة في أوقات الاحتجاجات، ولدى الباسيج قسم إلكتروني مخصص لاختراق الأعداء المتصورين.

الاستراتيجية؟

"هناك استراتيجيات مختلفة" يقول سنام وكيل، الخبير في شؤون إيران في مركز أبحاث تشاتام هاوس في لندن، "لكن بالطبع الأكثر وضوحا هو العنف".

عندما تندلع الاحتجاجات، يركب عناصر الباسيج الذين يرتدون زيا أسود شبيه بلباس الكوماندوز، دراجات نارية، وأحيانا يهاجمون المتظاهرين مباشرة لتفريقهم.

"يعملون جنبا إلى جنب مع الشرطة النظامية والحرس الثوري الإيراني، الذين يشاركون أيضا في الحملة" وفق قول وكيل الذي تابع "كانوا يطاردون المتظاهرين ويضربونهم بالهراوات ويطلقون النار عليهم ويحاولون اعتقالهم وضربهم ورميهم في شاحنات لنقلهم إلى مراكز الاحتجاز حيث يتعرض المتظاهرون للخشونة والضغط".

كما يمكن العثور على الباسيج بين المتظاهرين أنفسهم، كمخبرين يحاولون التعرف على قادة الاحتجاج.

وقالت منظمة العفو الدولية في تقرير الشهر الماضي إن أربعة أفراد حددتهم السلطات الإيرانية على أنهم من الباسيج يبدو أنهم قتلوا بالرصاص على أيدي قوات الأمن أثناء اختلاطهم بالمحتجين.

هل ستنجح مهمة الباسيج الآن؟

أخمدت إيران عدة موجات من الاحتجاجات على مر السنين، بما في ذلك الحركة الخضراء" عام 2009، عندما خرج الملايين إلى الشوارع بعد انتخابات رئاسية متنازع عليها.

كما قُتل المئات في عام 2019 عندما "أخمدت" احتجاجات على الأزمة الاقتصادية التي طال أمدها في الدولة التي تخضع لعقوبات شديدة.

لكن الاحتجاجات الأخيرة لها طابع مختلف، مما قد يجعل إخمادها أكثر صعوبة، وفق تقرير الوكالة.

تقود هذه المظاهرات، شابات ضقن ذرعا بالتطبيق الصارم لقواعد اللباس الإسلامي المحافظ في البلاد. لكنهن يستمدن الدعم من قطاع أوسع بكثير من المجتمع، بما في ذلك الأقليات العرقية وحتى بعض العاملين في صناعة النفط الإيرانية المهمة.

ويتهم المحتجون شرطة الآداب الإيرانية بضرب مهسا أميني البالغة من العمر 22 عاما حتى الموت لارتدائها الحجاب بشكل "غير لائق" في نظر السلطة.

ونفت السلطات أن الضحية تعرضت لسوء المعاملة، وزعمت أنها توفيت بنوبة قلبية مرتبطة بحالة صحية قديمة، وهو تصريح عارضته عائلتها.

وتُظهر مقاطع فيديو للاحتجاجات الأخيرة شابات يرمين بحجابهن في الهواء ويقصصن شعرهن، بينما يهتف متظاهرون "الموت للديكتاتور".

وعند وصول الباسيج، يمكن رؤية المتظاهرين وهم يقاومون، وينجحون أحيانا في طردهم، وهو ما جعل متابعين يتنبؤون خيرا بهذه الانتفاضة.■

سجن السياسي الإصلاحي تاج زاده 5 أعوام

■ أصدر القضاء الإيراني حكماً بالسجن 5 أعوام بحق السياسي الإصلاحي مصطفى تاج زاده، الموقوف منذ يوليو/تموز الماضي، بتهمة «تقويض أمن الدولة». كما وجه اتهامات متفرقة إلى أكثر من مائة موقوف من الذين يصفهم النظام بـ«مثيري الشغب».

وأوقف تاج زاده (65 عاماً) الذي يعد من أبرز وجوه التيار الإصلاحي، والمعروف بمواقفه المنتقدة للسلطات في إيران، في منزله، في الثامن من يوليو الماضي، على خلفية «العمل ضد الأمن القومي»، وبدأت محاكمته في أغسطس/آب.

وكتب محاميه هوشنك بور بابائي عبر «تويتر»: «تمت إدانة موكلي مصطفى تاج زاده بالسجن 5 أعوام، للتآمر ضد الأمن، وعامين لنشر الأكاذيب، وعاماً للدعاية ضد النظام». وأضاف أن هذه الأحكام «نهائية وقيد التطبيق»؛ نظراً لأن موكله لم يتقدم بطلب استئناف؛ مشيراً إلى أنه من إجمالي الأعوام الثمانية سيقضي العقوبة الأغلظ (5 أعوام) وفق ما تقتضيه القوانين النافذة في إيران.

وعُرف تاج زاده في الأعوام الأخيرة بمواقفه المنتقدة للسلطات. وشغل منصب نائب وزير الداخلية في عهد الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي (1997-2005)، وتقدّم إلى الانتخابات الرئاسية 2021؛ لكن مجلس صيانة الدستور لم يصدّق على ترشحه، ما حال دون خوضه السباق الرئاسي الذي انتهى لصالح المحافظ المتشدد إبراهيم رئيسي. وبدأت محاكمته في 13 أغسطس «في الفرع 15 للمحكمة الثورية» في طهران، وفق ما أفاد موقع «ميزان أونلاين» التابع للسلطة القضائية.

وأكدت زوجة تاج زاده، فخر السادات محتشمي بور، وهي أيضاً ناشطة إصلاحية، نبأ الحكم بحقه، مبدية أسفها لبقائه «في الحبس الإنفرادي على الرغم من مرضه». وسبق لتاج زاده أن أُدخل السجن في 2009، على هامش الاحتجاجات التي تلت إعادة انتخاب الرئيس محمود أحمدي نجاد، وتمت إدانته آنذاك: «بالمسّ بالأمن القومي، والدعاية ضد النظام السياسي للجمهورية الإسلامية». ومنذ الإفراج عنه في 2016، طالب السلطات الإيرانية مراراً بمنح الحرية لقائدَي احتجاجات 2009: مهدي كروبي، ومير حسين موسوي، الخاضعَين للإقامة الجبرية منذ أكثر من 10 أعوام. كما عمل للدفع من أجل إجراء «تغييرات هيكلية»، واتخاذ إجراءات «لتعزيز الديمقراطية» في الجمهورية الإسلامية. وفي أغسطس، دعت «الجبهة الإصلاحية» -وهي أبرز تكتل إصلاحي في إيران- إلى «الإفراج (عن تاج زاده) في أقرب وقت ممكن»، وذلك في رسالة مفتوحة إلى السلطة القضائية. وشددت على أنه «لم يُدلِ سوى بآرائه وتحليلاته».

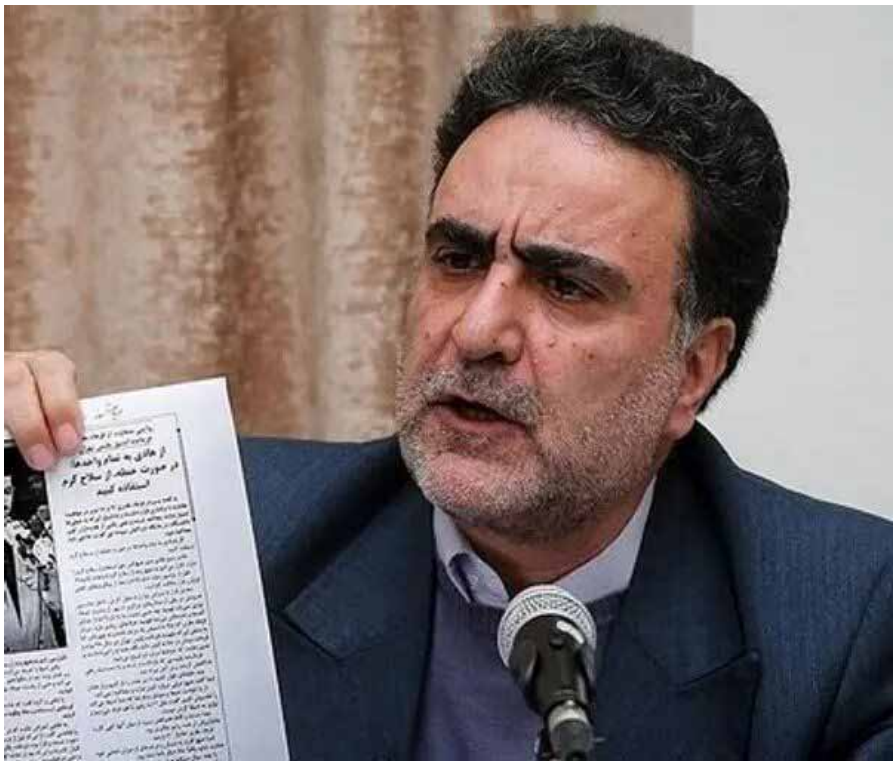

وجاء صدور الحكم المذكور متزامناً مع توجيه اتهامات قضائية إلى أكثر من مائة شخص من «مثيري الشغب»، على خلفية الاحتجاجات التي أعقبت وفاة الشابة مهسا أميني، وفق ما أفاد موقع «ميزان أونلاين» التابع للسلطة القضائية.

ونقل الموقع عن المدعي العام في طهران علي صالحي قوله إنه تم توجيه الاتهام لـ60 شخصاً، تم «توقيفهم خلال أعمال الشغب الأخيرة»، وعن نظيره في هرمزكان (جنوب) مجتبى قهرماني، إنه تم توجيه الاتهام لـ65 شخصاً في المحافظة الجنوبية، من دون تحديد تفاصيل اللائحة الاتهامية.

وأشار قهرماني - وفق ما نقل عنه موقع السلطة القضائية - إلى أنه «نظراً إلى أن مثيري الشغب (المتّهمين) أدوا دوراً مركزياً في تشكيل التجمعات غير القانونية، وإحراق الممتلكات العامة والخاصة والاعتداء عليها، وأثاروا الذعر في أوساط الناس، قام الادعاء بالتحقيق سريعاً في ملفاتهم».

من جهته، أكد صالحي أنه «من الآن فصاعداً، سيتم التعامل بطريقة حازمة مع الذين يعتدون على حياة الناس وممتلكاتهم، وعلى رجال الشرطة والعسكريين والمنشآت المدنية، أو يشجعون ويحضون الناس على الشغب».

الى ذالك قررت السلطات الإيرانية استمرار احتجاز فائزة هاشمي، ابنة الرئيس الإيراني الأسبق الراحل علي أكبر هاشمي رافسنجاني. وقال المتحدث باسم السلطة القضائية مسعود سيتايشي «لقد تم اعتقالها بتهم الدعاية ضد النظام، والدعوة إلى الإخلال بالسلم العام، وستظل قيد الاعتقال حتى موعد محاكمتها».

وقد تم اعتقال فائزة هاشمي في نهاية الشهر الماضي بسبب تشجيعها النساء على المشاركة في الاحتجاجات التي أثارها مقتل الشابة مهسا أميني.

وهاشمي (59 عاماً) من المعارضين للنظام الإيراني منذ سنوات، وهي نائبة سابقة في البرلمان، وتعرضت للاعتقال مرات عدة.■

ناجيات من قبضة «شرطة الأخلاق» الإيرانية يسردن «التجربة المرعبة»

■لأكثر من عشر سنوات، تشعر النساء الإيرانيات اللواتي يغامرن بالخروج من منازلهن ولو في مهمة بسيطة، بالقلق خوفًا من مواجهة شرطة الأخلاق السيئة السمعة.

وتواجه النساء اللواتي ينتهكن قواعد اللباس في إيران خطر اقتيادهن في واحدة من السيارات البيضاء والخضراء التابعة لهذه الوحدة لتلقي محاضرات حول كيفية ارتداء الحجاب أو حتى التعرض للضرب المبرح.

تقول دنيا فرد، 26 عامًا، التي أفلتت بإنذار فقط لوكالة فرانس برس: "أمسكوا بي بالقرب من محطة المترو لأنني ثقبت أنفي ... لم أكن أرتدي ملابسي بشكل لائق" وفقا لقواعد الآداب العامة الإيرانية في الأماكن العامة.

وتؤكد هذه الناشطة التي تعيش الآن في قبرص "كان الأمر مخيفًا لأنني لم أكن معتادة على مثل هذا الموقف، كنت أبكي".

تخشى العديد من النساء الإيرانيات أن تقبض عليهن شرطة الأخلاق وكلهن يتذكرن القصص المروعة التي رواها أفراد العائلة أو الأصدقاء.

وتتذكر الإيرانية التي تعيش في قبرص، سيجل شهبازي، 32 عاما، اعتقالها من قبل شرطة الأخلاق عندما كانت في الثامنة من عمرها وتهديدها بالسجن إذا لم ترتد الحجاب.

وقالت: "كان الأمر مرعبا لأنني سمعت عما يمكن أن يحدث للنساء اللواتي يُرسلن إلى السجن".

ويمكن إرسال النساء اللواتي يعاقبن من قبل شرطة الأخلاق إلى مراكز إعادة التأهيل، أو يتعرضن للضرب أو الجلد أو الاغتصاب أو حتى القتل.

لكن الحظ لا يحالف عددًا كبيرًا من الإيرانيات.

وواحدة منهن كانت مهسا أميني التي اعتقلتها شرطة الأخلاق في طهران في 16 سبتمبر وماتت بعد ثلاثة أيام عن 22 عاما. وأثار موتها موجة من الاحتجاجات أحرقت فيها نساء النقاب.

ويؤكد ناشطون أن مهسا أميني قتلت بضربة على رأسها في حين ربطت السلطات وفاتها بمشاكل صحية ينفيها والداها.

وأنشئت شرطة الأخلاق المعروفة باسم "كشت إرشاد" في عهد الرئيس المحافظ المتشدد، محمود أحمدي نجاد، من أجل "نشر ثقافة اللياقة والحجاب". وتتألف من رجال يرتدون زيا أخضر ونساء يرتدين الشادور الأسود الذي يغطي الرأس والجزء العلوي من الجسم.

وبدأت هذه الوحدة أولى دورياتها في 2006. وأصدر أفرادها بعد ذلك تحذيرات قبل أن يبدأوا بجلد واعتقال النساء في العام التالي.

تطور دور شرطة الأخلاق على مر السنين لكنه كان دائمًا مثيرًا للانقسام حتى بين المرشحين للرئاسة.

وفي عهد الرئيس المعتدل، حسن روحاني، كان يمكن رؤية نساء يرتدين الجينز الضيق بحجابات ملونة. لكن، في يوليو/تموز الماضي، دعا الرئيس المحافظ الذي خلفه، إبراهيم رئيسي، إلى حشد "جميع المؤسسات لتعزيز قانون الحجاب"، مؤكدا أن "أعداء إيران والإسلام يريدون تقويض القيم الثقافية والدينية للمجتمع عبر نشر الفساد".

على الرغم من ذلك استمر عدد كبير من النساء في تحدي هذه القواعد فتركن نقابهن ينزلق على أكتافهن أو يرتدين سراويل ضيقة لا سيما في المدن الكبيرة.

وخلال التظاهرات الأخيرة خلع عدد من الشابات الحجاب في الشوارع وهتفن "امرأة، حياة، حرية"، وأحيانًا يواجهن قوات الأمن.

وتفيد التقارير بأن شرطة الأخلاق اختفت من الشوارع خلال الاحتجاجات الأخيرة التي قادتها النساء، إلا أن قوات الأمن عززت قبضتها عبر كاميرات مراقبة ومخبرين مجهولين، وفقا لفرانس برس.

وتقول إيرانيات على وسائل التواصل الاجتماعي إنهن تلقين رسائل من الشرطة بعدم قيادتهن لسياراتهن بدون حجاب، وهي جريمة يعاقب عليها بغرامة أو بمصادرة السيارة.■

الربيع الإيراني.. آخر أيام الملالي

شريف عبد الحميد

■ المفكر الراحل د. فرج فودة توقّع سقوط نظام الملالي وصعود الجيش كقوة بديلة ومحتملة

■ في كتابه «قبل السقوط»، الصادر عام 1985، توقّع المفكر الراحل د. فرج فودة سقوط نظام الملالي في إيران، وصعود الجيش كقوة بديلة ومحتملة، وأكد أن نظام الملالي الفاشستي يستغل الدين لتحقيق مكاسب سياسية، والسيطرة على الحكم، لكنه لا يمتلك برامج سياسية أو اقتصادية محددة، وهو ما سيؤدي إلى انهياره في نهاية المطاف.

وبعد 37 عامًا من صدور الكتاب، تؤكد كل الشواهد على الأرض داخل إيران، في ظل الثورة الشعبية الراهنة ضد النظام، أن هذه هي آخر أيام الملالي، وأن الحلم الكبير بتغيير إيران، وتحوّلها إلى دولة مدنية ديمقراطية متسامحة غير طائفية، تحترم مواطنيها ولا تتدخّل في شؤون جيرانها، قد حان وقته أخيرًا.

ها هم الإيرانيون يسجلون صفحات مشرقة من الانتفاضة ضد نظام الملالي الإرهابي، ويخرجون إلى الشوارع في معظم المدن الإيرانية، ضد وضع مزر خلّفته أربعة عقود من فكرة «تصدير الثورة» العقيمة، وتخصيص موارد إيران وثرواتها لصالح ميليشيات القتل والتوسع، على حساب المواطنين الذي يعيش معظمهم تحت خط الفقر.

ولهذا «الربيع الإيراني» أسبابه، فقد وصل السيل الزبى، وبلغ السخط الشعبي على هذا النظام القمعي الديكتاتوري درجة غير مسبوقة، وانفجر الوضع في البلاد إلى غير رجعة، ما يؤذن بأن نهاية النظام باتت أقرب مما يظن الكثيرون، ممن راهنوا على هزيمة إرادة الشعوب الإيرانية، وغاب عنهم أن الشعوب قد تضعف، لكنها لا تنهزم.

الانعتاق من أسر الملالي

انتقل الحراك الشعبي العارم في الداخل الإيراني، المندلع منذ وفاة الشابة الكردية مهسا أميني، من مرحلة الغليان، والتململ الصامت، إلى حالة الانفجار الشعبي العارم في الشوارع والميادين، معلنًا رغبة الشعوب الإيرانية المغلوبة على أمرها، في الانعتاق من أسر الملالي، إلى الأبد.

لم تكن الانتفاضة الراهنة، التي تتحول يومًا بعد يوم إلى ثورة شاملة، ردة فعل لحظية فقط، بل كانت تعتمل في صدور الإيرانيين كثير من الممارسات القمعية للحريات العامة، ومن ثم فهي ثورة حرية، وليست ثورة حجاب، أو ضد الحجاب، إنها التعبير الأمثل عن كل حالة الرفض للسياسات الأمنية والاقتصادية والحياتية، التي تمارسها سلطات الملالي ضد مواطنيه، وضد جيرانه في وقت معًا.

ورغم ذلك، ما زالت الماكينة الإعلامية للنظام الإيراني وأدواته وقنواته الفضائية، تطبّل للنظام، وتزعم أنه ما زال قويًا كالسابق، ولم يتأثر لا بالعقوبات، ولا بالوضع الاقتصادي، ولا بالاحتجاجات الشعبية العارمة المندلعة في إيران منذ منتصف سبتمبر/أيلول الماضي، حتى الآن.

هذا «التطبيل» المفضوح يجافي الحقيقة، وينافي الأدلة وجميع الوقائع على الأرض، فخبراء الشأن الإيراني يعرفون أنه لم يعد كما كان، بعد مرور أربعين عامًا متراكمة من الظلم والجور والطغيان والفساد، وهو الذي دعا الشعوب الإيرانية بمختلف قومياتها إلى الخروج ضد النظام، مطالبة بسقوط النظام، ورافعة شعار «الموت للديكتاتور».

كما يستخدم النظام الإيراني أساليبه الدعائية لصرف الانتباه عن الاحتجاجات، وإلقاء اللوم على التدخل الأجنبي، ولكن الحقيقة أنه لم يعد قادرًا على احتواء الغضب الشعبي هذه المرة، كما فعل طوال تاريخه الممتد 43 عامًا، فلا يوجد الكثير لتقديمه، ومن الصعب تصور أي شيء سوى الإحباط المتزايد للمواطنين العاديين، والذين وصلت بهم الأمور إلى حدها الأقصى، فلا خيار أمامهم سوى إسقاط النظام.

«تسونامي» الاحتجاجات

هناك الكثير من أوجه الشبه بين النظام الحاكم في إيران و«الاتحاد السوفياتي» قبل انهياره، فكلا النظامين يمتلك أيديولوجية تسعى إلى تجاوز حدودها، وكلاهما جاء بثورة شعبية وبوعود لتحقيق العدالة، غير أن الاثنين وبعد مرور عقود من عمرهما أثبتا إخفاقهما في تحقيق ما وعدا به، فدخلا منحدرًا من فقدان المشروعية، والاستياء الشعبي البالغ، والاحتجاجات المتواصلة على الفساد والفقر وغياب حرية الرأي، ما يعني أن مصير الملالي سيكون هو نفسه مصير «الاتحاد السوفيتي» السابق، إلى مزبلة التاريخ!

وخوف النظام من سقوطه الوشيك، دفعه إلى السعي لتقديم التنازلات من خلف الستار، من أجل العودة للاتفاق النووي، على أمل أن

يساعده ذلك على البقاء والاستمرار، ويبعد عنه شبح السقوط، لكن الذي يجب على هذا النظام أن يعلمه جيدا ويستوعبه، هو أنه ليس هناك ما يمكن أن يحول دون سقوطه المحتوم.

ولن يكون هذا السقوط مفاجئًا لأحد، حيث تتعرّض إيران على مدار السنوات الخمس الأخيرة إلى «تسونامي» من الاحتجاجات، بما في ذلك انتفاضات مناهضة للنظام في جميع أنحاء البلاد وآلاف الاحتجاجات الاجتماعية.

وكشف ذلك عن مدى الاستياء المتنامي والواسع النطاق من النظام، وعجزه عن تلبية حاجات شعبه الأساسية، وهو ما أسفر عن حالة انعدام استقرار دائمة بسبب الاحتجاجات الشعبية المتكررة وحملات القمع العنيفة لها.

وربما يظن البعض أن الربيع الإيراني الذي نشهده حاليًا، مجرد هبّة شعبية، سيكون مصيرها مثل غيرها من الانتفاضات السابقة، ولن تتطور إلى أكثر من ذلك، خصوصًا أن لدى النظام الإيراني خبرة كبيرة بأساليب القمع الدموي.

ولكن الحقيقة أنه مهما تجاهلت الأنظمة المستبدة إرادة شعوبها، فلا بد أن تجد نفسها يومًا ما وجها لوجه، أمام سيل عارم من انتفاضات هذه الشعوب التي استحكمت داخلها شرارة الغضب، فقرّرت في لحظة المُضيّ حتى آخر الشوط. وإذا الشعب يومًا أراد الحياة، فلابد أن يستجيب القدر.

وتطرح موجة الاحتجاجات هذه المرة، ومنذ بداياتها منتصف سبتمبر/أيلول الماضي، تحديات أمنية وسياسية غير مسبوقة أمام النظام، وأمام مفهوم الجمهورية الإيرانية، والمبادئ التأسيسية لهويّتها القائمة على الثورة وتصديرها، فالمسألة تتجاوز الاحتجاج على نظام سياسي، أو إدارة أو مجموعة من القادة إلى محاولة القطيعة مع فكرة الثورة وهويّتها ومؤسساتها المعبرة عنها.

غير أن منظومة الأفكار التي تتجمع حولها الجماهير الإيرانية الغاضبة، تبدو غير متماسكة، كما يقول المراقبون، فهناك من يرفض النظام لأسباب علمانية، ومنهم من يرفضه لأسباب اقتصادية، بينما يعارضه آخرون لدوافع عرقية. فإذا تم جمع هذا الشتات المتناثر في مظلة فكرية تنظيمية لها استراتيجية واحدة، فإن فرص نجاح هذه الاحتجاجات في إسقاط هذا النظام الطائفي ستكون أكبر، وسينجح الإيرانيون في تغيير تاريخهم، من جديد.

ولا جدال أن السقوط الفعلي لنظام ملالي طهران، مرهون بتطور الاحتجاجات الحالية إلى ثورة شعبية ضد هذا النظام، لكن سقوط شرعية الملالي، والتداعي الرمزي لهوية وأقنعة النظام، يحدث الآن أمام مرأى ومسمع العالم بأسره.■

«تسونامي الاحتجاجات» يزلزل عرش الملالي

فـي واحدة من أكبر الانتفاضات الشـعبية منذ عام 1979، ثارت الشـعوب الإيرانية أخيرًا على نظـام الملالـي، وامتدت "انتفاضـة الحجاب" المسـتمرة منـذ منتصـف سـبتمبر/أيلول الماضـي حتى كتابة هذه السـطور، إلى عموم المحافظـات، لتتحـوّل من احتجاجات شـعبية ضد الظلم الواقع على النسـاء الإيرانيات، إلى انتفاضة سياسـية شـاملة ضد نظام الملالي، الذي يحكم البلاد منذ 43 عامًا بالحديد والنار.

خرجت الشعوب الإيرانية من القمقم، لتتحدى القهـر والفقـر والظلـم، بحثًا عن مسـتقبل لا وجـود فيـه لحكـم رجال الديـن، الـذي أوصل الشـعوب الإيرانيـة إلـى حافـة الانفجـار، بما جنـاه من ممارسـات أدت لوصـول الأمور إلى نقطة اللاعودة، فإما سـقوط النظام، أو دخول البلاد في نفق مظلـم من الصراع الدامي بين الشـعوب والأجهزة القمعية، قد يودي بها إلى الحرب الأهلية.

وفي هذا الملف، ترصد "شؤون إيرانية" كيف تعرضـت إيران علـى مـدار السـنوات الأخيرة إلى تسـونامي من الاحتجاجـات، بما في ذلك انتفاضـات مناهضـة للنظام فـي جميع أنحاء البـلاد وآلاف الاحتجاجـات الاجتماعية، وكيف أظهر ذلك مدى الاسـتياء المتنامي والواسـع النطـاق من النظام وعجز الدولة المتواصل عن تلبية حاجات شـعبها الأساسـية، ما أسفر عن حالة انعدام اسـتقرار دائمة بسبب الاحتجاجات الشعبية المتكررة وحملات القمع العنيفة لها.

ومنـذ "الثـورة الخضـراء" عـام 2009، حتـى الانتفاضة الأخيرة، لم يتعرّض استقرار النظام للخطر فحسب، بل تزعزعت قدرته على الصمود في وجه الغضب الشـعبي، وأدركت المنظومة السياسـية والأمنية أن التهديد يأتي من داخل البـلاد، وليـس مـن خارجهـا، كما يزعـم قادة الملالي وعلى رأسهم المرشد علي خامنئي.

وفي جميع هذه الاحتجاجات، كانت الشـعارات المرفوعـة تبدأ مطلبيـة، ولا تلبـث أن تتحول إلى سياسـية تدعو لإسـقاط النظام، وإطلاق الحريـات العامـة، وتمكين الشـعوب الإيرانية غير الفارسية من حكم نفسها بنفسها، وصولاً إلى إيران حرة، ومتحررة من سطوة رجال الدين الحاكمين.

تكرار الاحتجاجات بشكل شبه دوري، يؤكد تراكم الغضـب والاحتقـان فـي المجتمـع الإيراني، واتسـاع الفجـوة بيـن تطلعـات الإيرانييـن واهتماماتهـم وبيـن سياسـات حكومتهـم المتصلة بقضايا داخلية ذات طبيعة اقتصادية أو اجتماعيـة، علـى عكـس أولويـات النظـام، الـذي يركز على السياسـة الخارجية وطموحاته الإقليميـة فـي إعـادة بنـاء "الإمبراطوريـة الفارسـية"، بينمـا الإيرانيـون لا يجدون قوت يومهم!

"تسونامي الاحتجاجات" الأخير، لا يهدد بزوال قبضة النظام الأمنية على البلاد فقط، بل يزلزل عرش الملالي، فبعد أن أسـهمت كل انتفاضة سـابقة في إسـقاط جزء من هـذا العرش، ها نحن نشهد مؤشرات السقوط المروع للنظام، وزواله النهائي على أيدي الإيرانيين الشجعان.

أعد الملف:

مروان محمود

يوسف شرف الدين

إسراء حبيب

سحر عزوز

امتدت إلى 140 مدينة.. وهزّت عرش الملالي

عندما أشعلت «انتفاضة البنزين» إيران

■ في منتصف نوفمبر/تشرين الثاني 2019، اندلعت موجة احتجاجات كانت الأعنف من نوعها في إيران، احتجاجًا على قرار رفع أسعار الوقود، وذلك تحت شعار «انتفاضة البنزين»، حيث قوبل قرار رفع أسعار الوقود بردود فعل واسعة من قبل مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي، وكذلك بعض نواب البرلمان الإيراني، فيما وصف معارضون هذا القرار بأنه «إضرام النار في حياة الفقراء».

وأدى الضغط الأمريكي وحزم العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران، في العام السابق 2018، إلى حدوث موجة انفجار اجتماعي، فجاءت «انتفاضة البنزين» نتيجة عوامل دفع الضغوطات المتتالية لشل قدرة النظام الإيراني على الوفاء بالتزاماته الداخلية. وأدى ذلك إلى نشوء حالة نقمة شعبية ضد نظام الملالي.

وتخللت الاحتجاجات مواجهات عنيفة مع أجهزة الأمن القمعية التابعة لنظام الملالي، حيث قُتل وقتها ما لا يقل عن 80 شخصًا

■ المراقبون: «انتفاضة البنزين» بدأت لأسباب اقتصادية لكنها سرعان ما تحولت إلى شعارات سياسية

في المواجهات مع قوات الأمن، وانتشرت الاحتجاجات إلى أكثر من 140 مدينة في البلاد، بما في ذلك مناطق فارسية دخلت لأول مرة على خط الاحتجاجات، التي كانت تقتصر في السابق على مناطق القوميات غير الفارسية، مثل العرب والأكراد والبلوش.

اندلعت «انتفاضة البنزين» بعد ساعات من مصادقة البرلمان الإيراني على مشروع قانون تحت اسم «تقنين استهلاك الوقود». وبمقتضى ذلك، تم الإعلان رسميا عن رفع أسعار البنزين بنسبة 50% لأول 60 لترًا من البنزين يتم شراؤها كل شهر، و300% لكل لتر إضافي، فثارت ثائرة الإيرانيين، وأشعل «البنزين» حراكًا شعبيًا واسع النطاق، وعلت أصوات دعت إلى سقوط الطبقة السياسية الحاكمة في البلاد، دون أن تستثني المرشد علي خامنئي نفسه.

وأطلقت قوات الأمن الإيرانية الرصاص الحي وقنابل الغاز لتفريق المحتجين في ميدان الخميني بالعاصمة طهران، وأفادت وكالة «فارس» الرسمية باعتقال نحو ألف متظاهر في

إيران خلال أول يومين من التظاهرات.

«الموت لخامنئي»

أظهرت مقاطع فيديو انتشرت آنذاك على مواقع التواصل الاجتماعي في إيران، شرطة «مكافحة الشغب» وهي تطلق الغاز المسيل للدموع وتستخدم العصي لتفريق المحتجين في مدن عدة، كما أظهرت مقاطع مصورة محتجين وهم يضرمون النار في بنك ومبانٍ حكومية، واشتباكهم مع قوات مكافحة الشغب.

وفي مقاطع فيديو أخرى، أغلق محتجون الطرق وأشعلوا الحرائق في شوارع بطهران ومدن أخرى، وردد البعض هتافات ضد كبار المسؤولين. كما ظهر عدد كبير من الشبان وهم يحرقون صورة المرشد الأعلى للنظام علي خامنئي ويهتفون: «الموت لخامنئي».

وأغلق المتظاهرون في جنوب طهران عددًا من الطرق، كما أغلقت السلطات المترو في طهران وأصفهان لمنع نقل المحتجين. وأفادت وكالة «فارس» بوقوع أضرار في 60 حافلة و5 محطات مترو في احتجاجات أصفهان.

فيما انطلقت مظاهرات لطلاب جامعة «سنندج» بمحافظة كردستان غرب إيران، كما شارك طلاب جامعة أصفهان في الاحتجاجات، وتجمهر المئات من طلاب جامعة طهران وهم يهتفون «الموت لخامنئي» و«تسلقوا الإسلام وجعلوا الشعب أذلاء» و«زاد سعر البنزين وزادت وقاحة الولي الفقيه».

وفي خطوة ذات دلالة سياسية كبيرة، انضم تجار «البازار الكبير» في طهران إلى حركة الاحتجاجات الواسعة التي عصفت بالعاصمة وغالبية المدن الإيرانية. ودخل التجار في إضراب عام واحتجاجات في سوق طهران الكبير، حيث أغلقت العديد من المتاجر في سوق طهران أبوابها، وأغلق البازار الكبير، وهو السوق المركزي التاريخي في إيران، أبواب المحال التجارية، وأظهرت لقطات مصورة تداولها رواد مواقع التواصل الاجتماعي العديد من المحال المغلقة، فيما تجمع عدد من المتظاهرين في جانب منه وقد أحاطت بهم قوات الأمن.

■ تجار «البازار الكبير» في طهران انضموا إلى الاحتجاجات التي اندلعت في مناطق فارسية لأول مرة

من جهته، هدد «الحرس الثوري» المحتجين باتخاذ إجراء «حاسم» إذا لم تتوقف الاضطرابات التي بدأت بسبب رفع أسعار البنزين. وقال الحرس في بيان نقلته وسائل الإعلام الرسمية إنه «إذا تطلب الأمر فسنتخذ إجراء حاسمًا وثوريًا ضد أي تحركات مستمرة لزعزعة السلام والأمن».

وأيّد المرشد الإيراني قرار زيادة أسعار البنزين، وتقنين توزيعه، وقال التلفزيون الرسمي الإيراني إن خامنئي ساند القرار منحيًا باللوم كما يحدث كل مرة فيما سمّاه «أعمال التخريب» على معارضي الدولة والأعداء الأجانب وقوى «الاستكبار العالمي»!

إيران تحترق

على الرغم من تحذيرات «الحرس الثوري» وتصريحات المرشد، اتسعت الاحتجاجات وامتدت إلى عدد كبير من المدن الإيرانية، حيث شوهد متظاهرون وهم يغلقون طرقا في طهران، بينما تجمع محتجون في أماكن أخرى من العاصمة حول سيارات محترقة. ووقعت حوادث إحراق متعمد لعدد من المقار الحكومية في مدينتي شيراز وأصفهان وسط البلاد.

وقالت وزارة الاستخبارات في إيران إنها ستتخذ إجراءات قوية بحق المتظاهرين، الذين شاركوا في «عمليات التخريب». ونقلت وكالة أنباء «إرنا» عن الوزارة قولها في بيان إنها «لن تدخر جهدًا» في مسعاها لضمان الأمن القومي للبلاد.

وقال المدعي العام الأول محمد جعفر منتظري: «بالتأكيد، يتم توجيه مثيري الشغب ومشعلي الحرائق، من الخارج، وأنشطتهم تعدّ غير مشروعة وإجرامية، ومن هنا فسوف نتخذ إجراءات مناسبة ضدهم».

فيما ذكرت منظمة «نت بلوكس» للأمن السيبراني الدولي، أنه تم إغلاق شبكة الإنترنت بشكل شبه كامل في إيران منذ اندلاع «انتفاضة الوقود»، وأكدت الشبكة أن نسبة الاتصال الفعلي بالإنترنت في البلاد لم تتجاوز 7% خلال الأيام الأخيرة، مقارنةً بحجم الاستخدام الطبيعي، وذلك بعد مرور 12 ساعة من انقطاع الشبكة التدريجي، تزامنًا مع استمرار الاحتجاجات.

واعترف نائب إيراني سابق أنه كما في مواجهة انتفاضة 2017 – 2018، ربما تورطت بعض أجنحة النظام في استفزازات، وعمليات إحراق مقرات وتخريب بشكل إرادي، من أجل تبرير سحق الانتفاضة وتدميرها.

ويقول المراقبون إن انتفاضة البنزين بدأت لأسباب اقتصادية لكنها سرعان ما تحولت إلى شعارات سياسية تتعلق بالسياسة الخارجية للبلاد ومنها: «اترك غزة وفكر فينا»، و«لا غزة ولا لبنان روحي فداء إيران»، ما يعني أن الاقتصاد هو مجرد عرض، بينما المرض يكمن في السياسة الخارجية للبلاد، من وجهة نظر المتظاهرين.

وأكد جان بيار بيران، الكاتب والصحفي الفرنسي الخبير بالشأن الإيراني، أن «انتفاضة البنزين» في نوفمبر/تشرين الثاني 2019 التي شملت مئة وأربعين مدينة حسب أوساط المحتجين ومئة مدينة حسب السلطات، كانت مختلفة عن الانتفاضات السابقة في إيران، فقد شاركت بها الطبقتان الشعبية والمتوسطة والطلاب، وكان مسرحها مدن كبرى ومتوسطة وصغيرة، ولم تقتصر فقط على مناطق القوميات من العرب والأكراد والبلوش، بل وصلت إلى شيراز عاصمة محافظة فارس وطهران وغيرها.

وفي مواجهة الحجم غير المسبوق للانتفاضة، وزخمها وسقوط العشرات من الضحايا، بدا واضحًا أن طروحات الحكم في إيران بدأت تتساقط على محك الممارسة العملية، إذ أن ذرائع «المشروعية والثورة والحق الإلهي» لم تعد صالحة لإطعام الشعوب والتنمية والرخاء. وانقلب الأمر اليوم للدفاع عن المربعات الأخيرة، تحت عنوان حماية الأمن القومي والتلويح بالحزام الناسف وتفجير الإقليم منعاً للسقوط، ومن أجل تخويف وابتزاز دول الجوار والعالم.■

■ كاتب فرنسي: ذرائع الملالي عن «المشروعية والثورة والحق الإلهي» لم تعد صالحة لإطعام الشعوب

■ مقتل ما لا يقل عن 80 شخصًا في المواجهات الدامية مع قوات الأمن.. واعتقال الآلاف من المعارضين

■ المصادر:

1- أبعاد «انتفاضة البنزين» في إيران وآفاقها، موقع العربية، 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2019.

2- روحاني: رفع أسعار البنزين يصب في صالح الشعب، موقع روسيا اليوم، 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2019.

3- انتفاضة البنزين في إيران.. أولى نتائج العقوبات الأميركية، موقع اللبنانية، 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2019.

من رفض التدهور الاقتصادي.. إلى المطالبة بإسقاط النظام

«احتجاجات الغلاء».. ثورة الجياع

■ في 28 ديسمبر/كانون الأول 2017، انطلقت مظاهرات حاشدة من مدينة «مشهد»، تحت شعار «لا للغلاء»، احتجاجًا على السياسات الاقتصادية لحكومة الرئيس الإيراني السابق حسن روحاني، وتطورت هذه الاحتجاجات الغاضبة من الإعلان عن رفض التدهور الاقتصادي في البلاد وقتها، إلى المطالبة بإسقاط النظام.

انطلقت الاحتجاجات من مشهد، وامتدّت لاحقا إلى أكثر من 70 مدينة، من بينها طهران وأصفهان وشيراز وقم وغيرها، وتعطّل معها سير الحياة في عدة مدن إيرانية وأُقفلت محال تجارية أبوابها بعد إغلاق عدد من الميادين والشوارع ومحطات مترو الأنفاق في العاصمة طهران، كما توقفت الدراسة في مدارس طهران مع تزايد حدة المظاهرات الغاضبة.

■ الاحتجاجات كانت «ثورة على الثورة» بعد أن فاقت نسب التضخم 45%.. وعاني نصف سكان البلاد من الفقر

وبدأت دعوات الاحتجاج خارج «مشهد» على مواقع التواصل الاجتماعي، ثم تُرجمت إلى احتجاجات في الشوارع، وتصاعدت معها الهتافات من رفض الأوضاع الاقتصادية المتردية إلى المطالبة بإسقاط النظام، وامتدت تلك التظاهرات حتى مطلع فبراير 2018.

واستغل التيار المحافظ تلك التظاهرات، وطالب بمساءلة الرئيس الإيراني وحكومته، وخلال أسبوع واحد من التظاهرات وصل ضحايا الاشتباكات إلى 21 قتيلًا حسب التصريحات الرسمية، فيما وصل عدد المعتقلين إلى أكثر من 1500 شخص، وواجهت قوات الأمن الإيراني التظاهرات باستخدام العنف وإلقاء القبض على عدد من المشاركين فيها.

وفي نهاية يناير/كانون الثاني من العام نفسه، انضمت الاحتجاجات النسوية اعتراضًا

العملة الوطنية خسرت أكثر من 65% من قيمتها أمام الدولار لتصل إلى 29 ألف «تومان» مقابل الدولار الواحد

على ارتداء الحجاب في العاصمة طهران، فيما عرف بـ «الأربعاء الأبيض»، وعلى أثر التظاهرات النسوية تم اعتقال ما يزيد على 29 امرأة، ونقلت وكالة أنباء «تسنيم» عن شرطة طهران أن هذه الأفعال يحرض عليها أجانب، ووصفت النساء المتظاهرات ضد الحجاب بـ «المخدوعات».

كما اندلعت في الوقت ذاته، تظاهرات واسعة في مدينة المحمرة (جنوب غربي البلاد) احتجاجًا على نقص مياه الشرب النقية، وسط اشتباكات أسفرت عن إصابة 10 من منتسبي قوات الأمن الداخلي وفق الرواية الرسمية.

وطالب المحتجون باستقالة الرئيس الإيراني وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة في طهران ومشهد والمحمرة، لكن روحاني قال حينها: «إذا كان أي أحد يعتقد أن الحكومة ستستقيل أو تذهب بأية طريقة، فإنه مخطئ».

ثورة الفقراء والمستضعفين

قامت «ثورة الجياع»، كما سمّاها المراقبون وقتها، على أيدي الفقراء والمستضعفين في البلاد المنكوبة بالملالي، بعد أن عاني نصف سكان البلاد من الفقر، وفاقت نسب التضخم في البلاد 45%، حسب تقديرات غير رسمية، ووصل معدل البطالة الحالي في بعض مناطق البلاد إلى 60%، حيث تحتاج السوق الإيرانية من أجل خفض نسب البطالة إلى 800 ألف فرصة عمل جديدة سنويا، وهو أمر مستحيل في ظل الأزمة الاقتصادية التي تضرب البلاد، بعد أن أنفق عشرات المليارات من الدولارات على «حروبهم الصغيرة» في سوريا والعراق واليمن وأفغانستان، وتركوا الشعوب الإيرانية غارقة في الفقر والفاقة والمرض.

ونتيجة لتدخلات الملالي في المنطقة العربية ومحاولات مد نفوذها عبر أنظمة وميليشيات إرهابية، فقد انعكس ذلك بالسلب على أداء الاقتصاد الإيراني، فعندما تقوم طهران بإنفاق 500 مليون دولار شهريًا على تدخلها لدعم نظام بشار الأسد، وعندما تنفق مئات الملايين من الدولارات على «حزب الله» في لبنان و«الحشد الشعبي» في العراق، و«الحوثيين» في اليمن، فإن ذلك سيؤثر بالتأكيد تأثيرًا سلبيًا بالغًا على قدرة الاقتصاد على النمو أو حتى محاولة النمو، حتى وإن حاول النظام الإيراني تبرير تدخلاته بأنها من «أجل أهداف استراتيجية»، تظل الكلفة عالية ولا يستطيع اقتصاد مازالت آثار العقوبات الدولية ظاهرة عليه أن يتحملها لفترة طويلة.

واعتبر المراقبون، في حينه، أن السبب في اندلاع هذه الاحتجاجات هو اتّباع سياسات اقتصادية خاطئة، وأن إصرار الحكومات المتعاقبة على السياسات جاء بضغوط من جهات مستفيدة من هذه السياسات مثل «الحرس الثوري»، وهو أحد أسباب الفشل الاقتصادي في إيران، حيث يتحكم «الحرس» في 70% من الأنشطة الاقتصادية في البلاد وما تتضمنه من ثروات واستثمارات، وغايته هو جني أكبر قدر من الأموال لرصدها في خزينته ليبقى الآمر الناهي في البلاد وحارسا يقظا لنظام الملالي في إيران، ومد أذنابه في الخارج، دون النظر إلى أيّ اعتبار للمصلحة العامة والمواطن.

ووفقًا لتقرير «البنك الدولي» عن عام 2018، عانى الاقتصاد الإيراني من مشاكل هيكلية تتعلق بتفاوت الأجور، والبطالة وقلة المعروض من فرص العمل، بالإضافة إلى تسريح مجموعة كبيرة من العمال في المصانع والشركات التي توقفت عن العمل بسبب هذه

■ البطالة وصلت إلى 60% في بعض المناطق.. و2,5 مليون شاب فقدوا وظائفهم بين عامي 2005 و2013

الأزمة، حيث خسر ما يقارب 2.5 مليون شاب إيراني وظائفهم بين عامي 2005 و2013.

وفي هذا الصدد، قال مهدي بور قاضي رئيس اللجنة الاقتصادية في غرفة تجارة طهران «إن 30% من وحدات الإنتاج الصغيرة توقفت عن العمل بسبب مشاكل في تأمين رأس المال، وأيضًا بسبب الركود الاقتصادي، كما أن 50% من وحدات الإنتاج الصغيرة التي تبلغ 82 ألف وحدة إنتاج تنتج فقط نصف قدرتها الإنتاجية».

ثار الإيرانيون بعد أن تفاقمت خسائر العملة الوطنية «التومان» لتصل الى أقل مستوياتها على الإطلاق بنهاية عام 2016، حيث خسرت العملة أكثر من 65% من قيمتها أمام الدولار لتصل إلى 29 ألف «تومان» مقابل الدولار الواحد.

وأوضح تقرير دولي صدر وقتها عن «أرخص العملات في العالم»، أن «التومان» الإيراني احتل المرتبة الأولى في سلم أرخص العملات العالمية ضمن 10 دول، منها فيتنام وساوتومي ولاوس وإندونيسيا وبيلاروسيا وغينيا وسيراليون وباراجواي وكمبوديا.

وأثر تدني سعر الصرف على استثمارات القطاع الخاص التي ظلت ضعيفة نظرًا لارتفاع أسعار الفوائد المصرفية التي وصلت إلى 20% للحفاظ على استقرار سعر الصرف، وبالتالي اتجهت الأموال إلى الادخار وليس إلى التوظيف الاستثماري.

فشل نظام الملالي

قال تيري كوفيل، الباحث الفرنسي المتخصص في الشأن الإيراني، إن الاحتجاجات الإيرانية عكست وضعًا اجتماعيًا بائسًا، وإن الإيرانيين فقدوا الثقة في نظام الملالي بأكمله، بعدما انتظروا طويلًا رفع العقوبات الدولية لتحسين أوضاعهم دون جدوى.

وعن الفرق بين احتجاجات 2009 وانتفاضة 2017، قال «كوفيل» إن احتجاجات «الحركة الخضراء» في 2009، اندلعت بسبب شعور الإيرانيين أن النظام سرق صوته بإعادة انتخاب أحمدي نجاد، ومن ثم خرج 3 ملايين إيراني في طهران، لكن انتفاضة 2017 رفضت بشكل قاطع استمرار نظام الملالي، نتيجة تردي الأوضاع الاقتصادية.

واعتبر الكاتب والمحلل البريطاني جيفري هون، أن «من أكثر الأشياء غرابة في احتجاجات 2017-2018، وهي الأكبر منذ الحركة الخضراء عام 2009، أن الناس الموجهة ضدهم هذه الاحتجاجات، هم أنفسهم الذين بدأوها في المقام الأول».

وأضاف «ذلك أن الثيوقراطيين المحافظين في إيران اعتقدوا أنهم بإثارة الغضب على الاقتصاد في قلب نظامهم السياسي، سيقوّضون الرئيس السابق المعتدل حسن روحاني. ولكنهم فشلوا في توقع مدى استياء الشعب الإيراني من الوضع الاقتصادي المتردي، وخاصة دورهم في نشوء هذا الوضع».

■ المصادر:

1- من 2009 إلى 2017.. احتجاجات إيران بين الأمس واليوم، موقع العربية، 1 يناير/كانون الثاني 2018.

2- أمل الشعب الإيراني، موقع الجزيرة نت، 14 يناير/كانون الثاني 2018.

3- انتفاضة إيران تتطور.. سقوط مراكز محافظات بيد المتظاهرين، موقع العربية، 31 ديسمبر/كانون الأول 2017. ■

شارك فيها الأذريون والأكراد والبلوش

«انتفاضة العطش».. الأحوازيون طليعة الثورة

■ في ليلة 14 يوليو/تموز 2021، نزل المواطنون العرب في إقليم الأحواز المحتل إلى الشوارع، في مظاهرات ليلية غاضبة لم تشهد لها إيران مثيلًا من قبل. وذلك احتجاجًا على نقص المياه في الإقليم، بعد أن أقدمت سلطات نظام الملالي على جريمة كبرى، وهي تحويل مجرى نهر «كارون» الذي يمر بالإقليم، إلى الأقاليم الفارسية المجاور، بهدف تعطيش سكان الأحواز وإرغامهم على الهجرة إلى مناطق أخرى، في إطار سياسية التغيير الديموغرافي الهادفة لتغيير الصبغة العربية للإقليم.

وشارك الآلاف من عرب الأحواز في هذه المظاهرات، لمطالبة النظام بحل مشاكلهم المتمثلة في انعدام مياه الشرب في مناطق محافظة الأحواز خصوصًا مدينة المحمّرة، حيث علت هتافات ضد النظام الإيراني الحاكم

■ عرب الأحواز الغاضبون رددوا هتافات مناهضة للاحتلال الإيراني: «باسم الدين سرقنا اللصوص»

على غرار «باسم الدين سرقنا اللصوص»، بينما رفع متظاهرون آخرون أوعية مياه فارغة.

وسرعان ما تمددت الحركة الاحتجاجية التي أطلق المراقبون «انتفاضة العطش»، إلى عمق الأراضي الإيرانية، بعد أن دعا ناشطون من مختلف التيارات السياسية المعارضة لنظام الملالي، إلى تنظيم تجمعات وسط المدن في عموم البلاد، للتضامن مع المحتجين في المدن العربية المحتلة.

وردد المتظاهرون هتافات معادية للنظام، من بينها «الموت لولاية الفقيه» و«الموت للجمهورية الإسلامية»، أثناء مظاهرة تضامنية مع عرب الأحواز في محطة «صادقية» لمترو الأنفاق، ثاني أكبر محطة غرب العاصمة الإيرانية طهران، وتفاعلت شبكات التواصل الاجتماعي مع هذا الحدث الذي أنذر بتوسع

■ انتشار ملصقات وكتابات جدارية باللغة التركية في أذربيجان تدعو لإسقاط النظام.. ومساندة المنتفضين الأحوازيين

رقعة الغضب في البلاد، وانتشر «هاشتاغ» يدعو لتنظيم تجمعات احتجاجية تأييدًا لاحتجاجات المياه في الأحواز.

وعلى إثر ذلك، شنت سلطات النظام الإيراني حملة اعتقالات واسعة النطاق، في صفوف ناشطي المجتمع المدني في طهران، على خلفية الدعوات لتجمعات تضامنية مع الأحوازيين، وكان من بين المعتقلين الناشطة نرجس محمدي، والناشط أرش صادقي، والصحفي الإصلاحي المعروف رسول باقي.

في المقابل، أنكرت سلطات النظام أن هناك أغراضا سياسية وراء قرارات تحويل مجاري الأنهار في الأحواز، إلى درجة أن الرئيس المنتهية ولايته حسن روحاني اتهم السكان العرب بالمسؤولية عما يجري من أزمة مياه في المنطقة، لاستمرارهم في زراعة الأرز المحلي!

سياسة تجفيف الأنهار

توسّع الحراك الاحتجاجي على سياسة تجفيف الأنهار في الأحواز، يومًا بعد يوم، وامتدت المظاهرات إلى بلدات ومدن على سفوح جبال «زاغروس»، لتشمل بعد ذلك مناطق أخرى منها تبريز وأذربيجان ومعشور، وغيرها من المدن الإيرانية التي تعاني من مشكلة شح المياه، بسبب سياسة تحويل مجاري الأنهار إلى المناطق ذات الأغلبية الفارسية.

وكان من الملفت أن تشهد ساحة آزادي وسط العاصمة طهران، التي تُعد مكانًا رمزيًا لتجمهر مناصري النظام الإيراني أثناء الاحتفالات الرسمية، تظاهرة عارمة، لأبناء منطقة الأحواز العربية، من طلبة ومُهجرين إلى العاصمة طهران. رددوا خلالها باللغتين الفارسية والعربية، لأول مرة، شعارات ودعوات لإسقاط النظام الإيراني، ومنح منطقة الأحواز حُكمًا ذاتيًا، وشاركهم الكثير من الإيرانيين من غير الأحوازيين، مرددين شعار «مرگ خامنئي»، أي «الموت لخامنئي» مرشد النظام، الذي خرج على الملأ ليعلن أنه يعذر مواطني الأحواز في غضبهم، لكنه لم يمنع إطلاق النار عليهم بواسطة أجهزة الأمن و«الحرس الثوري».

وفي محافظة أذربيجان الغربية، شمال غرب إيران، ذات الأغلبية الأذرية، انتشرت مُلصقات وكتابات جدارية باللغة التركية، دعت لإسقاط النظام الإيراني ومساندة المنتفضين في منطقة الأحواز.

ولأول مرة في تاريخ إيران المعاصر، تعاطف شعب يبعد مئات الكيلومترات عن شعب آخر لا تربطهما معًا، لا اللغة ولا الثقافة ولا الجغرافية، بل المعاناة المشتركة والإحساس المشترك بالعنصرية المعادية للعرب والأذريين في إيران.

وكان استخدام اللغة التركي في الملصقات أمرًا مقصودًا من سكان الأقاليم الأذرية، وذلك كتعبير عن رفضهم لسياسة التفرقة القومية، التي يمارسها النظام السياسي في البلاد بين مختلف القوميات الأخرى، وتفضيله الفرس على بقية المكونات العرقية في البلاد.

كما شهدت مُدن مريوان وسنه وأورمية ذات الأغلبية الكُردية غرب إيران، ثلاثة احتجاجات على الأقل، إذ خرجت تجمعات احتجاجية كبيرة، أكد المتحدثون خلالها أن «سياسة التعطيش» التي انتهجتها سُلطات النظام تجاه الأحواز ستستخدمها عما قريب تجاه إقليم كردستان الغربي، بعد صدور أنباء عن اعتزام السلطات الإيران تحويل مجرى نهر في المنطقة نحو ضواحي العاصمة طهران.

وقائع الثورة الأحوازية

اندلعت «انتفاضة العطش» في وقت بالغ الأهمية بالنسبة للنظام الإيراني، حيث جاءت قبل أسبوعين تقريبًا من تولي الرئيس الجديد إبراهيم رئيسي منصبه، وفي وقت كانت تسعى فيه حكومة الرئيس السابق المنتهية ولايته، حسن روحاني، إلى إنهاء مهماتها، وإغلاق ملفاتها في العديد من القضايا، لتأتي الاحتجاجات الممتدة في الأحواز فتلقي بظلالها على المشهد السياسي المضطرب.

وعلى الرغم من التعامل الأمني مع المتظاهرين، وسقوط قتلى وعشرات المصابين واعتقال مئات المحتجين، فقد استمرت التظاهرات في أنحاء الإقليم، وامتدت إلى خارجه، ما أكد أن الأحوازيين هم طليعة الثورة في البلاد.

ولم تهدأ التظاهرات حينما أقدمت القوات الأمنية المتمركزة في محافظات الإقليم بالقرب

من ميادين التظاهر على التراجع بعض الشيء، وكذلك إرسال الجيش الإيراني صهاريج مياه إلى مدن الإقليم في محاولة لاحتواء هذه الاحتجاجات، التي اتخذت بدورها بعداً دولياً، وذلك بإعلان الولايات المتحدة عن متابعتها لتطورات التظاهرات، وانتقادها العنف الموجه ضد المتظاهرين.

وهكذا، تحولت احتجاجات الأحواز على نقص المياه وتغيير مسار ونقل مياه نهر «كارون» إلى محافظات أصفهان ويزد وقم والتي تخللتها مصادمات أسفرت عن سقوط قتلى ومصابين في صفوف المحتجين، إلى استفتاء شعبي برفض التهميش والتمييز، وسوء الإدارة وتغييب الهوية التي يعاني منها العرب على يد النظام الإيراني.

وقالت منظمات حقوقية دولية، في حينه، إن إيران تستخدم بشكل غير قانوني القوة المفرطة في تصديها للاحتجاجات، على خلفية شح المياه في المحافظة الغنية بالنفط، التي تعاني موجة جفاف، جنوب غربي البلاد. وأعلنت «منظمة العفو الدولية» أنها تأكدت من مقتل ثمانية أشخاص في الأقل من المتظاهرين والمارة، بينهم مراهق، في وقت لجأت السلطات إلى استخدام الذخيرة الحية لفض التظاهرات.

واعتبرت «منظمة العفو» أن «قوات الأمن الإيرانية نشرت بشكل غير قانوني القوة، بما يشمل إطلاق الذخيرة الحية وخرطوش الصيد، لسحق تظاهرات سلمية في غالبيتها».

■ المتظاهرون في محطة مترو أنفاق طهران يهتفون: «الموت لولاية الفقيه» و«الموت للجمهورية الإسلامية»

وأكدت منظمات حقوقية دولية أن إيران بدأت تستخدم المياه خلال السنوات الأخيرة للحرب على سكان الأحواز العرب، بهدف تهجيرهم من أراضيهم، مشيرة إلى أن تجفيف المياه في الأحواز أدى إلى قطع أرزاق عشرات القرى في الإقليم العربي المحتل، الأمر الذي أدى إلى هجرة إجبارية، كما أن سياسات النظام الإيراني العنصرية ضد العرب الأحوازيين أدت إلى تدمير البيئة وانتشار الأمراض المزمنة والأوبئة الخطيرة مما أدى إلى معاناة كبيرة يعيشها الشعب الأحوازي على مرأى ومسمع من العالم.

■ المصادر:

1- حراك الأحواز ينذر باحتجاجات تعم إيران، موقع الشرق الأوسط، 21 يوليو/تموز 2021.

2- مُحفِّزات قائمة: لماذا تجددت احتجاجات الأحواز في إيران؟ موقع مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 25 يوليو/تموز 2021.

3- تشديد الأجواء الأمنية في الأحواز مع تمدد «احتجاجات المياه» إلى طهران، موقع الشرق الأوسط، 28 يوليو/تموز 2021.

4- إيران: هل نشهد انبثاق مرحلة تاريخية جديدة بعد انتفاضة عربستان؟ موقع إندبندنت عربية، 28 يوليو/تموز 2021.■

الحركات الاحتجاجية تهدم النظام من الداخل

سقوط عمامة الملالي.. مسألة وقت

■ حراك الشارع الإيراني هذه المرة يُعيد إلى الأذهان نزول الملايين إلى الشوارع عام 1979

■ تشير كل الشواهد داخل إيران وخارجها، بما لا يدع مجالًا للشك، إلى حتمية سقوط نظام الملالي الظلامي. وهو الأمر الذي يؤكده الحراك الشعبي الاحتجاجي في الداخل الإيراني، الذي انتقل من مرحلة الغليان، والتململ الصامت، إلى حالة الانفجار الشعبي العارم في الشوارع والميادين، معلنًا رغبته في الانعتاق من هذا النظام إلى الأبد.

والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا الصدد، هو: لماذا فشلت الموجات الاحتجاجية التي اندلعت داخل إيران على مدار العقود الماضية، في إسقاط النظام، وهل تنجح هذه المرة؟

يقول خبراء الشأن الإيراني، إن الحركات الاحتجاجية في إيران تهدم النظام من الداخل، غير أنها تفتقر إلى القيادة المنظمة، وتعاني غياب المشروع السياسي الذي يسهل عملية تعبئة الجماهير. ورغم استناد هذه الاحتجاجات الى استياء شعبي واسع النطاق من الظروف المعيشة ونظام الحكم في البلاد إلا أن غياب القيادة السياسية المثقفة الواعية لا يساعدها على الوصول إلى هدفها النهائي، وهو إسقاط النظام الحاكم.

ويشير الخبراء أيضًا إلى غياب الأهداف الواضحة للحركات الاحتجاجية المختلفة خلال العقود الأخيرة، ففي احتجاجات 2018 و2019، رفع المتظاهرون شعارات تطالب بإسقاط النظام والترحم على الشاه الديكتاتور، وهذا يدل على عدم وعي المتظاهرين الكافي بضرورة وضع أهداف تدريجية لتحقيق مطالبهم، ويدل أيضًا على غياب تام للمجتمع المدني. حتى تنمو حركة اجتماعية قوية تكون قادرة على إحداث التغيير، لابد من توحيد الأهداف والشعارات، وأن تكون المطالب تدريجية وتعكس نوعًا من الفهم المجتمعي للمشاكل التي تمر بها البلاد، لتكون الاحتجاجات الشعبية قادرة على إحداث تغيير في النظام والوعي السياسي، ولا تجد الحكومة مبررًا لقمعها أو مواجهتها.

من جهة أخرى، فإن منظومة الأفكار التي تتجمع حولها الجماهير الإيرانية الآن تبدو غير متماسكة، فهناك من يرفض النظام لأسباب علمانية، ومنهم من يرفضه لأسباب اقتصادية، بينما يعارضه آخرون لدوافع عرقية. وإذا لم

يتم جمع هذا الشتات المتناثر في مظلة فكرية تنظيمية لها استراتيجية واحدة، فإن فرص نجاح هذه الاحتجاجات في إحداث تغيير لهذا النظام الطائفي تبدو ضئيلة.

كما أن لجوء المحتجين في إيران إلى العنف كان عاملًا قويًا في إضعافهم، وساعد سلطات النظام على تبرير مواجهتها لهذه الاحتجاجات بالقوة. وإن سيكولوجية الطبقة الوسطى تشكل عاملًا مهمًا في هذا السياق، تلجأ السلطات إلى تشديد خطابها تجاه المتظاهرين العنيفين واتهامهم بتهم التمويل الخارجي ومحاولات هدم الدولة، وهو ما يساهم في تراجع الدعم الصامت لهذه الاحتجاجات. الايرانيون لا يريدون المزيد من المصاعب، بل يكفيهم ما يمرون به من أزمات.

ومن الثابت أن إيران تعيش لحظات حرجة، نتيجة انقسامات طبقية وفساد حكومي وضغوط دولية وزيادة معدلات السخط العام، وهو ما يمثل مناخًا مواتيًا لنجاح الاحتجاجات بطبيعة الحال. لكن، في المقابل تمتلك المنظومة الحاكمة شرعية دينية وسياسية صلبة. ولذلك فإن الحركات الاحتجاجية الأخيرة لم تكن قادرة على تحقيق أهدافها، بل طورت حكومات الملالي باقتدار أدوات مواجهتها حتى هذه اللحظة.

من جهة ثانية، ما تزال الحركات الاحتجاجية ذات طابع فوضوي وغير منظم، وتفتقر لمرجعية

«معهد واشنطن للسياسات»: القطيعة مع النظام السياسي هذه المرة أكثر شمولية وحدّة من سابقاتها

سياسية قوية موحدة قادرة على تحريكها والتحكم بها، كما كان الحال عشية اندلاع ثورة 1979، بقيادة موسوي الخميني الذي كان لجماهيريته، وإرثه الديني والسياسي، أثر كبير في إحداث ذلك التغيير الدراماتيكي وقتذاك.

السقوط.. عاجلًا أو آجلا

في المقابل، يرى بعض المحللين أن هناك حقائق تجعل من سقوط نظام الملالي مسألة وقت؛ فالانقسامات الداخلية العميقة الأخيرة بين أقطاب النظام، والأوضاع الاقتصادية المتردية باستمرار، والمشكلات الاجتماعية الناتجة عن مصادرة الحريات جراء القوانين التي تتحكم بالحريات الشخصية لمعظم فئات الشعب خصوصاً الشباب والنساء، بالإضافة إلى الفساد المستشري في أجهزة السلطة وقمع الشعوب الإيرانية غير الفارسية ومصادرة حقوقها بالكامل، تجعل النظام الإيراني يعوم وسط بحر من مشكلات، ليس فقط لا يستطيع أن يجد لنفسه مخرجًا منها؛ بل لم يعد مجديًا له أن يعالجها بالوصفات السريعة، كما كان يفعل سابقًا.

يحقن نظام الملالي إيران بالمهدئات لبعض الوقت، دون أن يعالج أساس المشكلة، وذلك بسبب تراكمها وطبيعة النظام الأيديولوجية المجبولة على التآكل عبر الزمن، وسياسته البعيدة كل البعد عن العقلانية السياسية التي من شأنها أن تضع رخاء وراحة الشعوب أولى أولوياتها، وتتجنب التدخل في شؤون الجيران، وبناء الإمبراطوريات.

وطرحت موجة الاحتجاجات الحالية، ومنذ بداياتها منتصف سبتمبر/أيلول الماضي، تحديات أمنية وسياسية على مفهوم الجمهورية والمبادئ التأسيسية لهويّتها القائمة على الثورة

وتصديرها، فالمسألة تتجاوز الاحتجاج على نظام سياسي، أو إدارة أو مجموعة من القادة إلى محاولة القطيعة مع فكرة الثورة وهويّتها ومؤسساتها المعبرة عن تلك الهويّة.

والأجواء المصاحبة لـ «انتفاضة الشباب»، والتي يقودها شباب بارعون في استخدام التقنية الحديثة ومواقع التواصل الاجتماعي، دفعت مراقبين سياسيين إلى الحديث عن إمكانية أن يعيد التاريخ نفسه، ويحدث التغيير الذي يريده الإيرانيون متمثلًا في الإطاحة بالنظام الذي يرون أنه شارف على النهاية، فحراك الشارع المزلزل يعيد إلى الأذهان نزول الملايين إلى الشوارع عام 1979.

ويوضح الكاتب د. سمير صالحة، أن النظام الإيراني وأجهزته الأمنيّة أظهر قدرة فائقة على التصدّي لموجات الاحتجاج والتظاهر، التي خرجت أكثر من مرّة بمطالب اجتماعية ومعيشية وسياسية. ونجح النظام في الالتفاف عليها ومحاصرتها وامتصاصها بتهمة المساس بأمن الدولة. لكنّه خرج متضرّرًا مفكّكًا مصابًا بجروح عميقة في أعقاب كلّ حادثة واحتجاج.

وهذه المرّة تلقّى النظام ضربات موجعة في أكثر من منطقة، كان يعتبرها محميّة ومحصّنة دينيًا ومذهبيًا وشعبيًا. ومقولة إنّ الغرب هو المحرّض ويضخّم الأمور ويروّج لها ويحاول

■ الخبراء: الحركات الاحتجاجية في إيران تفتقر إلى القيادة المنظمة.. وتعاني غياب المشروع السياسي

الاصطياد في الماء العكر بناء على حادثة فرديّة، لم تعد تكفي.

وهناك مؤشر آخر على معاناة نظام الملالي من هذه الاحتجاجات، تمثل في إعلان خمسة ضباط دعمهم العلني للمنتفضين، بل وتأكيدهم أن هناك كثيرين داخل قوات الجيش يسمعون صوتهم وأنهم يدعمون تحركهم، بل ويطالبونهم بعدم التوقف، واستمرار الحراك حتى الوصول إلى إسقاط النظام.

ويؤكد مهدي خلجي، الباحث في «معهد واشنطن للسياسات»، أن القطيعة مع النظام السياسي في إيران هذه المرة أكثر شمولية وحدّة من سابقاتها، حيث جميع الملالي مدانون بغض النظر عن قناعاتهم حول النظام أو انتمائهم إلى تيار الحمائم أو الصقور، فالتراتيبية أو هياكل التشريعات في ملف المرأة بالنسبة لهم جزء من مبررات القمع تجاه الجيل الجديد، والمرأة بشكل أخص.

من جانبه، يؤكد الكاتب هاني عسل أن سقوط نظام الملالى فى إيران لن يكون سهلا، بل سيكون «بخلع الضرس» كما يقولون، وسيحتاج الإيرانيون إلى دفع ثمن باهظ من أرواحهم واستقرارهم واقتصاد بلادهم، مقابل الحصول على حرية حقيقية، وديمقراطية فعلية، بعيدًا عن ديمقراطية «ولاية الفقيه».■

■ المصادر:

1- ماذا عن إيران بعد سقوط نظام الملالي؟ موقع الشرق الأوسط، 25 يوليو/تموز 2017.

2- لماذا لم تنجح الاحتجاجات الشعبية في إيران؟ موقع البيت الخليجي، 2 أغسطس/آب 2022.

3- هل تستطيع مظاهرات إيران اقتلاع نظام الملالي؟ مجلة البيان، 27 سبتمبر/أيلول 2022.

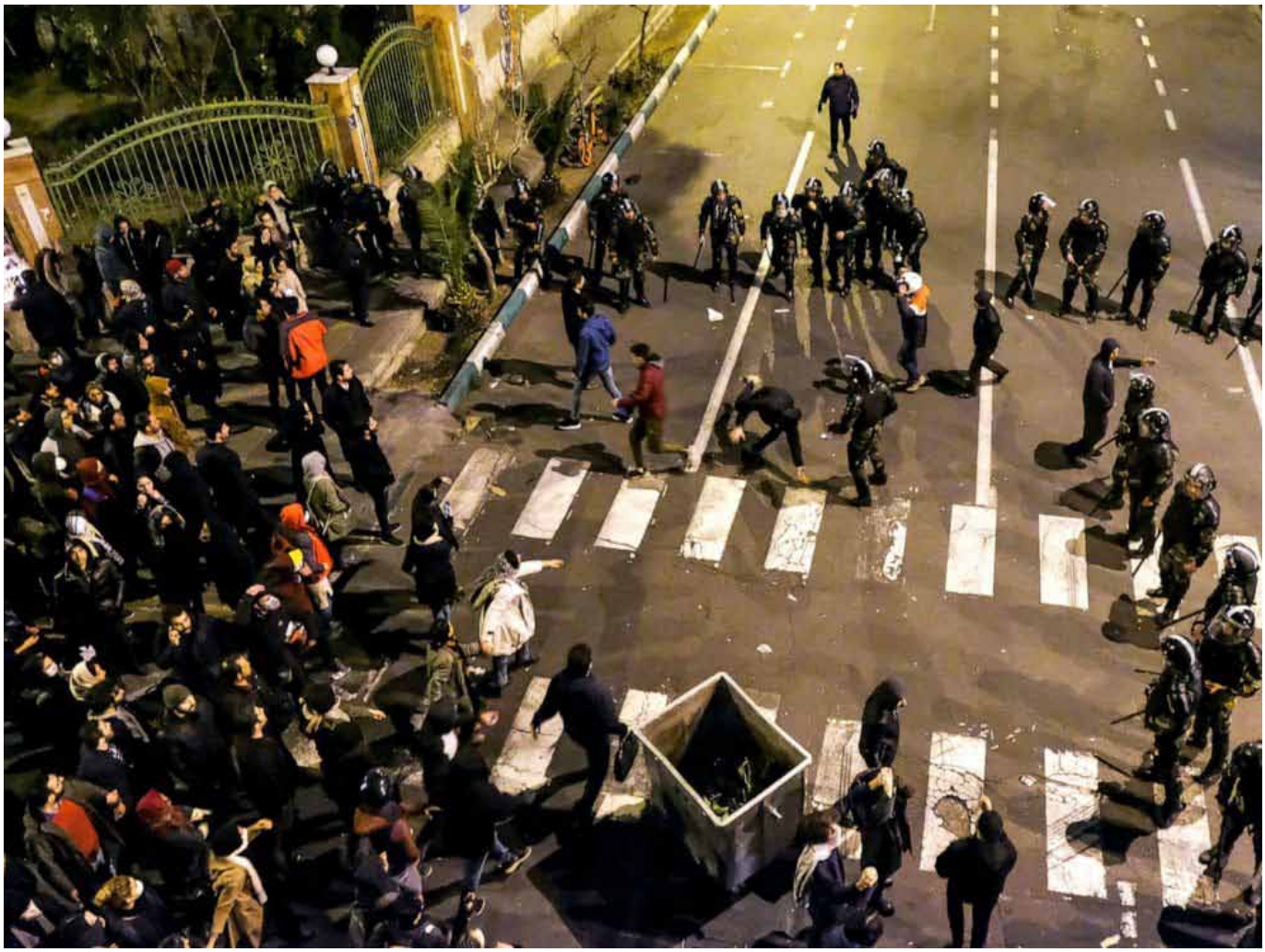

الأمن يطلق الذخيرة الحية على المحتجين

كيف يسحق الملالي الاحتجاجات بـ «الحديد والنار»؟

■ أثناء اندلاع ثورة 1979، ظهر الشاه الراحل محمد رضا بهلوي على التلفزيون الرسمي قائلاً «بصفتي شاه إيران... سمعت صوت ثورتكم... لا يمكنني إلا أن أسلّم بثورتكم».

في ذلك الوقت، اعتبر معارضو الشاه من رجال الدين الشيعي ذلك «علامة ضعف»، وهو الدرس التاريخي الذي فطن إليه المرشد علي خامنئي، كما يؤكد المراقبون، باعتبار أنه عاصر الثورة، فإذا قلت للناس إنك «سمعت أصواتهم» وإنك مخطئ، فإن هذا هو نهاية قيادتك!

ويعكس تعامل النظام الإيراني مع الاحتجاجات التي تندلع في عموم البلاد، من وقت لآخر، مدى عجز الملالي عن تقديم أو إيجاد حلول لبواعث هذه الاحتجاجات، بل والاستمرار في الاتجاه المعاكس لمطالب الشارع، إذ يقتصر الحل دائمًا على استخدام القمع المفرط لتهدئة الأعمال الاحتجاجية.

وكسرت التظاهرات التي تتسع رقعتها في إيران منذ منتصف سبتمبر/أيلول الماضي، المحرمات، ووضعت نظام الملالي الحاكم في طهران أمام تحد غير مسبوق. فلم يفلح استخدام القوة المفرطة في كبح توسعها في عموم البلاد، ما عكس تمرد الإيرانيين على النظام القائم الذي بات مترنحًا.

وقالت «منظمة العفو الدولية»، في بيان لها صدر يوم 30 سبتمبر/أيلول الماضي، إن السلطات الإيرانية حشدت جهازها القمعي الجامح المكلف بإنفاذ القانون لقمع الاحتجاجات التي اندلعت في جميع أنحاء البلاد إثر وفاة الشابة مهسا أميني، بلا رحمة، وذلك

■ متظاهر: لم تكن لدى قوات الأمن نيّة للاعتقال أو تهدئة الوضع.. أرادوا فقط إطلاق النار

في محاولة لسحق أي تحد لسلطتها، مشيرة إلى أنها حصلت على وثيقة رسمية مسربة، تطلب من الضباط الذين يقودون قوات الأمن المسلحة في المحافظات «التصدي بعنف» للمتظاهرين.

وأضافت المنظمة، أنه بدون تحرك متضافر من قبل المجتمع الدولي، أقوى من مجرد التعبير عن الإدانة، يمكن أن يتعرض عدد لا يحصى من الشخاص للقتل والتشويه والتعذيب والاعتداء الجنسي والزج بهم خلف القضبان، مؤكدة أنها فحصت صورا ومقاطع فيديو أظهرت أن معظم الضحايا قتلوا على يد قوات الأمن التي أطلقت الذخيرة الحية على المحتجين.

حملة قمع ممنهجة

أعطى المرشد الإيراني علي خامنئي، الضوء الأخضر لقوات الأمن بقمع المظاهرات، وممارسة مزيد من العنف والقسوة لـ «إنهاء» الاحتجاجات المستمرة.

وخرج خامنئي، بعد صمت طويل، ليصف الاحتجاجات الشعبية في البلاد بأنها «أعمال شغب»، ويزعم أن أمريكا و(إسرائيل) خططتا لها، وساعدهما على تنفيذها «الخونة» من الإيرانيين في الداخل والخارج!

وبهذه العنجيهة السياسية خرج المرشد خامنئي عن صمته الذي دام أكثر من أسبوعين، دون أن يعزي أهالي ضحايا الاحتجاجات الذين سقطوا برصاص الأمن الإيراني، وليثبت أن المتظاهرين قد أدركوا أن جميع مشاكل البلاد تكمن وراء عقليته، وطريقة تعامله مع الأحداث في البلاد، لهذا فإن الهتاف الرئيس الذي كان يتردد في مظاهرات إيران هو: «الموت للديكتاتور» و«الموت لخامنئي».

من جانبه، حرّض عضو لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في البرلمان الإيراني، محمد إسماعيل كوثري، على سحق الاحتجاجات. وأعلن كوثري عن «وجود بعض المحاولات لإضعاف القوات المنفذة»، ووصف مرة أخرى

المحتجين في إيران بـ «مثيري الشغب». وأكد أنه «إذا رفض المسؤولون الأمنيون القيام بالواجبات التي تقع على عاتقهم بشكل صحيح، فيجب عندها أن يردوا على قادتهم، والشعب الذي يتم تهديده من قبل هؤلاء المشاغبين».

وجاءت تصريحات البرلماني الإيراني، بعدما أكدت منظمات حقوق الإنسان المستقلة حتى الآن مقتل 185 شخصًا في الاحتجاجات الأخيرة في إيران.

وفي محاولة لفهم طبيعة حملة القمع الممنهجة التي شنتها قوات الأمن التابعة للنظام ضد المتظاهرين، حللت صحيفة «واشنطن بوست» الأمريكية مئات من مقاطع الفيديو والصور الفوتوغرافية للاحتجاجات، وتحدثت إلى نشطاء حقوق الإنسان، وأجرت مقابلات مع متظاهرين، وراجعت البيانات التي جمعتها مجموعات مراقبة الإنترنت.

وركز التحقيق الذي أجرته الصحيفة، على ثلاثة تكتيكات رئيسية استخدمتها الحكومة لسحق الاحتجاجات، وهي الاستخدام الواضح للذخيرة الحية، والاعتقالات، وخنق خدمة الإنترنت.

وأجرت الصحيفة مقابلات مع عدد من المتظاهرين، أكدوا هذه النتائج، حيث وصف متظاهر في «ماريفان»، وهي مدينة يقطنها 50 ألف نسمة في الغرب الكردي، المشهد بأنه أقرب إلى حالة لتطبيق الأحكام العرفية، قائلًا: «كانت جميع قوات الأمن خارجة، أود أن أقول أكثر من 1000. لقد ملأوا كل ساحة وتقاطعات وشوارع رئيسية».

وحددت الصحيفة مواقع تصوير فيديوهات في سبع مدن، أظهرت قوات الأمن وهي تطلق النار على المتظاهرين، وهم يسيرون في وسط المدينة، في نفس يوم جنازة أميني. حيث كان يتم تفريقهم بسرعة على أيدي الضباط على الدراجات النارية، الذين يطلقون النار في اتجاه الحشد.

وراجع محللون من وكالة «جينز»، وهي مزود للاستخبارات الدفاعية، مقاطع فيديو لصحيفة «واشنطن بوست» وقرروا أن مقطعي فيديو

■ وثيقة رسمية مسربة تطلب من الضباط الذين يقودون قوات الأمن «التصدي بعنف» للمتظاهرين

أظهرا على الأرجح استخدام الذخيرة الحية.

وفي مقطع فيديو نشر في 20 سبتمبر/أيلول، أطلق الضباط النار من مسدسات في الهواء وعلى حشود منسحبة في مدينة «رشت» الشمالية.

وقال متظاهر في «ماريفان»: «أطلقت قوات الأمن النار مباشرة على الناس في ميدان داراي»، واصفا حملة القمع بقوله: «لم تكن لديهم أي نية للاعتقال أو تهدئة الوضع. أرادوا فقط إطلاق النار».

تكتيكات قمع المتظاهرين

خلال السنوات الأخيرة، لعبت وحدة قوة الشرطة الإيرانية الخاصة «نجا» دورًا رئيسيًا في قمع الاحتجاجات، بشكل دموي، في جميع أنحاء إيران.

وفي أبريل/نيسان الماضي، نُشر تقرير مرتبط باتحاد الشرطة الإيراني، كشف عن الأساليب التي استخدمتها «نجا»، مع التركيز بشكل خاص على «الرقابة الاستخباراتية» للوحدة.

وكشف التقرير أيضًا عن استراتيجيات اختراق وحدة الشرطة «نجا»، أي تكتيكها المتمثل في إرسال عملاء سريين، أو أعضاء متطوعين من شرطة «الباسيج» إلى الاحتجاجات، لجمع

■ «العفو الدولية»: السلطات الإيرانية حشدت جهازها القمعي الجامح لقمع الاحتجاجات بلا رحمة

المعلومات عن المتظاهرين.

وحسب التقرير، فإن قوات «الباسيج» تتسلل إلى صفوف المتظاهرين لجمع المعلومات عنهم، بما في ذلك تحديد الأشخاص أو المجموعات التي تقود أو تحشد الحشود، كما تساعد «الباسيج» على إطلاق عمليات نفسية، مما يقلل من قدرة المتظاهرين ويحولهم عن مسارهم الأصلي، وهو ما يؤدي إلى زرع الإحباط وانخفاض سقف التوقعات على الأرجح بين المحتجين.

وترسل «نجا» أفرادًا من وحدات خارجية إلى مدينة أو منطقة تشهد احتجاجات شعبية؛ بمعنى آخر، فهي لا ترسل الشرطة المحلية لتقييم الوضع، ومن المرجح إرسال ضباط من المقاطعات المجاورة. ويشار إلى هذه الخطة الأمنية من قبل القادة باسم «علم إيران»، التي تتضمن تحديد الأهداف في خطة الإلمام بالمناطق الحضرية، وتقييم مراكز المرور والنقل، بما في ذلك تحديد كيفية التنقل في منطقة معينة عن طريق البر، والسكك الحديدية والسفر الجوي.■

■ المصادر:

- 5 أعوام احتجاجية في إيران وقودها شعب غاضب، موقع إندبندنت عربية، 25 سبتمبر/أيلول 2022.
- وحدة الشرطة الإيرانية الخاصة "نجا".. عصا إيران السحرية في قمع الاحتجاجات، موقع أخبار الآن، 4 أبريل/نيسان 2022.
- أمنستي: إيران تستخدم عمدًا "وسائل قاتلة" لقمع الاحتجاجات، موقع دويتشه فيله، 30 سبتمبر/أيلول 2022.
- احتجاجات مهسا أميني.. إيران تستخدم 3 تكتيكات لقمع المتظاهرين، موقع الحرة، 6 أكتوبر/تشرين الأول 2022.

مصير النظام يتجه نحو المجهول

«ثورة الحجاب».. الشعب يريد إسقاط الملالي

■ في ليلة الجمعة 15 سبتمبر/أيلول 2022، انطلقت احتجاجات شعبية محدودة بمدينة «سقز»، إحدى مدن محافظة كردستان الإيرانية، على خلفية وفاة الشابة الكردية مهسا أميني، البالغة من العمر 22 عامًا، أثناء احتجازها في أحد مراكز الاحتجاز التابعة لـ «شرطة الأخلاق» في العاصمة طهران.

وفي اليوم التالي، امتدت الاحتجاجات الليلية إلى مدينة «سنندج» عاصمة محافظة كردستان، ثم توسعت إلى مريوان في محافظة كردستان، ومنها إلى مدن أرومية ومهاباد وبوكان وسردشت وأشنوية في محافظة أذربيجان الغربية، ثم إلى كرمانشاه وجوانرود في محافظة كرمانشاه، حتى وصلت إلى طهران، معقل الملالي، وبعد ذلك عمّت معظم أرجاء البلاد.

وجاءت الاحتجاجات هذه المرة في ظل بيئة داخلية محتقنة، على خلفية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المضطربة داخل إيران، وفي ظل تراجُع شعبية حكومة الرئيس المتشدد إبراهيم رئيسي، التي لم تستطع الإيفاء بوعودها للمواطنين بعد عام من وصولها إلى السلطة في أغسطس/آب 2021، وأوصلت البلاد إلى طريق مسدود.

■ المتظاهرون الغاضبون هتفوا «الموت للدكتاتور».. وأضرموا النيران في صور خامنئي وسليماني

وعكست «ثورة الحجاب»، كما سمّاها المراقبون، اتساع نطاق الغضب والاحتقان الجماهيري والشعور بالحرمان والظلم، كما عكست أيضا الفجوة المتّسعة بين النظام وهُويّته التي يحاول أن يفرضها من خلال القمع، والمجتمع الذي يتطلّع إلى تحسين شروط حياته، والتحرر من هذا النظام القمعي، إلى الأبد.

«الموت للدكتاتور» خامنئي

هتف المحتجون الغاضبون بشعارات جريئة ضد رموز النظام الإيراني، خاصة المرشد علي خامنئي، وقائد «فيلق القدس» المغدور قاسم سليماني، وضد قوات «الباسيج» التي تصدت بأساليب قمعية ودموية للمتظاهرين، وخصوصًا الشباب منهم.

هتف الطلاب في الجامعات الإيرانية التي

شهدت تظاهرات، «اقتل اقتل كُل مَن قتل أختي»، و«أغرب عن وجهي أيها الباسيجي»، كما هتف المتظاهرون «الموت للدكتاتور»، في إشارة للمرشد، وأضرموا النيران في صور خامنئي وسليماني، ما يعني استهداف المحتجين لشرعية ورمزية النظام الإيراني ذاته.

وشهدت الاحتجاجات، مشاركة شعبية واسعة من مختلف الفئات، وخصوصًا من طلاب الجامعات الإيرانية المختلفة، مثل جامعة أمير كبير في طهران وجامعة طهران للفنون وجامعة طباطبائي وجامعة تربية مدرس وجامعة أصفهان، وغيرهم من غير الطلاب من الساخطين على سياسات النظام، فضلًا عن مشاركة العديد من النشطاء السياسيين، ذكورًا وإناثًا على السواء، كما أعربت بعض الناشطات عن غضبهن وحزنهن على وفاة «مهسا»، عن طريق قص شعورهن، في حين خلعت أخريات الحجاب وقُمن بحرقه على الملأ، في سابقة هي الأولى من نوعها.

ويرى خبراء الشأن الإيراني، أن المختلف في الاحتجاجات هذه المرة، هو أنها ليست تعبيرًا عن انشقاق كتل سياسية صلبة وأحزاب منظمة، أو معارضين للنظام، بل هي تعبير عن روح شبابية رافضة لبقاء النظام من الأساس.

ويشير الخبراء، إلى أن الاحتجاجات الأخيرة هي على أسلوب الحياة ونمط العيش، والحد الأدنى من الحريات والكرامة، بشكل مختلف تمامًا عن السياقات السياسية والاقتصادية، أو ردود الفعل تجاه مقتل شاب أو فتاة، فاليوم يعيش أغلب الشباب الإيراني حالة من القطيعة مع هويّة النظام القائمة على «أسلمة مؤدلجة» لكل مناحي الحياة.

وفي مسعى منها لوقف الاحتجاجات التي

الاحتجاجات العارمة عكست اتساع نطاق الغضب الشعبي والاحتقان الجماهيري ضد ممارسات النظام

اتسعت يومًا بعد يوم، حتى وصلت إلى 85 مدينة، قامت سلطات النظام بقطع الإنترنت كليًا في المساء وجزئيًا خلال النهار، مع قطع تام لشبكة الهواتف المحمولة (الجوال) في جميع أنحاء البلاد.

وحجبت السلطات الإيرانية الوصول إلى «إنستجرام» و«واتساب»، التطبيقين الأكثر استخدامًا في إيران، منذ حجب شبكات أخرى مثل «يوتيوب» و«فيسبوك» و«تيليجرام» و«تويتر» و«تيك توك» خلال السنوات الماضية، وإضافة إلى ذلك فإن استخدام الإنترنت يخضع لقيود من قبل السلطات.

وأعلن تطبيق «واتساب» للتراسل في تغريدة عبر «تويتر» أنه يعمل على إبقاء المستخدمين الإيرانيين على اتصال عبر التطبيق، وسيفعل كل ما هو متاح في قدراته الفنية لمواصلة الخدمة والحفاظ على استمراريتها، وأضاف التطبيق أنه لا يقوم بحجب أي أرقام هاتف إيرانية.

وهدد «الحرس الثوري» في بيان بمواجهة الاحتجاجات بالتعاون مع الاستخبارات والقوى الأمنية، واعتبر ما يجري في البلاد «فتنة» تقودها الأنظمة المتغطرسة والصهاينة بمساعدة «جنودهم في الداخل». وطالب «الحرس الثوري»

السلطة القضائية بمواجهة المحتجين، مندداً بما سماه «حربًا إعلامية واسعة»، ومؤكدًا أنها «مؤامرة مصيرها الفشل».

كما نفّذت عناصر شرطة «الباسيج» حملات اعتقالات موسعة، وأطلقت النار على المحتجين، ما أسفر عن سقوط نحو 185 قتيلًا حتى كتابة هذه السطور، فضلًا عن ضرب وتعذيب للمعتقلين منهم، بما في ذلك الضرب بالهراوات والصعق بالكهرباء، وفق روايات المفرج عنهم لوسائل إعلام عالمية.

من جهة ثانية، تفاعلت المعارضة الإيرانية في الخارج بشكل سريع مع الأحداث، غير أنّ ردود فعل المنظمات الدولية والحكومات الغربية لم يكُن بالمستوى نفسه، وهو أمر أعطى انطباعًا لدى المعارضة بأن حسابات القوى الدولية تظل متأثرةً بمصالحها، وأنها غير جادة في ترويجها للديمقراطية وحقوق الإنسان في إيران، حيث تظل هذه السياسة ورقةً في إطار للضغط على النظام.

وفي ظل المفاوضات الجارية بشأن إحياء الاتفاق النووي، وفي ظل توجُّهات إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن بأولوية الدبلوماسية، فلم يكن من المرجح أن تتخطى مواقف الولايات المتحدة والأوروبيين توجيه «الانتقادات»، واستخدام الانتفاضة كورقة ضغط على النظام، وقد يدفع الواقع الاقتصادي المؤلم إيران، خاصةً في حالة توسّع الاحتجاجات، إلى تقديم تنازلات فيما يتعلق بالمفاوضات المعلقة مع الغرب لإحياء الاتفاق النووي من أجل زيادة مواردها المالية وتخفيف صعوبات المعيشية ومحاولة ترضية الشارع الغاضب.

شرخ في جسد النظام

ذكرت «واشنطن بوست» الأمريكية، في تقرير لها نُشر مؤخرًا، أن الاحتجاجات الأخيرة استلهمت الشجاعة من الاحتجاجات السابقة، لكنها تتجاوزها في أربعة جوانب، وهي: أن المرأة تقود الطريق، وأن الإيرانيين البارزين في جميع أنحاء البلاد بدأوا يتحدثون علانية، وأن العديد من الإيرانيين الذين لا يشاركون عادة في الاحتجاجات وقفوا تضامنًا مع النساء وطلاب الجامعات، وأن هذه الاحتجاجات تجاوزت الانقسامات العرقية وبات معلومًا أن مهسا أميني كردية.

وأضافت «واشنطن بوست» أنه «لا يزال من السابق لأوانه الحكم على ما إذا كانت هذه الاحتجاجات ستؤدي إلى تغيير ذي مغزى، أم أنها ستضيف ببساطة شرخًا آخر إلى جسد هذا النظام الفاسد، الذي يعد مصدر تنوعه الوحيد اللونان الأبيض والأسود لعمائم الملالي».

ويؤكد المراقبون، أنه حتى لو هدأت هذه الاحتجاجات وتراجع زخمها خلال الفترة المقبلة، فإن الواقع المثقل بالأزمات يرجّح أن تعود التعبئة الاجتماعية من جديد، مع أيّ حادثة مُماثلة في المستقبل، أو قرار من جانب الحكومة، خاصة أن سلسلةً من الاحتجاجات الفئوية مستمرة منذ سنوات، وهي تعكس تنامي الغضب بين العديد من فئات الشعب وطبقاته. خصوصًا أن الاحتجاجات اتسعت هذه المرة في الجامعات، وفي الأوساط الشبابية، التي تُعَد دائمًا المحرك الأول للتغيير الحقيقي.■

■ المصادر:

1- الاحتجاجات الإيرانية.. الأبعاد والتداعيات، موقع المعهد الدولي للدراسات الإيرانية "رصانة"، 22 سبتمبر/أيلول 2022.

2- أكثر من مهسا أميني: هل تتلاشى شرعية النظام الإيراني؟ موقع إضاءات، 27 سبتمبر/أيلول 2022.

3- السقوط الرمزي: لماذا احتجاجات إيران مختلفة؟! موقع الشرق الأوسط، 4 أكتوبر/تشرين الأول 2022.

5 ملايين متظاهر نزلوا إلى الشوارع

«الحركة الخضراء».. زلزال في قلب إيران

■ في 12 يونيو/حزيران 2009، أعلنت سلطات نظام الملالي عن فوز الرئيس الأسبق محمود أحمدي نجاد، في جولة الإعادة للانتخابات الرئاسية بولاية ثانية، على حساب المرشح مير حسين موسوي.

وكان هذا الإعلان بمثابة الشرارة التي أشعلت «الحركة الخضراء»، أول انتفاضة كبرى في تاريخ إيران الحديث منذ ثورة 1979، حيث حشدت المعارضة في شوارع العاصمة طهران قرابة خمسة ملايين متظاهر رفعوا «الشعارات الخضراء»، وهتفوا: «أين صوتي؟» و«من سرق صوتي أيها الدكتاتور؟»، متهمين السلطات بتزوير الانتخابات لصالح «نجاد».

وفيما أعلن موسوي أنه لن يستسلم أمام هذا التلاعب بالنتائج، قبل تقديم استئناف رسمي ضد النتيجة إلى مجلس صيانة الدستور في 14 يونيو/حزيران، وصف نجاد الانتخابات بأنها «حرة تمامًا»، ووصف النتيجة بأنها «نصر عظيم» لإيران، الأمر الذي أدى لنزول ملايين إلى الشوارع منددين بالتزوير.

■ مظاهرات 2009 اشتعلت احتجاجًا على تزوير نتيجة الانتخابات الرئاسية لصالح محمود أحمدي نجاد

أمرت سلطات النظام الشرطة وقوات «الباسيج» شبه العسكرية بقمع الاحتجاجات بعنف، وتعرض المتظاهرون للضرب والاعتقال والتعذيب، وحتى إطلاق النار في بعض الحالات. وكانت ندا آغا سلطان أكثر ضحايا الأسلحة النارية شهرة، إذ رُفع فيديو للحظاتها الأخيرة على موقع «يوتيوب»، وبُثّ في جميع أنحاء العالم.

وعلى إثر الاشتباكات التي وقعت بين المحتجين وقوات «الباسيج»، وأدت إلى مقتل حوالي 70 متظاهرًا خلال أيام قليلة، اعتقلت سلطات النظام آلاف المتظاهرين، وشنت حملة قمع لا مثيل لها ضد قادة المعارضة.

ووصف موسوي حملة القمع ضد المتظاهرين بأنها «عملية قتل وحشية»، و«جريمة مكتملة الأركان». وألقى باللوم على المرشد الأعلى وسلطته المطلقة. كما وصف الضحايا بـ «الشهداء»، وفي إشارة إلى ثورة 1979، حذر الحكام من كيفية تعاملهم مع المواطنين «الغاضبين والفئات الضعيفة التي نفد صبرها».

وإلى جانب موسوي؛ تصدّر قيادة صفوف «الحركة الخضراء» مهدي كروبي، القادم من صفوف اليسار الإسلامي، والذي منح الحركة بُعدًا دينيًا مهمًّا باعتباره رجل دين معممًا، كان مقربًا من مؤسس «الجمهورية» موسوي

المحتجون رفعوا «شعارات خضراء».. وهتفوا: أين صوتي؟ ومن سرق صوتي أيها الدكتاتور؟

الخميني، الذي اختاره عام 1989 ضمن لجنة مراجعة الدستور.

ورغم فرض «الإقامة الجبرية» المنزلية على موسوي، الذي كان يومًا وزيرًا للخارجية ثم رئيسًا للوزراء إبان الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988)، وعلى كروبي، فإنهما لم يقدما للمحاكمة رسميًا، ولم تُوجه إليهما تهم واضحة ومحددة.

عبور «الخط الأحمر»

قبل ذلك التاريخ، كانت الاحتجاجات في شوارع إيران مقتصرة على فئة اجتماعية، أو فصيل سياسي معين، أو جماعة مدنية محدودة، لكن خلال المظاهرات التي جرت ذلك اليوم، خرجت طبقات اجتماعية مختلفة، محبطة من نتيجة الانتخابات الرسمية، فكانت الحركة بمثابة زلزال في قلب إيران.

وبغض النظر عن الآثار السياسية لاستمرار وضع قادة «الحركة الخضراء» تحت الإقامة الجبرية، وكذلك التعامل السلبي، والموقف النقدي للمرشد علي خامنئي تجاه الاحتجاجات التي تلت انتخابات 2009، فإن الحقيقة الواقعة هي الاستياء المتزايد للشعب الإيراني، واتساع جرأة الاحتجاج لتشمل مجموعة واسعة من المواطنين، ويمكن توثيق ذلك في أوقات مختلفة خلال العقد الماضي.

ولأول مرة منذ عام 1979، طالب موسوي بإعادة النظر في صلاحيات «ولاية الفقيه»، وشكّل هذا المبدأ أخطر ما جاءت به الحركة، كما أنه استفز النظام بشكل مباشر، ووضع قادة الحركة في مواجهة مفتوحة مع السلطات، التي قررت التعامل مع الحركة باعتباره «تيار فتنة» يتوجب اجتثاثه من المجتمع بأي وسيلة ممكنة.

نادى موسوي علنًا بضرورة إعادة النظر

في صلاحيات الولي الفقيه المطلقة، وإعادة النظر أيضًا في نظرية «ولاية الفقيه» كنظرية سياسية صالحة للحكم، فضلًا عن المطالبة بزيادة صلاحيات رئيس الجمهورية. وهكذا عبر «موسوي» ومن خلفه ملايين الإيرانيين الخط الأحمر.

كما نادي موسوي، وغيره من قادة الحركة، بمبدأ «إيران أولًا»، الذي يتعارض مع بعض مبادئ الثورة في إيران، ومن بينها فكرة تصدير الثورة إلى دول الإقليم. ونجح هذا المبدأ في جذب فئات مهمة كطلاب الجامعات وبعض النخب العلمية والفكرية والاقتصادية، كما أنه استطاع التغلغل وبسرعة في ذهنية وعقلية الإيرانيين، حتى غدا الحاضنة الأساس لأي شعارات تخص جمهور الحركة ومؤيديها في ذلك الوقت.

ونجح النظام في قمع «الحركة الخضراء»، بل إنه استفاد منها في الانتخابات الرئاسية التالية عام 2013، حيث نزل المحتجون المؤيدون للحركة بالملايين لاختيار حسن روحاني المعتدل، احتجاجًا على الانتخابات السابقة، مما ساعد النظام على تجديد شرعيته من خلال المشاركة الانتخابية الهائلة.

إنجازات «الحركة الخضراء»

كان أهم إنجازات لـ «الحركة الخضراء» التي استمرت نحو سنة، أنها ربطت السياسات الميدانية واحتجاجات الشوارع بالسياسات الموجهة نحو الانتخابات. ولم يكتف المتظاهرون بالمشاركة في الانتخابات فقط، ولكن على عكس الفصائل السياسية الأخرى، أعربوا علنًا عن استيائهم من التلاعب في الانتخابات، وعدم اهتمام النواة الصلبة للسلطة بحقوقهم الأساسية.

ويرى المراقبون أن «الحركة الخضراء» فتحت الطريق أمام المواطنين للاحتجاج في

الشوارع، أو وفرت هذه الإمكانية لمستويات مختلفة من المجتمع. وفي وقت سابق، كانت بعض المجموعات السياسية والاجتماعية والنقابية قد استخدمت الشارع من حين لآخر لمتابعة مطالبها؛ لكن لم يقم أي منها بتنظيم احتجاج ضد نظام الملالي بهذا المستوى من قبل.

ويؤكد المحللون أن «الحركة الخضراء» دخلت، منذ غَيّب النظام زعيمها موسوي بفرض الإقامة الجبرية عليه في منزله عام 2011، في حالة أشبه بالغيبوبة، فلم تعد بسبب ذلك قادرة على التواصل مع زعيمها، ولا إنتاج قيادة جيدة تتجاوز موسوي وتؤسس لمرحلة جديدة. ويؤكدون أن هذا التردد مثّل أهم نقاط ضعف الحركة الخضراء داخل إيران.

من جهة ثانية، يقول عبد القادر طافش، الباحث المتخصص في الشأن الإيراني، إن «الحركة الخضراء» لم تنجح في صياغة خطاب سياسي من خلال إجراء مراجعات فكرية عميقة، بل أنتجت خطابًا اعتمد بالدرجة الأولى على شعارات صيغت شعبيًا وبأسلوب ارتجالي في الشارع، ليُعاد صياغتها وتهذيبها من قبل مثقفي

■ مير موسوي زعيم الحركة نادى علنًا بضرورة إعادة النظر في الصلاحيات المطلقة لـ «الولي الفقيه»

النخبة، اعتقادًا منهم بأنهم ينطقون بلسان الناس وهمومهم.

ويشير الباحث، إلى أنه «بدلًا من أن تقود النخب الفكرية والثقافية الشارع وجدت نفسها تقف خلف جمهور من المتظاهرين والمحتجين تسير في طريق غير محسوب العواقب، كما أن زعيمًا مثل مير حسين موسوي وجد نفسه أمام مطالب شعبية رفعت السقف عاليًا دفعة واحدة، دون أن تشكّل أغلبية كاسحة بين طبقات المجتمع الإيراني، هذا مثّل إشكالية حقيقية للحركة الخضراء».

وفي ظل اتساع رقعة الاحتجاجات الأخيرة في إيران، تنديدًا بمصرع الفتاة مهسا أميني، دعا موسوي، في بيان من مقر إقامته الجبرية، القوات المسلحة الإيرانية إلى الوقوف «إلى جانب الحقيقة والشعب»، منوهًا إلى أنه «لا يحق لأحد أن يقف ضد الشعب وينفذ الأوامر بشكل أعمى».■

■ المصادر:

1- الحركة الخضراء في إيران: واقعها ومآلها، موقع الجزيرة نت، 17 أكتوبر/تشرين الأول 2012.

2- «الحركة الخضراء».. هل انتهت أم أن التجربة مستمرة؟ موقع إيران إنترناشيونال، 18 يونيو/حزيران 2019.

3- «الحركة الخضراء».. كيف ظهر وقود احتجاجات إيران قبل 11 عامًا؟ موقع العين، 15 يونيو/حزيران 2020.

اتفاقية ترسيم الحدود البحرية وضعته في مأزق

هل اعترف «حزب الله» أخيرًا بإسرائيل؟!

سحر عزوز

■ وضعت اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين لبنان و(إسرائيل)، التي تم التوصل إليها بوساطة أمريكية، «حزب الله» اللبناني في مأزق، خصوصًا في ظل تناقض مواقف الجماعة الشيعية المسلحة من هذه الاتفاقية، بين الرفض العلني والتأييد السري، ووسط تساؤلات يطرحها المراقبون مفادها: هل اعترف «حزب الله» أخيرًا بإسرائيل؟!

وفي سبيل الإجابة على هذا السؤال، ذكرت دراسة نشرها «معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى»، مؤخرًا، أن اعتراف «حزب الله» باتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين لبنان و(إسرائيل)، تمهيدًا لبدء استخراج النفط والغاز الطبيعي من مياهه الإقليمية في البحر المتوسط، هو بمثابة اعتراف ضمني بالكيان الصهيوني كدولة، وليس مجرد «كيان» كما تؤكد أدبيات الحزب وتصريحات كبار مسؤوليه منذ عدة عقود.

وأشارت الدراسة، في هذا الصدد، إلى خطاب حسن نصر الله، أمين عام الحزب، في 17 سبتمبر/أيلول الماضي، بأن جماعته «ستعطي فرصة لإحلال السلام»، وستمتنع عن إطلاق المزيد من التهديدات أو القيام بأعمال مسلحة.

■ إقرار «حزب الله» باتفاقية ترسيم الحدود البحرية هو بمثابة اعتراف ضمني بالكيان الصهيوني كدولة

واعتبرت أن هذا الإعلان الخاص بـ «حزب الله» يعكس عدم قدرته على الدخول في مواجهة عسكرية مع (إسرائيل)، وبدلًا من ذلك هو يبحث عن طريقة دبلوماسية للخروج من التهديدات التي أصدرها، كما أن تنازله عن «موقفه القتالي»، جاء ضمن تنازلات أخرى أبداها لبنان لصالح (إسرائيل) من أجل إبرام اتفاق بشكل سريع.

ازدواجية كبرى

من المؤكد أن «حزب الله» واكب كل لحظات اتفاقية ترسيم الحدود البحرية، وكانت تصله بشكل سريع كل تطورات الملف والاقتراحات الدولية والأمريكية والإسرائيلية. كما كان فريق من قبله يُطلع أمينه العام، حسن نصر الله، على تطورات الملف، ويدون ملاحظاته على كل بند أو مقترح، وهو ما يعني حدوث تغيّر كبير في موقف الميليشيات الموالية لإيران من الاحتلال الإسرائيلي.

من جهة أخرى، ينطوي تعامل «حزب الله» مع هذه القضية الإشكالية، على مبادئ براجماتية محضة، ففي خطابه المشار إليه، اعتبر نصر الله أن هذا الملف الاقتصادي لا يتصل بأي ملف سياسي آخر. وهو ما يعني وجود ازدواجية كبرى في المسألة برمتها.

قال نصر الله: «المسؤولون الصهاينة قالوا بأن الاستخراج من حقل كاريش سيحصل في سبتمبر/ أيلول ولكنّهم أجّلوا، المهم ألا يحصل استخراج من حقل كاريش قبل حصول لبنان على مطالبه المحقّة. الخطّ الأحمر بالنسبة إلينا هو بدء استخراج الغاز من كاريش، وقد أرسلنا رسالة بعيدًا عن الإعلام أننا أمام مشكل إذا بدأ الاستخراج، هدفنا أن يتمكّن لبنان من استخراج النفط والغاز، وهذا الملفّ لا يتصل بأيّ ملف آخر".

ويؤكد المراقبون، أنه خلال السنوات الأخيرة، بدا أن "حزب الله" قد توصل إلى استنتاجين مهمين: أن التهديدات الفارغة باستخدام صواريخه وطائراته المسيرة، قد تحقق نتائج أكثر من استخدام الأسلحة نفسها، وأن حربًا أخرى يمكن أن يكون لها تداعيات أسوأ على الحزب من تقديم تنازلات لعدوه اللدود.

وحمل موقف الجماعة الشيعية خلال الأشهر الأخيرة من هذا الملف تناقضًا أساسيًا، ففي العلن هدد "حزب الله" بما أسماه "الانتقام من إسرائيل وقطع الأيدي الصهيونية"، وأعلن رفضه المفاوضات مع (إسرائيل). أما في الخفاء، فكان مسؤولو الجماعة يحثون السلطة في لبنان على متابعة التفاوض مع (تل أبيب) بجدية!

رئيس وزراء الاحتلال يائير لابيد: الاتفاقية البحرية ستؤدي إلى تراجع دور «حزب الله» في السياسة اللبنانية

تغيير قواعد اللعبة

يقول الكاتب إبراهيم نوار، إن اتفاق ترسيم الحدود البحرية مع (إسرائيل)، يمنح لبنان فرصة تاريخية لـ «تغيير قواعد اللعبة» في التعامل مع أزماته المختلفة، من بوابة فتح كنز الغاز، الذي لا يمكن فتحه دون موافقة (إسرائيل).

ويضيف نوار، أنه على الرغم من أن نصر الله لن يستخدم أبدًا مصطلح «التطبيع»، وسط احتدام أزمة الاستقطاب السياسي في المنطقة بين إيران و(إسرائيل)، فإن اتفاق ترسيم الحدود البحرية يقيم قاعدة مصالح مشتركة، من خلال نظام متفق عليه لإدارة مورد مشترك هو الغاز الطبيعي، لن يمكن لأي من الطرفين استثماره من دون اتفاق مع الطرف الآخر. ونظرًا لفوائده الاقتصادية غير المشكوك فيها، فإن الزعامات السياسية في بلد يعاني من أزمة اقتصادية طاحنة وممتدة، تقف في صف الاتفاق، ربما مع بعض التحفظات، التي يمكن وصفها بأنها «شكلية وجزئية».

من جهة ثانية، اعتبر رئيس وزراء الاحتلال يائير لابيد، أن الاتفاقية البحرية من شأنها أن تؤدي إلى تراجع دور «حزب الله» في السياسة اللبنانية، قائلًا: «نحن لا نعارض تطوير حقل غاز لبناني إضافي، سنحصل منه بالطبع على الحصة التي نستحقها. هذا الحقل سيقلل اعتماد

لبنان على إيران، ويحد من نفوذ حزب الله، ويعزز الاستقرار الإقليمي».

في المقابل، يرى بعض المحللين عكس ذلك، مؤكدين أن إعطاء «حزب الله» الضوء الأخضر للتنازل عن حقل «كاريش» والخط 29، يعني أنه سيحصل مكاسب أهم وأعلى. وهذه المكاسب ستكون في الواقعين السياسي والاقتصادي، فبعد توقيع الاتفاق سيذهب لبنان نحو خطوات متتالية في عملية إعادة بناء الدولة المنهارة، بدءًا من تشكيل حكومة فاعلة وانتخاب رئيس للجمهورية، سيكون للجماعة الشيعية دور كبير فيها.

ويشير المراقبون إلى إعلانات «حزب الله» الأخيرة أنه يقف خلف السلطة في اتفاقية الترسيم، تؤكد حقيقة أنه حزب لا يمانع أن تسرق (إسرائيل) حقوق لبنان من النفط والغاز، والجميع يعرف أن الدولة اللبنانية التي أضعفها الحزب الإيراني ويقودها للسقوط لا تهمه مصالح لبنان دولة وشعبًا، وإنما مصالح إيران، فهذا الفصيل الإيراني تمكّن من التفاهم مع (إسرائيل) في الوقت الذي عجز فيه عن تفاهمه مع الشعب اللبناني حيال عروبة لبنان ودوره.

ويرى مراقبون أن هذا الحزب بات عليه من الصعب أن يبرر وجود سلاحه أو عداءه

■ تنازل الجماعة الشيعية عن «موقفها القتالي» المعلن جاء ضمن تنازلات أخرى أبداها لبنان لصالح إسرائيل

لـ(إسرائيل)، فكيف يتفق الحزب مع مَن يدعي عداءه، ويؤكد المراقبون أن الاتفاق سيكون على حساب لبنان لأنه الأضعف، ولأن الحسابات في الاتفاق ليست لبنانية بل إيرانية، طالما أن من يقود المباحثات هو «حزب الله».

وأخيرًا يقول الكاتب اللبناني سمير سكاف، إن «هناك كثيرون في لبنان اليوم يرون أن عملية الترسيم الجارية هي تطبيع مع العدو، فالتطبيع هو الاعتراف بوجود الكيان الآخر. وإن عملية ترسيم الحدود هي اعتراف بحدود الدولة الاسرائيلية بحرًا. وهو تسليم بكيانها، بحقوقها، وباستثماراتها. لبنان اليوم هو في مرحلة الاعتراف بوجود العدو، وهو يفاوض مع العدو، ولا يهم إن كان ذلك مباشر أو غير مباشر! فهذا يعتبره الكثيرون تطبيعًا!».■

■ المصادر:

1- تحليل أمريكي: تهديدات «حزب الله» لإسرائيل لحفظ ماء الوجه، موقع بوابة العين الإخبارية، 27 سبتمبر/أيلول 2022.

2- الاتفاق بشأن الحدود البحرية هو وسيلة حزب الله لتجنب الحرب، موقع الغد، 3 أكتوبر/تشرين الأول 2022.

3- عندما يتفق نصر الله مع لبيد فإن ما يصلح لـ«حزب الله» يصلح لإسرائيل، موقع القدس العربي، 4 أكتوبر/تشرين الأول 2022.

4- حزب الله.. رائحة «غاز التطبيع» تفوح من لبنان إلى إسرائيل! موقع جنوبية، 3 أكتوبر/تشرين الأول 2022.

اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين إسرائيل ولبنان

أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي يائير لابيد أن إسرائيل ولبنان توصلا إلى اتفاق حول ترسيم الحدود البحرية

- **حقل كاريش للغاز سيبقى بكامله** في الجانب الإسرائيلي
- **حقل قانا للغاز** سيبقى في الجانب اللبناني، وإسرائيل ستأخذ حصتها من هذا الحقل عبر شركة توتال للطاقة، لبنان لن يبرم أي شراكة مع إسرائيل

خط هوف

في عام 2012، قدمت الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال ممثلها فريدريك هوف، مقترحا لحل النزاع الحدودي البحري بين لبنان وإسرائيل

إطلاق النار على محتجين هاجموا قسم شرطة

«جمعة الدماء».. مقتل 82 في مذبحة بلوشستان

إسراء حبيب

■ اتهام رجل شرطة باغتصاب فتاة بلوشية عمرها 15 عامًا أثناء احتجازها أشعل «أحداث زاهدان» الدامية

■ قتلت قوات الأمن الإيرانية 82 شخصًا على الأقل، وجرحت 270 آخرين، جراء إطلاق الرصاص الحي والخرطوش والغاز المسيل للدموع خلال قمع المظاهرات التي اندلعت بمدينة زاهدان التابعة لمحافظة سيستان وبلوشستان، في 30 سبتمبر/أيلول الماضي، وهي الواقعة التي أصبحت معروفة لدى الإيرانيين باسم «جمعة الدماء».

وقال عبد الله عارف، منظم حملة النشطاء البلوش في زاهدان، إن السكان المحليين تظاهروا بسبب حادثة اغتصاب مزعومة لفتاة بلوشية من قبل رجل شرطة، حين بدأت القوات الأمنية بإطلاق الرصاص الحي على المحتجين، ما دفع المتظاهرين لإضرام النار في قسم شرطة.

انطلقت الاحتجاجات الحاشدة في إقليم سيستان وبلوشستان، ذي الأغلبية السُنية، ضمن الاحتجاجات الشعبية الواسعة التي تشهدها إيران، إثر مقتل الفتاة الكردية مهسا أميني على يد شرطة الأخلاق.

وساهم في اتساع نطاق المظاهرات حالة الاحتقان الجماهيري، على خلفية تردي الأوضاع المعيشية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد، وسياسات القمع والإقصاء والتهميش، وغياب العدالة، والتمييز الطبقي، إلا أن حدة تلك المواجهات تصاعدت بشكل أكبر في بلوشستان، حسبما أفاد نشطاء بلوش.

يوم الجمعة الدامي

تجمّع عدد من المواطنين بعد صلاة الجمعة يوم 30 سبتمبر/أيلول، حول مركز للشرطة بمدينة زاهدان، احتجاجًا على اغتصاب فتاة من البلوش تبلغ من العمر 15 عامًا من قبل أحد أفراد الشرطة، خلال وجودها قيد الاحتجاز

في مدينة شاباهار الساحلية في المحافظة، وهو ما يتناقض مع رواية النظام التي اتّهمت من سمّتهم مثيري الشغب والانفصاليين، في إشارة إلى «منظمة جيش العدل» البلوشية المعارضة، بمهاجمة مركز الشرطة، بغرض السيطرة عليه.

ويرى المحللون أن إسراع النظام الإيراني في اتهام الجماعات البلوشية المسلحة بالضلوع في الأحداث، واستخدام القوة المفرطة ضد المحتجين البلوش، إنما هو محاولة منه لتحقيق عدد من الأهداف، من بينها التأثير في مجريات الاحتجاجات التي تشهدها مختلف المدن الإيرانية بعد مقتل أميني، وبث رسالة إلى الخارج بأن احتجاجات بلوشستان ليست شعبية، وإنما انفصالية، فضلاً عن الترويج لروايته بأن الاحتجاجات التي تشهدها إيران بشكل عام «مدفوعة من الخارج»!

وذكرت منظمة العفو الدولية «أمنيستي»، في تقرير لها صدر يوم السادس من أكتوبر/ تشرين الأول، أن 82 محتجًا على الأقل قتلوا خلال قمع التظاهرات في مدينة زاهدان، مشيرة إلى أن «قوات الأمن الايرانية قتلت بشكل غير قانوني ما لا يقل عن 66 شخصًا، بينهم أطفال، وأصابت مئات آخرين بجروح بعد إطلاق النار على متظاهرين وعابرين ومصلين»، موضحة أن 16 شخصًا آخرين قتلوا في حوادث منفصلة في مدينة زاهدان، ضمن إطار القمع المستمر لهذه التظاهرات».

ورجحت «أمنيستي» في تقريرها، أن تكون

■ رجل دين سنيّ بارز: بعض الشبان رموا قسم الشرطة بالحجارة.. فردت عليهم القوات بإطلاق الرصاص الحي

حصيلة قتلى «أحداث زاهدان» أعلى من المُعلن عنه، بعد جمع الأدلة من النشطاء وعائلات الضحايا وشهود العيان ومقاطع الفيديو وصور الاحتجاجات.

وذكرت وسائل إعلام محلية إيرانية، أن الرئيس إبراهيم رئيسي أمر وزير الداخلية أحمد وحيدي، بالسفر إلى المنطقة لإجراء تحقيق فيما جرى.

وقال وحيدي، في تصريحات أدلى بها من زاهدان: «لقد قوبلنا بحجم كبير من الخراب من جانب المخربين في زاهدان، استهدفوا وحدة وسلام وراحة البلوش وغير البلوش في المنطقة».

وقال حبيب الله البلوشي، الأمين العام لحزب «التضامن الوطني البلوشستاني»

إن مجزرة زاهدان التي راح ضحيتها قرابة 100 قتيل و 350 جريحًا كانت عملاً منظمًا ومخططًا يمكن تعريفه بالإبادة الجماعية بالنظر إلى عمليات القتل المستهدف السابقة.

ويشير البلوشي، إلى أن المجزرة وقعت وقد انصب فيه اهتمام العالم على احتجاجات إيران، وتم تقديم دعم دولي متنوع للمتظاهرين الإيرانيين، وفي مثل هذه الحالة توصل مركز أبحاث الحرس الثوري إلى نتيجة مفادها أن هذه التظاهرات السلمية يجب أن تكون تجنبها من أجل إبعاد الرأي العام عن إيران. حيث يبدو أن المتظاهرين على حق، و ارادوا ان يحولونها إلى قضية أمنية وتحويل الرأي العام مع تكرار عبارات انفصالية وإرهابية، ولهذا أطلقوا صواريخ على كردستان ثم عملوا مذبحة في بلوشستان وغطوا هذه القضية في الإعلام باسم مكافحة الإرهاب!، لكن سيناريو النظام هذا فشل أيضًا، وتزايد التعاون الدولي مع الشعب البلوشي المضطهد ومناطق أخرى في إيران.

وأضاف أن الانظمة الديكتاتورية في نهاية حياتهم، ترتكب دائمًا أخطاء إستراتيجية مختلفة تؤدي في النهاية إلى سقوطها، وكان هذا أحد حساباتهم الخاطئة التي تسببت

في استيقاظ المزيد من الناس ودخلوا في المظاهرات وزادت من غضب الشارع.

وفي مطلع أكتوبر/تشرين الأول، أعلن «الحرس الثوري» عن مقتل 3 من عناصره، ومن قوات «الباسيج»، في اشتباكات أسفرت عن مقتل 19 شخصًا في حصيلة غير نهائية، وإصابة 32، في زاهدان.

وقالت وكالة أنباء «الحرس» في بيان لها صدر في حينه: «كان عدد من المصلين يهمون بمغادرة المسجد بعد صلاة الجمعة، وشاهدوا أن حافلة اصطدمت بجدار مخفر شرطة، وكان يحاول أشخاص تدمير الجدار من أجل الدخول إلى قسم الشرطة قرب المسجد».

وذكر البيان أن «أهالي زاهدان الشرفاء والمنجبين للشهداء، شهدوا بعد انتهاء صلاة الجمعة في زاهدان، حادثًا مريرًا ومؤسفًا، وهو هجوم شنه أشرار وإرهابيون مسلحون، عملاء الاستكبار العالمي ومرتزقة زمرة جيش الظلم (تسمي نفسها جيش العدل)، على عدة مقار لقوات عسكرية وأمن داخلي، وبعد ذلك أطلقوا النار بصورة عمياء وإجرامية في الشوارع والطرق العامة بالمدينة، أعقبه اشتباك أدى إلى مقتل عدد من الانفصاليين وإصابة عدد من العناصر الأمنية والعسكرية والشرطية وعدد من المواطنين بجروح».

وزعمت الشرطة، فيما بعد، أن أحد المعتقلين اعترف بأن «مجهولين» وزعوا الأسلحة على عناصر كانوا يقفون أمام المسجد، غير أن مكتب رجل الدين السني البارز مولوي عبد الحميد إسماعيل زهي، قدّم رواية أخرى مفادها أن بعض الشباب أطلقوا بعد صلاة الجمعة هتافات ضد نظام الملالي، وتوجّه عدد قليل منهم نحو المركز ورموه بالحجارة، فردّت عليهم قوّات الشرطة بإطلاق النار، ما أدى إلى سقوط العشرات من القتلى والجرحى.

اضطهاد الأقلية البلوشية

تُعد مدينة «زاهدان» معقل الأقلية البلوشية المضطهدة في إيران، ولدى المنطقة تاريخ مليء بالاضطرابات وأعمال العنف، إذ نفذت مجموعات مسلحة هجمات ضد عناصر أمنية على مدار الأشهر الأخيرة.

ويعاني سكان هذه المنطقة من البلوش انتهاكات عديدة يرتكبها بحقهم النظام في طهران، وذكرت «منظمة حقوق الإنسان في إيران» أن من بين 251 شخصًا أعدموا في البلاد خلال العام الحالي 2022، كان 67 منهم من البلوش.

ويقول المراقبون إن نظام الملالي حاول إضفاء «طابع انفصالي» على مطالب المحتجين البلوش المستمرة بتحقيق العدالة في سيستان وبلوشستان، للتقليل من أهمية الاحتجاجات الأخيرة، وتحويل رواية المطالب من كونها مطالب شعبية إلى «مطالب انفصالية» أمام الرأي العام المحلي والدولي، ما يعطي النظام مساحة أوسع لممارسة القمع والإقصاء والتهميش من ناحية، وترسيخ «نظرية المؤامرة» بأن المحتجين مدفوعون من الخارج من ناحية ثانية، فضلًا عن مساعيه لحصر رقعة الاحتجاج، وعدم خلق بؤر جديدة.

من جهة ثانية، يخشى النظام من تصاعد الاحتجاجات والنزعة الانفصالية لدى البلوش، بما يخلق بؤرة توتر من شأنها تقليص أهمية هذا الإقليم في استراتيجيات إيران العالمية، لأن هذا الإقليم يمثل لإيران أوراق قوة وضغط عديدة، خصوصًا عند مدّ خطوط الطاقة والمشاريع الدولية العابرة للحدود، إذ يحظى الإقليم بموقع استراتيجي على بحر العرب، بدايةً من مضيق هرمز حتى كراتشي الباكستانية.

ويربط الإقليم بين وسط وجنوب آسيا والشرق الأوسط، ما جعله منطقة جذب استراتيجي مهم للدول الكبرى الطامحة إلى تنفيذ مشاريع اقتصادية وتجارية، وتدشين خطوط نقل الطاقة. ومن هنا تأتي أهمية ميناءَي تشابهار وجوادار الواقعين في الإقليم، لوقوعهما داخل دائرة الصراع الأمريكي-الصيني في المحيط الهندي ووسط وجنوب آسيا، فضلًا عن احتوائه على احتياطات هائلة من المعادن، التي تجذب القوى الدولية إلى بلوشستان، كالنفط والغاز واليورانيوم والذهب والفضة والفحم والبلاتينيوم.

وبذلك، يتيح الإقليم لإيران أوراق ضغط قوية ضد الفواعل الإقليمية والدولية، توظّفها لتعزيز سياساتها الإقليمية ومواقفها الدولية تجاه الملفات العالقة مع الغرب.■

■ المصادر:

1- أنباء عن مقتل 82 محتجًا في قمع تظاهرات بلوشستان في إيران، موقع 24، 6 أكتوبر/تشرين الأول 2022.

2- أمنيستي: قوات الأمن الإيرانية قتلت 82 شخصًا على الأقل في "جمعة الدماء"، موقع سي إن إن عربية، 6 أكتوبر/تشرين الأول 2022.

3- احتجاجات بلوشستان.. ثورة ضد الإقصاء والظلم، موقع المعهد الدولي للدراسات الإيرانية "رصانة"، 5 أكتوبر/تشرين الأول 2022.

الناشط الأحوازي حامد الكناني لـ « شؤون إيرانية »:

هكذا ستتحوّل احتجاجات إيران إلى «ثورة»

اعتبر الناشط الأحوازي حامد الكناني، أن الاحتجاجات الحالية في إيران لن تتحول إلى ثورة، لأنها متناثرة جغرافيًا، وتحمل في طياتها أهدافًا مختلفة، قد تكون متباينة أحيانًا، مشيرًا إلى أن هذه الاحتجاجات هي نتيجة طبيعية لتراكمات من الأخطاء، التي ارتكبها نظام الملالي، ونتيجة لسوء إدارة الدولة الإيرانية على جميع الأصعدة.

وأضاف الكناني في حوار لـ «شؤون إيرانية»، أن هتاف «الموت للديكتاتور» الذي يتردد بقوة في الاحتجاجات الحالية، ضد المرشد علي خامنئي، هو القاسم المشترك بين جميع سكان إيران الآن، وأن منع الشارع الإيراني من التواصل مع العالم واللجوء إلى العنف المفرط في مواجهة الاحتجاجات، من الممكن أن يزيد من عمر النظام، لكن على مرور الوقت سيحصل «طلاق» بين النظام والشارع، وسوف تتوسع رقعة هذا الطلاق، حتى تصل إلى صفوف منتسبي النظام أنفسهم، وبالتالي تحصل الثورة كما حدثت من قبل.

وأكد الكناني، أن المفاوضات النووية الجارية منذ نحو سنة، بين النظام الإيراني والقوى الغربية، ما هي إلا «مسرحية» لإشغال العرب، سوف تنتهي مع امتلاك إيران للقنبلة الذرية، منوهًا إلى أن ما تعرضت له المنطقة العربية على يد الميليشيات الإيرانية حتى الآن، يفوق أضرار القنابل النووية.. وإلى نص الحوار:

حوار:
شريف عبد الحميد

● كيف ترون احتجاجات إيران الحالية.. وما هو تفسيركم لمشاركة الأجيال الإيرانية الجديدة بقوة فيها؟

- الاحتجاجات الحالية هي نتيجة تراكمات من الأخطاء وسوء الإدارة للدولة الإيرانية على جميع الأصعدة، السياسية منها والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والعقائدية، أدت هذه التراكمات إلى احتجاجات وانتفاضات عدة حتى الآن لكن هذه المرة كانت رقعة الاحتجاجات واسعة، إذ شهدت العشرات من المدن في إيران احتجاجات غاضبة شعارها المشترك كان "الموت للديكتاتور".

وتختلف الدوافع والغايات من إقليم إلى

■ الاحتجاجات الحالية هي نتيجة تراكمات من الأخطاء وسوء إدارة الدولة الإيرانية على جميع الأصعدة

إقليم آخر، فالأقاليم المركزية، وأقصد هنا بلاد فارس التاريخية مطالبها تختلف تمامًا عن باقي الأقاليم التي كانت يومًا ما ممالك، واحتلت بالقوة العسكرية وضمت لبلاد فارس. الأقاليم المركزية معظم مطالبها تتمحور حول الاصلاحات الاقتصادية والحريات الشخصية، ومنها الحجاب، في حين أن الحجاب ليس مطلبًا رئيسيًا للأقاليم التي تقطنها شعوب غير فارسية.

● بماذا تفسرون تحوّل الجامعات إلى مراكز لانطلاق المظاهرات وأنها باتت تقود الشارع الإيراني.. وليس العكس كما كان يحدث من قبل؟

- على عكس التيارات السياسية والقومية في إيران، فإن الجامعات، كانت ولا تزال، هي القاطرة التي تثق فيها الشعوب الإيرانية، لاسيما الشعوب غير الفارسية، باعتبارها ذات تنوع قومي وإقليمي، ويساهم في حراكها أبناء الشعوب ولا تخص قومية أو إقليم معين، وبالتالي يتضمن خطابها مطالب عامة ومشتركة تخص جميع سكان إيران. ولذلك، منذ وصول الملالي للسلطة عام 1979، ركزت الأجهزة الأمنية على التسلل لدوائر الجامعات وإدارتها وربت ودربت عناصر أمنية تغلغلت في صفوف الجامعات تحت غطاء طلاب وهيئات التدريس.

● لماذا تحوّلت الاحتجاجات التي أُطلق عليها في البداية اسم «انتفاضة المرأة» إلى احتجاجات سياسية ضد النظام نفسه؟

- لأن المرأة في إيران انتُهكت حقوقها من قبل النظامين الملكي و(الإسلامي) أكثر من الرجل، ففي عام 1935 أصدر رضا خان بهلوي قانون كشف الحجاب الإجباري. ومارست السلطات حينها عملية تجريد النساء بالقوة من الحجاب، الأمر الذي أثار غضب الشارع الإيراني آنذاك وجعل رجال الدين في المقدمة. وكانت هذه السياسة سببًا من أسباب الثورة عام 1979 ضد حكام الأسرة البهلوية والإطاحة بهم.

وبعدها جاء النظام الحالي، وفرض الحجاب مستخدمًا القوة أيضًا. وهذا يعني أن المرأة أصبحت ألعوبة بيد النظامين، نظام يجبرها على نزع حجابها، ونظام آخر يجبرها على وضع الحجاب، أضف الى ذلك تدهور الأوضاع الاقتصادية التي أدت بدورها إلى حدوث كوارث اجتماعية، ومنها انتشار الدعارة والإدمان وهروب الفتيات من المنازل، وأمراض اجتماعية أخرى.

● هل يمكن اعتبار لجوء النظام إلى إطلاق الرصاص الحي على المتظاهرين وقطع الإنترنت بمثابة

■ إبراهيم رئيسي ومن سبقه من الرؤساء ليسوا سوى «دُمى» في أيدي المرشد وجنرالات «الحرس الثوري»

■ هتاف «الموت للديكتاتور» ضد علي خامنئي هو القاسم المشترك بين جميع سكان إيران الآن

«إجراءات يائسة»؟

- بالتأكيد منع الشارع الإيراني من التواصل مع العالم وكتم صوته واللجوء إلى العنف المفرط في مواجهة الاحتجاجات لن يُجدي نفعًا، فمن الممكن أن يزيد من عمر النظام لكن على مرور الوقت يحصل "طلاق" بين الحاكم والشارع، وتتوسع رقعة الطلاق هذا، حتى تصل إلى صفوف منتسبي النظام أنفسهم، وبالتالي تحصل الثورة كما حدثت من قبل.

● شهدت إيران على مدار العقود الماضية عددًا كبيرًا من الانتفاضات كان أخطرها «الثورة الخضراء» عام 2009.. فلماذا ينجح النظام دائمًا في القضاء عليها؟

- الثورة الخضراء قادها الإصلاحيون وأبرزهم مهدي كروبي وميرحسين موسوي، والإصلاحيون هم جزء من هذا النظام وركاب سفينته، باعتقادي تواطأ الإصلاحيون مع الجزء الحاكم من النظام خوفًا من تعرضهم لعقاب جماعي وغضب ثوري لا يميز بين معمم إصلاحي ومعمم متشدد، وبالمناسبة مير حسين موسوي كان رئيسًا لمجلس الوزراء في إيران، وفي فترته كان منصب رئيس الجمهورية شكليًا ونفذت في عهده الآلاف من الأحكام الجائرة واتخذت سياسات خاطئة، وكذلك كان مهدي كروبي في تلك الفترة رئيسًا للبرلمان ومتشددًا، وشُرعت في عهده قوانين جائرة.

● إلى أي مدى يمكن في تقديركم اعتبار هذه الاحتجاجات «نقطة مفصلية» في تاريخ البلاد؟

- لم تصل الاحتجاجات حتى الآن للنقطة المفصلية، أي تتحول إلى ثورة، فهي احتجاجات متناثرة جغرافيًا، وتحمل في طياتها أهدافًا مختلفة، قد تكون متباينة أحيانًا.

● هل من المبكر القول بأن المظاهرات التي بدأت بـ «حجاب مهسا» يمكن أن تنتهي بسقوط «عمامة الملالي»؟

- الأمر يتعلق بالقومية الفارسية وعقليتها

المهيمنة على السلطة والمعارضة معًا. في حال اعتراف التنظيمات الشمولية المعارضة في إيران بالحقوق القومية للشعوب غير الفارسية التي تشكل أكثر من 70% من سكان إيران، هناك احتمالية كبيرة أن يتحول الحراك إلى ثورة عارمة.

● لماذا يردد المتظاهرون هتاف «الموت للديكتاتور» ضد خامنئي؟

– لأن هذا الشعار يعد القاسم المشترك بين جميع سكان إيران.

● لماذا يجنح نظام الملالي منذ انتخاب «رئيسي» إلى التشدد في كافة الملفات الداخلية والخارجية رغم الأخطار الوجودية التي تتهدد بقاءه في الحكم؟

– دائما تهندس الانتخابات في إيران ويأتي الرؤساء وفقًا لمتطلبات المرحلة، وذلك حسب ما يراه المرشد خامنئي وشركائه من قيادات «الحرس الثوري»، وبالتالي فإن رئيسي ومن سبقه من الرؤساء ليسوا سوى «دُمى» في يد المرشد و«الحرس».

● هناك تقارير موثوقة من داخل إيران تؤكد أن ثمة صراعًا بين أجنحة السلطة في البلاد.. ما هو تأثير ذلك على مستقبل النظام؟

– صراع الأجنحة موجود في الكثير من البلدان، وقد يكون الصراع إيجابيًا كما هو في الدول الغربية، حيث تجد المعارضة والحكومة تحت قبة واحدة، والصراع يدور بينهما من أجل اتخاذ سياسات نافعة ومفيدة للبلاد، لكن طرفيّ الصراع في إيران سجلهم سيء ودموي، وصراعهم هو صراع شكلي، ويعلمون تمامًا أن كسر أي جناح من جناحي النظام سيجعلهم جميعا عرضة للمحاكمات والمساءلة القانونية.

● يرى بعض المراقبين أن إيران تقف وراء قرار «الحوثيين» بعدم تمديد الهدنة في اليمن.. فما مدى صحة ذلك في تقديركم؟

– الحوثي واجهة ليس إلا، من يواجه دول الخليج العربي والشعب اليمني هو النظام الإيراني. والدول العربية تعرف هذه الحقيقة، وهي أن المفاوض الحوثي شخص مأمور يحمل خيارات محددة، وهو متواصل مع قيادات إيرانية على مدار الساعة، والأمر يشبه تمامًا ما يقوم به الفريق الإيراني الذي يشارك عادة في المفاوضات النووية.

● كيف تستخدم إيران القضية اليمنية كـ «ورقة ضغط» سياسية

> ■ منع الشارع الإيراني من التواصل مع العالم واللجوء إلى العنف المُفرط في مواجهة الاحتجاجات لن يُجدي نفعًا

إقليمية في خلافها مع بعض دول الخليج وعلى رأسها السعودية؟

– إيران لديها مشروع توسعي واضح المعالم، وتعد هي المهاجم، ولديها خبرة في التعامل مع المجتمع الدولي والتلاعب على حبل المصالح الدولية، وبالتالي تلتقي مصالح بعض الدول مع المصالح الإيرانية أحيانًا.

● ما هو السبب في وصول المحادثات الإيرانية- السعودية الهادفة لتسوية الخلافات بين البلديّن إلى طريق مسدود؟

– يقال "ان النقيضين لا يجتمعان". السياسة السعودية واضحة وصادقة في تعاملها مع الدول، ومنها إيران، الرياض تلتزم بالقوانين والمعاهدات الدولية التزامًا كاملًا وتختلف عن سياسات طهران التي تعد عضوًا في منظمة الأمم المتحدة هي الأخرى، ومن أهم التزاماتها احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤون الغير وعدم زعزعة الأمن والاستقرار الإقليمي، لكنها عملت على تقويض الأمن والاستقرار في المنطقة، وتدخلت بشكل علني في شؤون الدول العربية، ناهيك عن قطاعة سياساتها الداخلية.

● إلى أين يتجه ملف «الاتفاق النووي» الإيراني بعد فشل مفاوضات فيينا في إحياء هذا الاتفاق من جديد؟

– المفاوضات النووية مسرحية لإشغال العرب، سوف تنتهي مع امتلاك إيران للقنبلة الذرية، واستكمال برنامجها الصاروخي القادر على حمل الرؤوس النووية. ثم إن ما تعرضت له المنطقة العربية على يد المليشيات الإيرانية حتى الآن يفوق أضرار القنابل الذرية، تصور معي حجم التغطية الإعلامية العربية لهذه المسرحية، التي شغلت العرب عما يجري في أوطانهم على مدى السنين.

● تهدد إسرائيل بقصف المواقع النووية الإيرانية.. فهل يمكن لتل أبيب الإقدام على هذه الخطوة؟

– لا اثق بالضربات الإسرائيلية ولا قرارات العقوبات الأمريكية ضد إيران.

● ما هو مستقبل النفوذ الإيراني في العراق خصوصًا بعد تفاقم الأزمة السياسية في بلاد الرافدين؟ وهل يمكن أن تتخلى طهران عن هذا النفوذ يومًا؟

– النفوذ الإيراني تجذر وانتشر على جميع الأصعدة في هيكلية الدولة والمجتمع العراقي، والجنوب أصبح يدار من قبل رجالات الملالي. وكلما اشتد الخناق على أذناب إيران، أوعزت لهم طهران بالذهاب لعاصمة خليجية وعربية، وتظاهروا بالتقرب والعودة للحضن العربي، وهذه كلها سياسات فارسية مدروسة.

● يكافح الشعب العربي الأحوازي منذ عقود طويلة لإنهاء الاحتلال الإيراني لبلاده وإعلان دولة الأحواز المستقلة.. فما هي إمكانات تحقيق هذا الحلم الكبير؟

– إعلان دولة الأحواز المستقلة يبقى حلم الأحوازيين في التخلص من الاستعمار الفارسي والاضطهاد القومي، لكن في ظل السياسات الدولية والإقليمية الحالية علينا مواكبة الحراك القائم في إيران، واعتقد المشروع الأحوازي في هذه المرحل يتطلب مشاركة جميع مكونات إيران في الحراك لإسقاط النظام الشمولي، وإقامة نظام لا مركزي مشروط بحق الشعوب في تقرير مصيرها، لكي يبقى باب التخلص من الهيمنة الأجنبية مفتوحا.

● وما هي أوجه الدعم العربي للقضية الأحوازية قديما وحديثا؟

– دون أدنى شك ان الدول والشعوب العربية هي عمقنا وامتدادنا الطبيعي والتاريخي، وقدمت بعضها الدعم الإعلامي والمعنوي حتى الآن، ومن هنا أعبر عن شكري وتقديري للأشقاء العرب حكومات وشعوبًا، لكن القضية الأحوازية تقدمت بفضل تضحيات أبنائها في الداخل، وجهود الجاليات والنخب الأحوازية التي وصلت البلاد الغربية وحصلت على الجنسيات هناك، وتمتعت بحقوق المواطنة في هذه البلدان، حيث توفرت لها الامكانيات لممارسة نشاطات سياسية وحقوقية وإعلامية.

المشروع المجوسي في بلاد الإسلام

مروان الشاهد

■ ابتدأ هذا المشروع بعد سقوط الدولة الفارسية تحت ضربات الفاتحين المسلمين زمن الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وكان هو نفسه أول ضحاياه حيث قتله أبو لؤلؤة المجوسي بخنجر الهرمزان (قائد الجيوش الفارسية الذي أعلن إسلامه في المدينة المنورة وبقي فيها بأمر من الخليفة)، فكان الدم هو ردهم المباشر، وتتالت جرائمهم السياسية حتى تجمع لديهم مجموعة من الأفكار النابعة من صميم الدين فأخذوها ونسجوا عليها دينًا آخرًا في زمن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، الذي حاربهم رغم دعوتهم إليه وزعمهم أنه الإله. وكان المختار بن عبيد الله الثقفي من طلائع الأشخاص الذين بشروا بفكر جديد تم إدخاله في الدين: البداء والرجعة. والبداء مبدأ ينص على أن الله -حاشاه- يغير رأيه تبعًا للحاجة والظروف؛ والرجعة تنص على عودة (آل البيت بالمفهوم الشيعي) في آخر الزمان وانتقامهم من أعدائهم.

ثم انتقل الأمر عبر أبي مسلم الخراساني إلى ساحة أوسع هي ساحة العالم الإسلامي آنذاك وإرسائه مراكز للدعوات الباطنية في عدد من المدن الإسلامية البعيدة عن مركز الدولة وعاصمتها. ثم ظهور الدعوة الإسماعيلية والتي تمثل أول انشقاق فعلي وحقيقي ومستمر عن جسد الدين والدولة، ثم تتال الانشقاقات فظهر القرامطة والنصيريون والدروز والإمامية وغيرها. وكذرت معها السكاكين التي طعنت الدولة في مقاتل لها، وما كان استمرار دولة الخلافة إلا على حساب الخسائر الكبيرة التي قدمتها في حروبها معهم، فالعبيديون اجتزأوا شمال إفريقيا منها، والبويهيون أخذوا قسمًا كبيرًا قريبًا من المركز. والقرامطة منعوا الحج بسيطرتهم على قسم كبير من الجزيرة العربية وسرقتهم للحجر الأسود من الكعبة المشرفة.

إن تاريخهم يحكي تاريخ خيانة وعمالة وعداوة غاية في العداء للإسلام وأهله:

فهم لا دور لهم في الدعوة إلى الله، ولا دور لهم في الفتوحات الإسلامية، وعلاقاتهم التاريخية الاستراتيجية دومًا كانت مع أعداء المسلمين وخططهم مبنية على خلفية: أبيدوا الإسلام وأهله.

لقد عانى الإسلام منهم على مستويات عدة:

فعلى المستوى السياسي دول منافسة للدولة الإسلامية على أرضها.

وعلى المستوى الفكري مناحرة بدين موازٍ للإسلام في كل حكم شرعي.

وعلى المستوى الاجتماعي الديني نشأت طرق استوعبت أجزاء كبيرة من المجتمع تحت أسماء مختلفة، وهي وإن لم تكن شيعية صراحة لكنها كانت منسوجة على نسقهم في الدعوات والأساليب.

وربما دخل هذا المشروع في جانب يكاد يكون هو الأخطر من حيث إمكانية إدخال أشخاص إلى الأوساط الإسلامية بصورة مقبولة لدى المسلمين، وتكون خلفيتهم شيعية محضة فيغتر بهم المسلمون ويتبعونهم (الحلاج وغيره).

واليوم لم يعد خافيًا إلا على البسطاء وأصحاب المصالح الدنيئة، ظهور هذا المشروع الذي تعمد بالدم من أول يوم، ليبسط سلطته على عواصم دول عربية وإسلامية عريقة في الإسلام.

حاضرنا اليوم يحكي ماضينا معهم. والقضية نكون أو لا نكون. ولب الموضوع صراع وجود لا صراع حدود.■

■ اليوم لم يعد خافيًا إلا على البسطاء وأصحاب المصالح الدنيئة، ظهور هذا المشروع الذي تعمد بالدم من أول يوم، ليبسط سلطته على عواصم دول عربية وإسلامية عريقة في الإسلام

إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية

تهتم «شؤون إيرانية» بتعريف قرائها بجديد إصداراتنا العربية التي تهتم بالشأن الإيراني. وتدعو قرائها لمراسلة المجلة أو المركز للحصول على إصدارات مركز الخليج من خلال الموقع الإلكتروني أو من خلال صفحات التواصل الاجتماعي.

■ التقرير السنوي

بلاد المشانق المُعلّقة

حالة حقوق الإنسان في إيران 2021

تحرير: شريف عبد الحميد

القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية، ط.أولى 2022 ، 220 صفحة

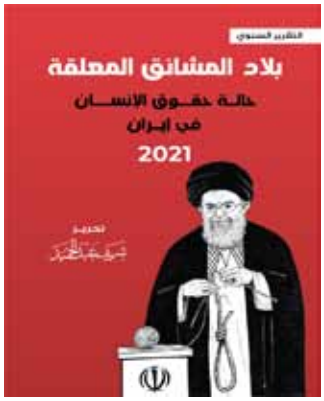

تقرير «حالة حقوق الإنسان» في إيران لعام 2021، هو الإصدار الأول لمركز الخليج للدراسات الإيرانية، الذي يرصد الأوضاع الحقوقية في إيران، من واقع الأخبار اليومية وتقارير منظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية.

تضمّن التقرير، أشكالًا عديدة من الانتهاكات الجسيمة والمروّعة، والإعدامات، والقمع السياسي والاجتماعي المستمر، إلى جانب رصد مظاهر الحرمان من أبسط الحقوق الاقتصادية في العيش الكريم، فضلًا عن تصاعد الوضع الوبائي في البلاد جرّاء تفاقم الأوضاع الصحية، بسبب فشل النظام وتخبّطه في التعامل مع جائحة كورونا.

وكشف التقرير عن وقوع آلاف الانتهاكات الجسيمة خلال 2021، والتي أكدت أن نظام الملالي يلجأ إلى أساليب العصور الوسطى في السجون والمعتقلات، وأنه مسؤول عن أكبر عدد من حالات الإعدام على مستوى العالم.

وتعاملت قوات الأمن مع الاحتجاجات الواسعة التي اندلعت نتيجة غياب الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية، باستعمال بالقوة المفرطة وغير القانونية، بما فيها القوة القاتلة، واعتقلت آلاف المحتجين، بينما استخدمت الملاحقات القضائية والسجن كأداة لإسكات المعارضين والحقوقيين البارزين.

وحسب التقرير، فقد تزايدت خلال العام عمليات الإعدام في إيران بنسبة 26%، وتم إعدام 229 شخصًا، من بينهم 4 أطفال، ونُفذت 88% من هذه الإعدامات سرًا، ودون علم وسائل الإعلام. وضمن هذا العدد الكبير، أعدمت السلطات الإيرانية 15 امرأة، وكان باقي المعدومين رجالًا، أكثر من نصفهم تم إعدامهم بتهمة القتل العمد، كما حُكم على أكثر من 16531 شخصًا بالسجن، بينما تم جلد 6982 شخصًا.

وبينما ارتفع عدد الإعدامات منذ أن أصبح إبراهيم رئيسي، رئيسًا للنظام، أنهت حكومة حسن روحاني فترة حكمها التي استمرت ثماني سنوات، مع ما يقرب من 5000 عملية إعدام، بما في ذلك 144 حالة إعدام في عام 2021 وحده.

وأُعدم العديد من السجناء السياسيين في إيران خلال عام 2021. ومن بينهم جافيد دهقان الذي تم إعدامه في سجن زاهدان المركزي في 30 يناير/كانون الثاني 2021. كما أعدم النظام الإيراني علي مطيري في 28 يناير/كانون الثاني 2021. وتم إعدام حسن دهفاري وإلياس قلندرزيهي في 3 يناير/كانون الثاني 2021. وفي 28 فبراير/شباط 2021، أُعدم النظام أربعة سجناء سياسيين من عرب الأحواز.

وقُتل ما لا يقل عن 77 إيرانيًا في عام 2021 بسبب عمليات القتل التعسفي. وكان معظم هؤلاء الضحايا عتالين محرومين في إقليم كردستان إيران وعاملين وقود في سيستان وبلوشستان. إلى جانب ذلك، أصيب ما لا يقل عن 107 أشخاص بسبب إطلاق النار العشوائي من قبل حرس الحدود.

ووفق التقرير، أصدر القضاء في إيران خلال الفترة نفسها أحكامًا بالسجن 16531 شهرًا و6982 جلدة وغرامة بنحو 800 مليون تومان، واعتقلت القوات الأمنية والعسكرية 1676 مواطنًا وأطلقت النار على ما مجموعه 242 مواطنًا، قُتل منهم 94 شخصًا، بينهم 23 عتالًا، و31 ناقل وقود.

واعتقلت سلطات نظام الملالي 1676 شخصًا بسبب أنشطة مناصرة الحقوق السياسية أو المدنية. كما أظهر التقرير وقوع 26 حالة اعتقال لناشطين في النقابات العمالية، و445 حالة اعتقال في فئة الأقليات العرقية، و57 حالة اعتقال في فئة الأقليات الدينية، و1043 حالة اعتقال في فئة حرية التعبير، و25 حالة اعتقال تتعلق بحقوق الأطفال.

وكشفت الإحصائيات المختلفة التي أوردها التقرير عن وقوع 2018 حالة إساءة معاملة الزوج أو الزوجة، و24 حالة

قتل النساء بدافع «الشرف» و2117 حالة إساءة معاملة الأطفال، و15 حالة اغتصاب واعتداء جنسي على الأطفال، و54 حالة انتحار أطفال، وحالتي اعتداء بالحمض «ماء النار»، و29 حالة اتجار بالأطفال، وزواج أكثر من 9000 طفلة، وخلال هذه الفترة تم اعتقال 25 شخصًا تقل أعمارهم عن 18 عامًا من قبل قوات الأمن.

وأدى اشتداد حملات القمع والاضطهاد، وزيادة الإعدامات والاعتقالات من قبل الأجهزة الأمنية الإيرانية، إلى وجود حالة من السخط والاستياء الشعبي في أوساط الرأي العام. وفيما زادت الرقابة واشتدت القبضة الحديدية ضد الشعوب الإيرانية، وصلت تقارير أمنية إلى رأس النظام علي خامنئي وقيادات «الحرس الثوري» تؤكد وجود إحباط واستياء شعبي من سياسات النظام قد يتحول بين ليلة وضحاها إلى مظاهرات، أو حتى ثورة شعبية.

وأكد التقرير أن الأقليات العرقية والدينية والأقليات الأخرى في إيران، كانت معرضة بشكل خاص لخطر الانتهاكات والاختفاء القسري والإعدام، حيث وثق التقرير الاستخدام غير الملائم للقوة من قبل عناصر الأمن ضد المتظاهرين والمارة، فضلًا عن الترهيب والاحتجاز التعسفي والملاحقة الجنائية لمواطني الأقليات. وسُجلت زيادة كبيرة في اعتقال أبناء هذه الأقليات القومية بنسبة 55٪ مقارنة بالعام الماضي. واستدعت السلطات الأمنية والقضائية 103 أشخاص من الأقليات الدينية، فيما حكمت على 61 شخصًا على الأقل بالسجن لأكثر من ألف شهر.

ومن بين أبناء الأقليات الدينية في إيران، تم اعتقال 144 شخصًا واستدعاء 39 آخرين، ومُنع 11 من ممارسة النشاط الاقتصادي، ومُنع 24 شخصًا من الدراسة، كما قامت السلطات أيضًا بتغريم عدد من الأقليات الدينية وجلدهم وحرمانهم من حقوقهم. وتم اعتقال أكثر من ألف شخص لحرمانهم من الحق في حرية التعبير.

من جهة ثانية، كان وباء كورونا أكثر فتكًا وأشد وطأة على الإيرانيين خلال 2021، جراء فشل النظام في مواجهة الوباء، وتزايد أعداد الإصابات والوفيات، وعدم قدرة المستشفيات في عموم البلاد على استقبال المزيد من المصابين بمضاعفات الفيروس.

وذكر التقرير أن الاقتصاد المتدهور في إيران، بالإضافة إلى تدهور مستويات المعيشة وزيادة الضغوط الاجتماعية والسياسية الناجمة عن جائحة كورونا، أججت استياء الشعب وأدت إلى تنامي الاحتجاجات الفئوية، حيث تم تنظيم ما لا يقل عن 1261 تجمعًا نقابيًا و192 إضرابًا رفضًا للأزمة الاقتصادية وعدم كفاءة المؤسسات الحكومية، حيث نظم النشطاء العماليون ما لا يقل عن 618 مسيرة، ومنعوا 9 منها، كما أضرب العمال 339 مرة خلال هذه الفترة، غالبًا بسبب مطالبهم بالأجور والرواتب.

وبالتزامن مع زيادة الاحتجاجات النقابية والعمالية، تم اعتقال 64 شخصًا، وحكم على 9 نشطاء عماليين أو مدافعين عن حقوق العمال بالسجن 276 شهرًا. وجرى خلال عام 2021 تنظيم 2541 تجمعًا وإضرابًا، بما في ذلك 1261 تجمعًا و192 إضرابًا للنقابات، و618 تجمعًا و339 إضرابًا عماليًا و131 إضرابًا عن الطعام من قبل السجناء.

وفي عام 2021، تحركت السلطة التشريعية لتقليص حقوق المواطنين بشكل إضافي. وفي 1 نوفمبر/تشرين الثاني، أقر مجلس صيانة الدستور مشروع قانون «تجديد شباب السكان ودعم الأسرة» والذي وقّعه الرئيس ليصبح قانونًا في 15 نوفمبر/تشرين الثاني. ويزيد مشروع القانون من تقييد الحصول على وسائل منع الحمل والإجهاض، ما يعرض صحة المرأة وحياتها للخطر.

وتصاعدت خلال عام 2021 حدة الرقابة الأمنية في إيران، بشكل لافت وغير مسبوق، ورافقتها زيادة كبيرة في عمليات القمع والاعتقالات، واستخدام وسائل متنوعة في القضاء على أي شكل من أشكال المعارضة والمظاهرات والاحتجاجات الشعبية، التي تزايدت بقوة في المدن الإيرانية، الأمر الذي يثبت ازدياد رقعة الغضب الشعبي وارتفاع مستوى الإحباط والاستياء من سياسات نظام الملالي، الذي حاول بكل الطرق والأساليب الناعمة والقمعية السيطرة على الأوضاع، ومنع اتساع دائرة الغضب الشعبي ضد النظام بشكل عام.

■ الاجتياح الفارسي: دراسات في التدخلات الإيرانية في الدول العربية ما بعد عام 2011

د. عبد القادر نعناع

القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية، ط. أولى 2022، 395 صفحة

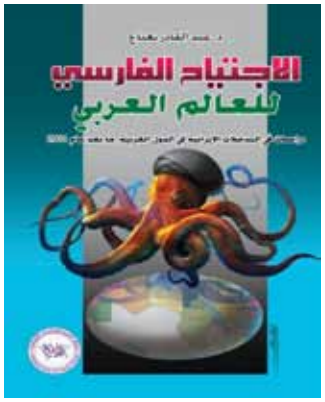

لقت التطورات التي شهدتها الأعوام اللاحقة لنهاية الحرب الباردة، والاستخدام المكثف للقوة الأمريكية خاصة بعد أحداث سبتمبر، دافعاً أمنياً للدول الإقليمية لإعادة هيكلة قوتها وفقاً لتلك المتغيرات. كما أنّ التطورات الصناعية والمادية للقوى الإقليمية، أفسحت المجال أمامها لبناء قدراتها وفق مبدأ «الدفاع عن الذات»، عوضاً عن الاعتماد على القوى الكبرى كما كان سائداً فترة الحرب الباردة، والذي أثبت عجزه بعدها. ففي المدى المنظور، قد لا يشهد النظام الدولي تطوراً كبيراً باتجاه التغيير، بينما حمل المدى المتوسط والبعيد مقومات خلق نظام القوى الإقليمية الكبرى بنوعيها:

قوى إقليمية كبرى تمارس نفوذها ضمن محيطها، وتلعب دوراً قيادياً على الساحة الدولية.

قوى إقليمية تكتفي بممارسة نفوذ ضمن محيطها، ويقتصر دورها على رعاية

مصالحها الإقليمية.

أي إنّ العلاقة ضمن رؤية نظام القوى الإقليمية الكبرى، قد تنشأ ضمن إطار الصراع بين تلك القوى على توسيع دائرة النفوذ الإقليمية، فكلما ازدادت قوة دولة إقليمية كبرى، فإنها ستجنح لامتلاك نفوذ أكبر ضمن أقاليمها المجاورة، وهو ما قد يدفع العلاقات الدولية (الإقليمية) إلى حالة جديدة من الصراع، تشبه الحالة التي كانت قائمة في العصور الوسطى.

ونتيجة لطبيعة هذا النظام، فإنّه يعتمد على الآليات التالية:

التحالفات ضمن الإقليم الواحد، وما بين الأقاليم.

السعي إلى مزيد من حالة التسلح بين المراكز الإقليمية، سعياً للوصول إلى حالة الردع المتبادل، وخاصة أن السلاح النووي بات شبه متاحٍ للدول الإقليمية الكبرى.

وعليه، يتنازع إقليما المشرق والخليج العربيان، عدة قوى إقليمية، للسيطرة عليهما، أو تحديد توجهاتهما السياسية. وتتباين مصالح هذه القوى وأدواتها، وفقاً لنظرتها الاستراتيجية للمنطقة ككل، حيث تسعى إيران للهيمنة على الإقليمين بأدوات عسكرية وسياسية واقتصادية، وعبر التدخل المباشر فيهما. وبينما تحاول تركيا التغلغل في الإقليمين بأدوات اقتصادية وسياسية، فإن إسرائيل تسعى لمنع ظهور قوى إقليمية تنافسها على الريادة في المنطقة، لعدم قدرتها على الهيمنة لأسباب موضوعية. فيما تتصدر السعودية الدور العربي، بعد زوال الأدوار السورية والعراقية، وتراجع الدور المصري الإقليمي، وذلك عبر رؤية سياسية واقتصادية عسكرية.

وقد شكل المحيط العربي محطّ أطماع للدولة الإيرانية على امتداد تاريخيها، تحت حجج مختلفة وفقاً لشكل النظام المهيمن على الحكم في طهران. وقد استلهم النظام الجمهوري كثيراً من تلك الحجج مع تثقيل العامل الديني/المذهبي في إعادة صياغة الأطماع الإيرانية، وتحديث آليات التدخل في المحيط العربي، معتمداً على بناء فكري-سياسي تمت مأسسته منذ قيام الثورة الإسلامية عام 1979، وتم تعزيزه منذ عام 2003 بعد الاحتلال الأمريكي للعراق.

فيما شهدت المنطقة، ومنذ عام 2011، توغلاً إيرانياً شمل عديداً من الدول العربية، فيما يشبه إعادة بناء الإمبراطورية الفارسية، عبر أدوات الهيمنة العسكرية المباشرة، وعبر الميليشيات الطائفية المسلحة، وعبر حكومات وأنظمة، وبأدوات اقتصادية وعسكرية وسياسية واجتماعية ودينية وديموغرافية، أدت بالمحصلة إلى تدمير محطيها العربي، وتشتغل على توسيع دائرة التدمير تلك.

ويتناول الكتاب في قسمه الأول، المحددات النظرية التي قامت عليها السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية تحديداً. فيما يدرس قسمه الثاني، التدخل الإيراني في البيئة العربية، بعد عام 2011، عبر نماذج سورية ودول الخليج العربي وتونس خصوصاً، مع عودة لتواريخ سابقة لضرورات العملية البحثية. كما يدرس تطورات العلاقات الإيرانية مع بعض الدول العربية بعد توقيع الاتفاق النووي.

أما القسم الثالث، فيتناول دراسة التوجهات الإيرانية لبناء علاقات إقليمية ودولية تخدم مخططاتها في الهيمنة على العالم العربي، وذلك عبر دراسة العلاقات الإيرانية مع إسرائيل وروسيا وتركيا.

ويبقى هذا الكتاب، جهداً توثيقياً لجملة أبحاث اشتغل عليها المؤلف طيلة سنوات مضت (حتى عام 2019)، ليكون بمثابة إطار جامع لها. وتتمة لكتابه الأول (إيران: انهيار في الداخل)، الذي يدرس الشأن الداخلي الإيراني.

■ إيران: انهيار في الداخل

«دراسات في تفكك البنى الداخلية للدولة الإيرانية

د. عبد القادر نعناع

القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية، ط.أولى 2022، 281 صفحة

تتطلب دراسة منطقة الشرق الأوسط، معرفة عميقة بالقوى الفاعلة الرئيسة فيها، والتي تُعتَبر إيران، إلى جانب تركيا وإسرائيل، أحد أبرز القوى المتدخلة في بيئة صراعية، تسعى كل منها لحيازة مزيد من المصالح والنفوذ فيها. وتقوم السياسة الإيرانية على ادعاءات تاريخية، ومطامع، وتوظيف طائفي/مذهبي، قاد إلى تفكيك عدد من الدول العربية وانهيارها، وإلى تغييرات عميقة في منطقة الشرق الأوسط.

ويشكل هذا الكتاب، قسماً من جملة بحوث تم الاشتغال عليها طيلة العقد الماضي، تناولنا فيها بنية النظام الإيراني، وإشكالياته، وآليات عمله. بغية فهم الأساسات التي قام عليها المشروع الإيراني في الشرق الأوسط، وفهم آليات صناعة القرار داخل هذا النظام، والإشكاليات التي ترسخ في بنيانه، مترافقة مع نشوء نظام الملالي عام 1979، منذرة بانهيار لاحق، متأخر.

أي أننا ننوي من خلال هذا الكتاب، إصدار عدة أجزاء، يتناول كل منها، دراسة لبعض جوانب الدولة الإيرانية في زمن الملالي، ويأتي هذا الكتاب باعتباره تأصيلاً ومنطلقاً لفهم الاضطرابات الكبرى الواقعة في بنى النظام الإيراني في العقد الأخير، والتي تقود إلى تفكّك مشروعه الخارجي (فكرة الكتاب الثاني)،

وتنذر بانهيار الدولة، أو على الأقل انهيار نظام الملالي، لصالح نظام لن يكون أقل عنصرية تجاه محطيه.

ونأمل أن يشكل هذا الكتاب قاعدة بيانات للباحثين في الشأن الإيراني، عدا عن أنه محاولة لأرشفة أبحاثنا، التي اشتغلنا عليها، منذ رسالة الماجستير في جامعة دمشق، مروراً بعدد كبير من الأبحاث لصالح عدة مراكز بحثية أو مواقع وصحف عربية.

وحاولنا في هذا الجزء، تبيان الاضطرابات التي تتفاعل في بنى النظام الإيراني الداخلية، على مستوى الإشكاليات السياسية والاجتماعية الإثنية، والتي أنتجت صراع هويات محلية غير قابلة للحل، إلا في إطار تفكيك الدولة ذاتها إلى عدة دول. كما وضحنا ما يترافق مع ذلك من فشل في مستوى أداء السلطة الإيرانية تنموياً، وما نتج عنه من آثار سياسية بالغة السوء، وذلك بالاعتماد على مؤشرات المنظمات الدولية المعنية بالأمر، مع قياس إجرائي لما يتم طرحه من إشكاليات.

لينتقل الكتاب بعد ذلك، لتبيان الأثر الذي لحق بهذه المؤسسات والبنى طيلة السنوات السابقة للعقوبات الدولية المفروضة على إيران، وكيف أن إيران لم تستطع الاستفادة من الرفع الجزئي المؤقت عن تلك العقوبات، قبل أن تنحدر ثانية في تداعيات أكثر سوءاً من سابقتها بعد فرض العقوبات ثانية عليها، وبحدة أشد مما كانت عليه.

ورغم أن الاتفاق النووي، كان من الممكن أن يشكل بادرة باتجاه منع إيران من تطوير سلاح نووي، وباتجاه انفتاح إيراني على العالم، أو ما يمكن اعتباره "عقلنة إيران"، إلا أن السلطات الإيرانية لم تدرك تلك الفرصة الأخيرة التي أتيحت لها، وحاولت استغلالها في تعزيز تداخلات الإقليمية التخريبية، ما أدى بالنتيجة إلى دخولها في اضطراب أكثر حدة، لم تعد تمتلك مفاتيح تجاوزه، إلا من خلال الخضوع شبه المطلق للولايات المتحدة، وخصوصاً بعد العقوبات الأخيرة.

ويتبع هذا الكتاب، كتاب آخر، يدرس بشكل مفصل، أبرز ملامح السياسة الخارجية الإيرانية، في العقد الأخير، ودورها التخريبي في محطيها العربي، تحت عنوان: الاجتياح الفارسي.

■ التقرير الاستراتيجي السنوي «الحالة الإيرانية 2021»

تحرير: شريف عبد الحميد

تقديم: د. جهاد عوده

القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية، ط.أولى 2022، 336 صفحة

تقرير «الحالة الإيرانية» لعام 2021، هو الإصدار المتواصل منذ ثلاث أعوام، إذ صدرت نسخته الأولى في يوليو/تموز 2020م. ودرج التقرير على أن يأتي موثقًا بالمعلومات والإحصاءات، والرصد والاستقراء والتحليل. ويُلاحَظ في هذا التقرير اتساع الرؤية الجديدة تبعًا لاتساع دوائر الاهتمام وقضايا التناول.

يتناول التقرير كافة المستجدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في إيران، داخليًا وخارجيًا، خلال العام المنصرم، ويرصد - لحظة بلحظة- تطورات الأحوال في البلاد على الأصعدة كافة، مدعومًا بالتحليلات والمصادر الموثقة.

ووفق التقرير، كان 2021 هو عام «التحديات الكبرى» في إيران، فقد مر العام ثقيلًا على الإيرانيين المضطهدين، المغلوبين على أمرهم، وراح الملالي يسعون في كل اتجاه من أجل تثبيت دعائم حكمهم، بالحديد والنار. ولكن العكس تمامًا هو ما حدث، فما إن تنتهي أزمة حتى تظهر أزمات، حاصرت البلاد من كل الجهات، بدءًا من الملف النووي المتعثر في فيينا، مرورًا بـ «مظاهرات العطش» في الأحواز التي امتدت إلى كافة المحافظات، وتحوّلت من مجرد احتجاجات على تحويل مجاري الأنهار إلى «ثورة» حقيقية في قلب إيران، وصولًا إلى تصاعد الأزمة الاقتصادية والاجتماعية خلال العام بشكل غير مسبوق.

ويؤكد التقرير أن «النظام الإيراني حاول عبثًا الظهور بمظهر المنتصر في كل معاركه الصغيرة، وأنه ما يزال يُمسك بزمام الأمور التي خرجت من بين يديه، وواصل سياسته التي اتخذها منذ وصوله إلى الحكم، وهي الذهاب إلى (حافة الهاوية)، غير أن الغضب الشعبي من سياسات الملالي كان علامة على انتهاء عمره الافتراضي، ووصوله في نهاية المطاف إلى طريق مسدود».

وكان الحدث الأكثر تأثيرًا في إيران خلال العام، بحسب التقرير أيضًا، هو وصول إبراهيم رئيسي، أحد أبرز صقور المتشددين إلى سدة الرئاسة. وهو الأمر الذي زاد الطين بلّة، وجلب على الشعوب الإيرانية المزيد من الويلات. وشهدت البلاد غضبًا شعبيًا كبيرًا، احتجاجًا على عملية الانتخاب، غير أن «رئيسي»

تمكّن بسهولة من إسكات كافة الأصوات المعارضة له.

وعلى الرغم من التصريحات الوردية التي أطلقها «رئيسي» بشأن تحسين الوضع الاقتصادي للمواطنين، فعلت العقوبات الأمريكية فعلها، وأوصلت الاقتصاد إلى أسوأ حالاته، وصدرت عشرات التقارير التي تحدثت عن الحالة الاقتصادية المأساوية التي يعيشها الإيرانيون، ليكون عام 2021 الأكثر سوءًا بعد أن كسر الريال الإيراني كافة أرقامه السابقة، وسجّل أرقامًا قياسيّة في الانخفاض أمام الدولار الأمريكي، ووصل سعر صرف الدولار الواحد إلى 320 ألف ريال، وكانت هذه هي المرة الأولى التي يصل بها إلى هذا السعر المتدني.

كما ارتفع معدل التضخم في البلاد يومًا بعد يوم خلال العام إلى 45.2%، فيما تضخّمت أسعار الغذاء إلى أن وصلت إلى 58.4%، واقترب معدل التضخم السنوي في نهاية 2021 من أعلى معدل تضخم سنوي تم تسجيله خلال الثلاثين عامًا الماضية، الأمر الذي أوقع الإيرانيين بين مطرقة القمع السياسي من جهة، وسندان الفقر من جهة ثانية.

وعلى الصعيد الوبائي، دخلت إيران في الموجة الرابعة من جائحة كورونا، وانتشرت متحورات الفيروس لتزهق مئات الأرواح يوميًا؛ الأمر الذي دفع الحكومة الإيرانية إلى فرض عزل عام مؤقت، في مسعى للسيطرة على هذه الموجة، ومحاولة السيطرة على الموجة الخامسة من وباء كورونا، التي كانت تزهق عشرات الأرواح يوميًا. وأعلنت وزارة الصحة، في أواخر العام، أن كورونا كان يصيب شخص كل ثانيتين، ويحصد روح شخص كل دقيقتين ونصف؛ الأمر الذي تسبب بفاجعة قومية على مستوى البلاد.

■ التقرير الاستراتيجي السنوي «الحالة الإيرانية 2019»

تحرير: شريف عبد الحميد

القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية، ط.ثانية 2022، 384 صفحة

شهدت إيران خلال عام 2019 أحداثًا جسام على المستوى الداخلي، وتطورات خطيرة على الساحتيّن الإقليمية والدولية، أدت إلى تدخل دول كبرى على رأسها الولايات المتحدة، وكان من شأن هذه الأحداث تهديد السلم العالمي، فباتت «المعضلة الإيرانية» محور اهتمام العالم أجمع، وحبس الرأي العام الدولي أنفاسه أكثر من مرة على مدار العام، خشية اندلاع حرب بين طهران وواشنطن، وجر العالم إلى ما لا يحمد عقباه.

وخلال 2019، أتمت ثورة إيران التي اندلعت مطلع 1979 عامها الأربعين، وهو العمر الزمني المفترض أن يكون بمثابة «سن الرشد» لحكام طهران من الملالي، غير أن «الثورة الإيرانية» بدت في عمر الأربعين وكأنها قد فقدت رشدها، ودخلت في شيخوخة مبكرة.

وبات الإيرانيون على موعد مع التغيير، بعد أن دخلت البلاد في طريق مسدود جراء مخططات طهران الهادفة إلى تصدير الثورة، حيث أكدت «انتفاضة البنزين» التي اندلعت في منتصف نوفمبر «تشرين الثاني» أن الشعوب الإيرانية «ثارت على الثورة» في نهاية المطاف، وأن مطالب المواطنين الإيرانيين بعد 40 سنة أصبحت واضحة للعيان، وتتمثل في استعادة دولتهم القومية التاريخية وإغلاق صفحة نظام «ولاية الفقيه» إلى الأبد.

وعاش حكام إيران خلال 2019 أوقاتًا عصيبة؛ في مواجهة أسوأ احتجاجات تشهدها البلاد منذ نحو أربعة عقود. وتزامنت هذه الاحتجاجات الداخلية التي شملت كل المدن الإيرانية، مع اضطرابات اجتاحت لبنان والعراق، رفضًا للنفوذ الإيراني على القرار السياسي في بيروت وبغداد؛ ما هدد بتقويض جهود نظام خامنئي لترسيخ نفوذ طهران في الشرق الأوسط، وسط هتافات المتظاهرين في بيروت وبغداد رفضًا للتدخل الإيراني، وصرخات الإيرانيين الرافضين لتدخل حكام بلادهم في شؤون دول أخرى، وإغفالهم تدهور الأحوال الاقتصادية في البلاد.

لم يمر عام 2019 على إيران مرور الكرام، حيث شهدت البلاد تفاقم العديد من الأزمات الداخلية والخارجية، والتي وصلت لحافة الحرب مع الولايات المتحدة، حيث احتدمت المواجهة مع نظام الملالي في العديد من المجالات حول العالم، خصوصًا في العراق وسورية واليمن والخليج العربي، فيما شهدت الجبهة الداخلية الإيرانية تصدعًا واضحًا، ودخل النظام الإيراني في مرحلة «اللاعودة».

وكان انتقال النظام الإيراني من «القوة الناعمة» إلى القوة الخشنة، بعد 40 سنة من انطلاقه ثورته على حكم الشاه، مؤشرًا جديًا على تراجع قدراته وتآكل نفوذه، نتيجة لتراجع الانبهار بمشروعه التوسعي، وتراجع شرعيته الدينية، وانهيار قيمه الأخلاقية في الداخل والخارج معًا، ما أدى إلى تهافت المشروع الإيراني بعد 40 عامًا من سطوع نجمه.

ولم يفقد نظام الملالي ظله فحسب، بل بدا أنه فقد عقله أيضًا، فمع تفاقم حدة التوترات السياسية بين واشنطن وطهران، جراء قرار الإدارة الأمريكية الانسحاب من الاتفاق النووي، وفرض عقوبات قصوى ضد إيران، وتصنيف «الحرس الثوري» الإيراني منظمة إرهابية، نفذت إيران سلسلة من

الأعمال العسكرية الاستفزازية، استهلتها بالتعرض لسفن تجارية وناقلات نفط في خليج عمان. واستولت بعد ذلك على سفينة بريطانية واحتجزت طاقمها، ردًا على احتجاز بريطانيا ناقلة نفط بتهمة نقل النفط إلى سوريا، وقامت بأكثر من عملية احتجاز لناقلات نفط إحداها عراقية، ما حدا بالولايات المتحدة إلى إنشاء هيئة دولية للأمن البحري، لتعزيز الرقابة والأمن في الممرات المائية الرئيسة في الشرق الأوسط.

ومنذ تلك اللحظة لم يتوقف نظام الملالي عن أعماله العدوانية، وراح يترنح تحت ضغط العقوبات الأمريكية والرفض الإقليمي لمخططاته التوسعية، فتعرضت منشآتا النفط في «بقيق وخريص» شرق السعودية، التابعتان لشركة «أرامكو» لهجوم نفذته 25 طائرة «درون» وصواريخ «كروز»، وأكد هذا الهجوم أن النظام الحاكم في طهران لا يتورع عن فعل شيء، بهدف جر المنطقة والعالم إلى نزاع عسكري دموي.

وقبل الثورة الخمينية، التي بدأت الاحتفالات الرسمية المحمومة بها في فبراير «شباط» 2019، كان حجم الاقتصاد الإيراني يقع في المرتبة الثالثة بين دول الشرق الأوسط، والمركز الـ 23 بين دول العالم، إلا أن قرارات إيران الاستفزازية وتدخلاتها السافرة في الشؤون الداخلية للدول العربية، وتمويل الإرهاب في دول العالم أجمع، أدت إلى تراجع حجم الاقتصاد الإيراني بنسبة 90% وانكماشه خلال العام الماضي بنسبة 6%، ليتضاعف مركز البلاد على «مؤشر البؤس العالمي» خلال عام واحد من 39 إلى 62% بين دول العالم.

وأظهر حجم الأزمات الداخلية والخارجية التي تعرض لها النظام الإيراني خلال العام، فضلًا عن الضغوط والخسائر التي تعرض لها النظام على الصعيد الشعبي الداخلي والتعاون الدولي الخارجي، أن الأزمات كانت عاصفة وقوية، وأنها ضاعفت من الضغوط الداخلية والخارجية على النظام الإيراني، ما يعني أن سلطات نظام الملالي قد فشلت في إدارة الأزمات، وإقناع الشعوب الإيرانية بجدوى استمرار النظام.

ومع نهاية العام، بدا أن المعضلات السياسية والاقتصادية التي عاشتها إيران، تركت آثارًا خطيرة على الواقع الاجتماعي في البلاد، حيث تصاعدت مظاهر الخلل المجتمعي بشكل لم يسبق له مثيل، وبدا أن 40 عامًا من عمر الثورة كانت كافية لسحق المجتمعات الإيرانية تحت أقدام الملالي، وأن حكم «آيات الله» المزعومين ساقط لا محالة، عاجلًا أم آجلًا، في مزبلة التاريخ.

■ طابور إيران الخامس في الوطن العربي

«متشيعون مدفوعو الأجر»

شريف عبد الحميد

القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية، ط.ثانية 2021، 292 صفحة

نجح الكتاب نجاحًا مدوّيًا، ونفدت طبعته الأولى رغم محاولات التعتيم عليه من قِبل جهات إعلامية وثقافية موالية لطهران، لأنه كشف النقاب عن «العملاء» من طابور إيران الخامس، بالأسماء والوقائع والتواريخ، لكي يعلم الرأي العام العربي ما يُراد ببلاده، وماذا يفعل أناس يعيشون بين ظهرانينا، وكيف تجند إيران جواسيسها وعملائها من أجل تخريب أوطانهم، لحساب «آيات الله» المزعومين من رجال الدين، الذين يحكمون بلادهم نفسها بالحديد والنار، فكيف يكون الوضع إذا حققوا أحلامهم الكابوسية بالنسبة لنا، وحكموا العالم العربي؟!

ومن بين أسباب نجاح الكتاب، أنه كشف الستار أيضًا بالوقائع والمصادر، عمن «يدفع للزمارين» من الإعلاميين العرب، لكي يصوروا لنا إيران على أنها زعيمة «جبهة الممانعة»، وأنها الدولة الوحيدة في المنطقة التي تتحدى (إسرائيل) وأمريكا «الشيطان الأصغر والأكبر»، بينما الحقيقة التي لا مراء فيها، والتي كشفها هذا الكتاب، هي أن مرشد نظام الملالي هو «كبير الأبالسة» الذي يسكن في طهران، يفتح قنوات اتصال سرية مع واشنطن و(تل أبيب)، بينما ينشر أتباعه من الشياطين والإرهابيين وتجار السلاح والمخدرات ومروجي الفتن والدسائس، في كل بقاع الوطن العربي.

ونجح الكتاب كذلك، لأنه أخذ على عاتقه مهمة الكشف عن توسع الدور الإيراني في الوطن العربي، خصوصًا مع انتشار «التشيع» في غير بلد من الأقطار العربية والإسلامية السنية، رغم أن ذلك - في التحليل الأخير- ليس عملًا تطوعيًا يقوم به دعاة فرادى أو جماعات أبدًا، وإنما هو عمل منهجي مخطط ومؤسسي تقف خلفه دولة بحجم إيران، لذلك فهناك تناغم بين استراتيجية دولة الملالي الساعية للتوسع في هذه المنطقة الاستراتيجية من العالم، وبين نشر التشيع على أوسع نطاق ممكن، كما أن النجاحات المتكررة لإيران في الاستيلاء على عواصم عربية، يمنحها زخمًا كبيرًا لـ«فتوحات جديدة».

■ التقرير الاستراتيجي السنوي

الحالة الإيرانية 2020

تحرير: شريف عبد الحميد

القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية 2021، 340 صفحة

«العام الأسوأ» لنظام الملالي

يرصد التقرير أهم الأحداث والمستجدات في إيران، على المستويّن الداخلي والخارجي، خلال العام 2020، ويسجل كافة المتغيرات التي شهدتها إيران في المناحي السياسية والاقتصادية

والاجتماعية، على مدار العام.

ووفق التقرير، واجهت إيران خلال 2020 أزمات كبرى، أربكت نظام الملالي الحاكم، وعلى قمته المرشد الأعلى علي خامنئي. وكانت الأزمة الأولى في مطلع العام هي مقتل الجنرال قاسم سليماني، قائد «فيلق القدس» التابع لـ «الحرس الثوري» حيث خسرت طهران «عرّاب» النفوذ الإيراني في منطقة الشرق الأوسط.

ويشير التقرير إلى أنه بدلًا من أن ينفذ النظام الإيراني تهديداته لقتلة سليماني، وجّه «الحرس الثوري» صواريخه إلى طائرة مدنية أوكرانية، بعد فترة وجيزة من إقلاعها من المطار، ما تسبب بمقتل 176 شخصًا كانوا على متنها. فاندلعت احتجاجات عنيفة عقب إسقاط الطائرة، تعبيرًا عن مدى السخط الشعبي ضد نظام الملالي.

كما يرصد التقرير كيف أصبحت إيران بؤرة انتشار لفيروس كورونا، فيما كان قادة النظام في طهران يحاولون إخفاء الحقائق وتسييس الوباء، بزعم أنه «سلاح بيولوجي» أمريكي، رغم أن الولايات المتحدة هي الدولة الأكثر تضررًا من الجائحة في العالم!

على المستوى الاقتصادي، وبحسب التقرير، عاش الاقتصاد عامة الأسوأ، حيث أدّت العقوبات الأمريكية المفروضة على إيران إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي النفطي خلال عام 2020 بنسبة 38.7%، وتدهور سعر صرف العملة الإيرانية بـ 45.7 بالمئة، وتراجع احتياطات البلاد من النقد الأجنبي إلى 85 مليار دولار، وارتفاع نسبة عجز الموازنة العامة إلى 2.2% من إجمالي الناتج المحلي الإيراني.

ومن الملفت للنظر، وفق التقرير، أن عام 2020 بدأ باغتيال سليماني في الثالث من يناير/ كانون الثاني، وقبل انتهائه بشهر واحد (في نوفمبر/ تشرين الثاني) اغتيل العالم النووي محسن فخري زادة، ولم تخرج التهديدات الإيرانية بالانتقام طوال العام عن كونها «جعجعة بلا طحن»!

وفي هذا الصدد، يسجل التقرير التحذيرات التي انطلقت على أعلى مستوى في البلاد من الأوضاع المتردية، حيث توقع المراقبون في الداخل والخارج حدوث «انتفاضة شعبية» جديدة في إيران، تعبيرًا عن اليأس الناجم عن تردي الأوضاع الاجتماعية في ظل الأزمة الاقتصادية الخانقة، ووصول البلاد إلى نفق مظلم.

■ خامنئي كبير الأبالسة

شريف عبد الحميد

القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية 2021، 232 صفحة

يكشف الكتاب، أن خامنئي اعتلى عرش النظام الإيراني بلا أي مؤهلات سياسية ولا أي «كاريزما» شخصية، باعتباره القائد الثاني للثورة الإيرانية، وفقًا لما ينص عليه دستور نظام «ولاية الفقيه» الذي أقرته ثورة 1979، فهو الحاكم الفعلي للبلاد الذي يحق له عزل الرئيس بعد انتخابه، كما أنه المحرك الأول لخطوط السياسة الإيرانية، وفقًا للمادة الخامسة من الدستور الإيراني، إذ تصبح كل أحكامه بمجرد صدورها «واجبة الطاعة».

ويؤكد الكتاب، أن المرشد الإيراني الذي بلغ من الكبر عتيًا، والذي أمر بقمع انتفاضات الشباب على مدار أكثر من 30 عامًا، وقتل «حرسه الثوري» الآلاف منهم، وزج بغيرهم في المعتقلات الرهيبة، والذي لن يترك منصبه إلا إلى القبر، هذا الرجل هو نفسه الذي يدعو إلى «تمكين الشباب» لدعم حكومته «الثورية»، وهو أمر ينم عن معايير مزدوجة تحكم كل شيء في إيران منذ ثورة روح الله الموسوي الخميني حتى هذه اللحظة.

■ جيش الظل الإيراني

إمبراطورية الميليشيات الشيعية

شريف عبد الحميد

القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية 2021، 259 صفحة

عملت إيران بكل السبل منذ عقود طويلة، على تأسيس أذرع سياسية وعسكرية لها في عدد من بلدان العالم، ذات الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية بالنسبة لها، وخصوصًا الدول العربية المجاورة، لكي تكون أداة في تمرير وتنفيذ مخططات طهران الهادفة إلى السيطرة عبر «تصدير الثورة» إلى محيطه العربي الإقليمي أولًا، وكان الجيران العرب هم أول المستهدفين!

وغيّرت الميليشيات المسلحة الشيعية، المشهد الاجتماعي والسياسي والعسكري في الشرق الأوسط. واعتبارًا من عام 2019، باتت هذه الميليشيات التي تعمل في العراق ولبنان وسوريا، المحرك الرئيسي لمد النفوذ الإيراني إلى خارج الحدود، ضمن مخطط «إيران الكبرى».

واستندت طهران في تحقيق هذا الهدف على بناء وإنشاء ميليشيات خارج نطاق الدولة تعمل على إشعال الفوضى، وبث ممارسات طائفية لإضعاف المجتمعات وخلق الاضطرابات وإشعال الحروب الأهلية والطائفية، لتوفير البيئة المناسبة لتحقيق الاختراق الإيراني لدول المنطقة. ومن خلال القتال جنبًا إلى جنب، زودت هذه المجموعات بعضها البعض بالمهارات والخبرة العسكرية، سواء في التكتيكات غير المتماثلة أو التكتيكات التقليدية، وبسرعة كبيرة فرضت هذه الميليشيات نفسها كأداة هائلة لطهران في العراق والشرق الأوسط بشكل عام، ما دفع إيران إلى تمويل وتدريب وتسليح هذه القوات شبه العسكرية على نطاق واسع.

ولا يُخفي الإيرانيون حقيقة مشروعهم الذي يرمي إلى بسط نفوذهم العلني من طهران إلى شواطئ البحر المتوسط عبر جغرافية متصلة من طهران مرورًا بالعراق وسورية وصولًا إلى البحر المتوسط؛ ونفوذ آخر أقل علانية يتجه نحو دول الخليج العربي بالانطلاق من العراق الذي تسيطر عليه قوى سياسية وأمنية موالية لإيران.

مقاطعة المنتجات الإيرانية باتت أبسط الواجبات..

«قاطع طهران لتقطع يد الإرهاب»

■ لا جدال أن كل من يشتري منتجا إيرانيا، فهو يدفع بذلك ثمن «الرصاص» الذي تقتل به إيران وأعوانها من عُصبة الشر إخواننا في سوريا والعراق واليمن. وكل من يتعامل في منتج إيراني، يصب مزيدا من الوقود على الحريق الطائفي الذي أشعله نظام «الملالي» في منطقة الشرق الأوسط برمتها، كما يدعم مساعي التخريب المستمرة التي تنفذها طهران ضد كل ما هو عربي، حقدا وغُلوا وعدوانا.

وبناء على ذلك، فإن مقاطعة المنتجات الإيرانية باتت أبسط الواجبات التي يمكن يقوم بها المواطنون العرب، من الخليج إلى المحيط، لكي يسهم في إضعاف آلة الحرب الطائفية التي تشنها طهران ضد دول المنطقة، لهذا علنا كمواطنين عرب ومسلمين أن نرفع شعار «تقاطع إيران لتقطع يد الإرهاب».

وفي إبريل 2015، دشن نشطاء مواقع التواصل الاجتماعي وسماً (هاشتاغ) تحت اسم «حملة مقاطعة المنتجات الإيرانية». تضمن الوسم أكثر من 19 ألف مشاركة وتغريدة، شدد معظمها على أن طهران لا تصدر للمنطقة العربية إلا السموم الزُعاف، وأن مقاطعة المنتجات والسلع الإيرانية باتت أمرا واجبا على كل عربي مسلم.

وأكد النشطاء أن المواجهة الراهنة بين إيران على كافة الأصعدة، في كل المحافل، لم تعد حكرا على الأنظمة والحكومات فحسب، أو على السياسة والأمن والحدود فقط، حيث دخل الشعب العربي على خط المواجهة، وهو ما عكس حجم الغضب الكبير في الشارع العربي من ممارسات إيران، فالمغردون بحثوا عن مختلف المنتجات التي تصدرها إيران وشهّروا بها، ونشروا الرمز الدال على المنتج الإيراني، وبشّروا بأن انتشار هذه الحملة سيؤدي إلى انهيار الاقتصاد الإيراني،كما بدأوا يرصدون المنتجات الإيرانية التي تباع في الأسواق الخليجية، داعين المواطنين إلى تجنب هذه السلع والدعوة إلى مقاطعتها، مشيرين إلى

أن «الباركود» الخاص بهذه المنتجات يبدأ بالأرقام 626.

وقال أحد النشطاء على موقع «تويتر» إن إيران «دولة جاهزة للانهيار، ادعموا الحملة»، مؤكدا أن «الحرب الاقتصادية لا تقل أهمية عن الحرب العسكرية والإعلامية، لذلك وجب علينا مقاطعة المنتجات الإيرانية بجميع أنواعها».

وعن هذا الوسم الإلكتروني قال الأكاديمي والكاتب الكويتي عبد الله الشايجي إن «هذا الهاشتاغ تطور شعبي يؤكد عمق الحرب الباردة بيننا».

وإلى ذلك، طالب حساب «خطر إيران» على «تويتر» مواطني كل الدول العربية بمقاطعة جميع المنتجات الإيرانية. وذكر الحساب أن «البعض يكره إيران ويعلم عن عداوتها للإسلام، لكنه ضعيف أمام منتجاتها مقاطعة المنتجات الإيرانية قوية في الخليج ويجب تعميمها في المنطقة العربية».

منتجات «لا يشرّفنا بيعها»

بدأت حملة مقاطعة المنتجات الإيرانية تؤتي ثمارها ليس في داخل المملكة فحسب، بل في عدة دول خليجية منها الكويت، وتتوسع أكثر فأكثر، حيث انضمت إليها الكثير من الجمعيات التعاونية الكويتية، انطلاقا من دوافع وطنية وقومية، ولجهة أنه بقيمة هذه المنتجات والأرباح الناتجة عنها، يتم الإنفاق على أتباع إيران وذيولها في الكويت وجميع دول الخليج، وشراء الذمم في وسائل الإعلام المختلفة، ومنها الفضائيات والصحف والمراكز الإخبارية، وغير ذلك مما يشكل خطرًا على الوطن العربي برمته وأمنه ويجعله لقمة سهلة في يد إيران، فضلا عن الدافع الصحي لكون هذه المنتجات إمّا ملوث، أو محقون بمواد مسرطنة أو سيئ الصنع أو منتهي الصلاحية، وغير ذلك.

وطالب سالم الشعشوع، الناطق الرسمي باسم حركة إصلاح العمل التعاوني في الكويت، رؤساء وأعضاء مجالس إدارات الجمعيات التعاونية بمقاطعة المنتجات الإيرانية. وقال «الشعشوع» إن «مبيعات المنتجات الإيرانية تقدر بمئات الملايين من الدولارات، وأن الجمعيات التعاونية لها نصيب 85% من تجارة التجزئة في الكويت»، وتمنى أن «تنجح مقاطعة المنتجات الإيرانية 100%، لكي لا يتم محاربتنا بأموالنا».

فيما دعا فهد العذاب، رئيس مجلس إدارة «جمعية الرقة التعاونية»، التعاونيين الكويتيين إلى «المشاركة في حملة مقاطعة البضائع الإيرانية التي يتم تخصيص ريعها لقتل أهلنا اليمنيين والسوريين والعراقيين، وقصفهم وتدمير بيوتهم وذبح نسائهم وأطفالهم وشيوخهم على مرأى ومسمع من العالم المتآمر على الشعب المغلوب على أمره».

وقال «العذاب»: «إن ما تقوم به ظهران من دعم مكشوف بالسلاح والمال وتزويد حزب الشيطان الإيراني بصنوف الدعم لذبح المسلمين بالسكاكين تحت شعارات تكفيرية، لا تخرج إلا من أفواه زمرة باغية فاسدة العقيدة، هي أمور مستنكرة ومذمومة تستوجب منا أن نقف في وجه إيران بكل السبل، وعلى رأسها مقاطعة السلع الإيرانية».

وعلى المستوى التجاري الرسمي، قال المهندس عمر باحليوه، الأمين العام للجنة التجارة الدولية في مجلس الغرف التجارية السعودية: «ستؤثر المقاطعة على الصادرات الإيرانية التي تتم بالطريق غير المباشر، لأن إيران تعتمد على إعادة التصدير عن طريق الإمارات، وهذه غالبا طريقة دخول المنتجات الإيرانية، إضافة إلى تأثر حركة الاستيراد والتصدير الشخصي عبر التجار، لذا ستجد إيران أن منتجاتها قلّ تصديرها لدول الخليج، من خلال وقوف الصف الخليجي أولا والعربي ثانيا والإسلامي ثالثا، لذلك سيكون هناك تأثير بعيد المدى على التجارة البينية وعلى الاستثمارات داخل إيران أيضا، وبالتالي سيتأثر الاقتصاد الإيراني بشدة».

فيما أعلن يوسف محمد القفاري، الرئيس التنفيذي لشركة «أسواق العثيم» التجارية، عن أن الشركة ستقاطع المنتجات الإيرانية في استجابة لحملة شعبية واسعة على مواقع التواصل الاجتماعي في المملكة. وقال «القفاري» عبر حسابه الشخصي في موقع «تويتر»، إن «كل منتج يحتوى على باركود يبدأ بالرقم 626 لا يشرّف أسواق العثيم بيعه مهما كان ربحه».

وتتضمن قائمة السلع والمنتجات والوكالات التجارية الإيرانية التي كانت متداولة في المملكة قبل إطلاق حملة المقاطعة الشعبية، ما يلي:

أولا، المواد الغذائية:

- مؤسسة «المطرود لتموين الأغذية الوطنية» ومن أشهر المنتجات «خبز الشرائح -الدونات - كورن فليكس- كيك بريما»
- منتجات مصنع الري للعصائر، ومؤسسة الري للمواد الغذائية ومقر المصنع الرئيسي بالأحساء .
- مصانع الريان للألبان والعصائر
- مخابز وحلويات «العيد» في مدن «الدمام وسيهات والقطيف».
- مخابز أبو خمسين الآلية.
- مخابز الخرس بالأحساء.
- مصنع الجواد للمواد الغذائية.
- مياه «الشفاء» المعبأة.
- مياه «نجران» المعبأة. لصاحبها علي المسلم وهو شيعي إسماعيلي.
- ألبان وعصائر ومربى «نجران».
- مشروب «زمزم كولا».

ثانيا، الملبوسات:

- محلات «الصالح» للأقمشة والأزياء ب«الدمام والخبر والأحساء».
- عبايات «بوكنان».
- «بو حليقة» للعبايات.
- محلات «الرواد الصغار» لملابس الأطفال.
- «البن سعد» للأقمشة.
- «القطان» للمشالح.
- «البغلي» للمشالح.
- محلات «العوفي» لبيع جميع أنواع الملابس.

ثالثا، المفروشات والأثاث:

- مفروشات العصفور «طريق الخُبر- طريق الجبيل»
- مفروشات بو كنان.
- عبد الستار البراهيم لأعمال الديكور.
- الرميح للأثاث

رابعا، المصوغات والمجوهرات:

- محلات مجوهرات «غسان النمر - ياسر النمر للمجوهرات- حسن النمر».
- مؤسسة «ماسة النمر» للمجوهرات.
- مجوهرات «بوخمسين».
- «أريج» للمجوهرات.
- مجوهرات «الحرمين».
- محلات «المهنا».
- مؤسسة «لؤلؤة الناصر».
- مؤسسة «الأربش للمجوهرات».
- مجوهرات الأمير.
- مجوهرات الصبايا

مقاطعة المنتجات الإيرانية باتت أبسط الواجبات

«قاطع طهران لتقطع يد الإرهاب»

لا جدال أن كل من يشتري منتجًا إيرانيًا، فهو يدفع بذلك ثمن «الرصاص» الذي تقتل به إيران وأعوانها من عُصبة الشر إخواننا في سوريا والعراق واليمن. وكل من يتعامل في منتج إيراني، يصب مزيداً من الوقود على الحريق الطائفي الذي أشعله نظام «الملالي» في منطقة الشرق الأوسط برمتها، كما يدعم مساعي التخريب المستمرة التي تنفذها طهران ضد كل ما هو عربي، حقدًا وغُلوًا وعدوانًا.

وبناءً على ذلك، فإن مقاطعة المنتجات الإيرانية باتت أبسط الواجبات التي يمكن أن يقوم بها المواطنون العرب، من الخليج إلى المحيط، لكي يسهم في إضعاف آلة الحرب الطائفية التي تشنها طهران ضد دول المنطقة، لهذا علّنا كمواطنين عرب ومسلمين أن نرفع شعار «تقاطع إيران لتقطع يد الإرهاب».